تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية

تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

أ.العياطي جهيدة د. محمد بن عزة

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معالجة موضوع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال إبراز سعى الدولة في السنوات الأخيرة إلى تطوير الخدمات وآلية عمل المصارف من أجل مواكبة هذه التطورات الحاصلة، بما يتوافق وسلم التطور العالمي بدءا من البنية التحتية لمنظومات شبكات الربط الواسعة وصولا إلى أرقى النظم المصرفية وتوفير أفضل الخدمات للزبائن، من أجل تحقيق منافسة قوية و تحسين نوعية الخدمات ،و لكن بالمقابل الجزائر رغم المجهودات المبذولة لا زالت تعاني من بطئ شديد في عملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية.

من هذا المنطلق سوف سنتطرق في هذه الدراسة الى أهم الجوانب النظرية للصيرفة الالكترونية، والجوانب التطبيقية بدراسة واقع و آفاق وسائل و أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الالكترونية، الدفع الالكتروني ، النظام المصرفي ، الجزائر.

Abstract :

The aim of this study is to analyze the reality of electronic banking in Algeria and clarify the role of the state in the development of services and the mechanism of action of the banks during the recent years. In an effort to keep abreast of developments in this field, and keep pace with global progress ranging from infrastructure systems online networks down to the finest banking systems and provide better customer services, and the ability to compete in the market. But the contrast Algeria, despite the efforts made are still suffering from very slow in the process of transition to electronic banking.

From this perspective we will focus at this study to the theoretical aspects of electronic banking, and the application of the reality and prospects of electronic payment systems in Algeria.

Keywords: Electronic banking, Electronic payment, Banking system, Algeria.

المقدمة:

يحتل النظام المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية و التوزيع الكفء لهذه الأخيرة على الاستثمارات المختلفة ،و مع بداية الانتقال الى عصر المعرفة، و مع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، والجزائر هي الأخرى مدركة تماما لهذه الضرورة، فخلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة

البنوك الجزائرية كجزء من الإصلاحات المالية و المصرفية ، و في هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار و المشاريع كان أهمها اعتماد الصيرفة الإلكترونية ،حيث عرفت المنظومة البنكية في الجزائر تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتحه التكنولوجيا الحديثة، و تمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع و السداد الالكترونية، و من المتوقع انتشار هذه الصيرفة بشكل واسع في الفترة المقبلة في ظل التطور الهائل و المستمر للصيرفة، بالتالي أصبحت الصيرفة التقليدية غير فعالة في عصر يتطلب السرعة لمعالجة المعاملات و الصفقات و بتكاليف منخفضة.

و أمام العرض السابق تبرز ملامح اشكالية البحث، و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر ؟و فيما تتمثل آفاقها؟

و للإجابة على التساؤل المطروح قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول: الصيرفة الالكترونية كمظهر من مظاهر العولمة المالية

المحور الثاني: فيضم واقع خدمات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

المحور الثالث: آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

المحور الأول: الصيرفة الالكترونية كمظهر من مظاهر العولمة المالية

أولاً: التطور التاريخي للصيرفة الالكترونية

تعود نشأة المصارف الإلكترونية إلى بداية الثمانينات مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة "Bank Americard" عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء "Carte Bleue" من طرف ستة مصارف فرنسية . وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا "France Telecom " بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة (Cartes à mémoire) لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه Cartes à puce تحمل بيانات شخصية لحاملها (عبد الغني ربوح،ص2)

خلال منتصف التسعينات ظهر أول مصرف إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميّز بين نوعين من المصارف كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية :

- المصارف الافتراضية (مصارف الإنترنت): تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي.
- المصارف الأرضية: ونقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيارفة الإلكترونية.

وكان سبب انتشار المصارف الالكترونية إلى عنصرين أساسيين:

- أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية في مجال التجارة .
- تطور المنظمة الإعلامية للاتصال التكنولوجي.

ثانياً: القنوات المصرفية الالكترونية

1. **الصيرفة عبر الصراف الآلي** [i] **(Automatic Teller Machine (ATM**: الصراف الآلي جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي بطاقة بلاستيكية تحمل معلومات العميل و تصدر عن البنك .

و يقدم هذا الأخير عدة خدمات نذكر منها: السحب من حساب العميل و التوفير نقدا و هذا بالعملة المحلية، الإيداع بالحسابات نقدا، التحويلات من حساب لآخر، الاستفسار عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، تسديد بعض الفواتير(كهرباء، ماء، غاز...) (خالد أمين عبد الله، ابراهيم الطراد، 2006، ص221.)

شكل رقم 01:نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم خلال 2004-2015:

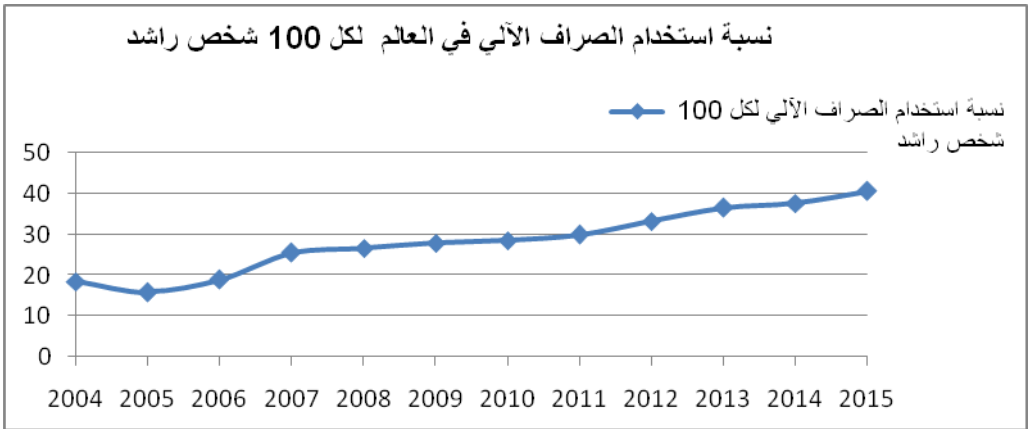

المصدر: بالاعتماد على :مجموعة البنك الدولي، ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف راشد، مؤشرات التنمية العالمية ،2015،الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5

يوضح الشكل إلى أن عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر، ما عدا سنة 2005 عرفت تراجعا ب5%،و هذا راجع لتبني المصارف لقنوات اخرى كالهاتف النقال و الصيرفة عبر الانترنت، لكن سرعان ما أدركت المصارف دورها في النشاط المصرفي : مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة حيث بلغت نسبة 30%صرافا لكل 100 شخص راشد سنة 2011، و نسبة 40% سنة 2015 مما يوضح لنا توفر هذه الخدمة بشكل كبير و تقريبها من العميل لنيل رضاه.

2. **الصيرفة عبر الهاتف المرئي: (Service Bancaire par videophone)** تمت اضافة الشاشة المرئية في الهاتف الرضي في العديد من الدول المتقدمة وتعتمد على الشاشات المرئية، الخطوط التلفونية و لوحة المفاتيح، و يمكن للعميل الحصول على عدة خدمات من المنزل، المكتب أو أي مكان آخر تتوفر فيه التغطية بالشبكة (Dover, Philip ;1987 ;p39).

3. **الصيرفة عبر الهاتف النقال :** **(Mobile-Banking)** في الوقت الراهن مع ظهور الجيل الجديد للهواتف النقالة الذكية التي تتميز بنفس خصائص الحاسب الآلي، فبمجرد توفر شبكة التغطية بالشبكة يمكن للعميل الحصول على أي خدمة مصرفية يريدها.

الجدول رقم 01:عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عبر العالم خلال الفترة 2010-2017:

الوحدة مليون مستخدم (*المتوقع)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	*2017
عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال	142	288	480	696	914	1121	1310	1476

Source:http://blog.dimoco.eu/?s=Portio+Research+gives+insight+in+the+mobile+payment+user+base+and+penetration+worldwide

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2013 ما يقدر ب 696 مليون مستخدم بعدما كان 142 مليون مستخدم سنة 2010، كما نلاحظ ان هناك توقعا لارتفاع هذا العدد في السنوات الأخيرة 2016،2017 و هذا دليل على قبول و رضا المتعاملين على هذه الخدمة .

الصيرفة عبر التلفزة الرقمية:(Télévision Numirique Bancaire) يتم من خلالها الربط بين جهاز التلفزيون و الحاسب الآلي للعميل و المصرف من خلال الأقمار الصناعية ،أذ أنه يمكن للعميل الدخول الى حاسب المصرف من خلال رقم سري يمنح له بهدف تنفيذ العمليات المطلوبة(محمد ناظم نوري الثمري، عبد الفتاح العبدالات،2008 ،ص32.)

الصيرفة عبر الانترنت : (Banque par internet /Banque Net) تعرف على أنها استخدام الإنترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية، مثل فتح الحسابات، تحويل الأموال و الحصول على خدمات مصرفية جديدة (الشريف خالد، 2000).

ثالثاً: انظمة ووسائل الدفع الالكترونية

أنظمة الدفع الالكترونية: تعبر عن كل الأنظمة التي تستخدم في تسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الالكترونية، و من بين أشهر الأنظمة التحويل الالكتروني التي تم اعتمادها ما يلي:

1. **أنظمة التحويل الالكتروني الداخلية:** تنقسم الى أربعة اقسام هي كما يلي[ii]:

أ. **التحويلات التلغرافية (Virement par Télégramme)**:يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات و دفع الحوالات المالية خلال اليوم و بطريقة فورية، يساهم هذا الأخير في تحريك الأموال بصورة سريعة و مؤكدة.

ب. **نظام غرفة المقاصة الآلية (Chambre de Compensation Automatisée)** يقوم هذا النظام على دفع الحوالات خلال يوم او يومين، و هو نظام غير مكلف ويستخدم لتحويل المبالغ كدفع الرواتب، تحصيل أقساط التأمين...

ج. **نظام السويتش الالكتروني (E-SWITCH)**:يعمل على الربط بين شبكة المصرف الواحد، حيث يمكن العميل من السحب و الايداع و التحويل في أي فرع من فروع المصرف، و هو نظام مشفر على درجة عالية من الحماية و الأمان(أحمد سفر، 2006،ص69.)

2. **أنظمة التحويل الالكتروني للمدفوعات الدولية:**

أ. **نظام تحويل الأموال في اوروبا : (Le systéme de transfert express automatisé transeuropéen à règlement brut en temps réel)** هو نظام معتمد من طرف الدول الأوروبية، هي مربوطة بواسطة اجراءات عامة و أرضية موحدة لمعالجة الدفعات ذات المبالغ الكبيرة.

ب. **نظام الدفع الدولي سويفت** :هو نظام يضمن و يؤمن التحويلات الالكترونية في كل أنحاء العالم ما بين المصارف بطريقة آمنة سريعة و تكاليف منخفضة، يعمل على مدار 24/24 ساعة (كلمة "SWIFT" اختصار لاسم الشبكة (Society World Interbank Financial Télécommunication) تأسست في ماي 1977 تمتلك أسهم المصارف و المؤسسات المالية العالمية الأعضاء فيه، يقع مركزها في بروكسل و تخضع للقانون البلجيكي).

3. **أنظمة الدفع عبر الانترنت:** هي أنظمة تتيح استخدام أدوات الدفع الالكتروني عبر الانترنت، سواء باستخدام البطاقات أو النقود الالكترونية أو الشيكات الالكترونية، و يعتبر أهم داعم لنجاح و انتشار هذه الأخيرة هو التطور الذي تشهده التجارة الالكترونية و من أشهرها نظام (SET. Secure Electronic Transaction).

الشكل 02: نسبة مستخدمي الانترنت في العالم خلال 2004-2016

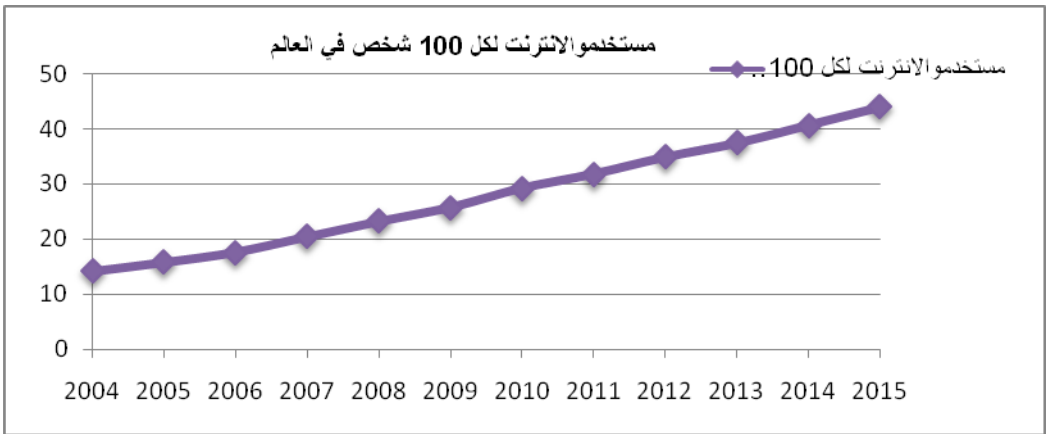

المصدر: بالاعتماد على :مجموعة البنك الدولي، نسبة مستخدمي الانترنت في العالم ، مؤشرات التنمية العالمية ،2015،الموقع:http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.P2?start=2000

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مستخدمي الانترنت في العالم في ارتفاع مستمر ابتداءا من سنة 2004 بعدما كانت النسبة 15 % ،الى غاية سنة 2015 حيث بلغت 45%و هذا يفسر الوعي بأهمية الانترنت في جميع المجالات و قوة شبكة الانترنت خاصة في الدول المتقدمة من العالم.

رابعاً: أنواع أدوات و وسائل الدفع الالكترونية

1. **البطاقات المصرفية :** تصدر من طرف مؤسسات مالية كالمصارف ومصالح البريد ،تسمح لحاملها بسحب أو نقل الأموال، فهي بذلك تقدم للعميل خدمتين الدفع و السحب، وتصنف :

➢ حسب معيار الوظيفة:

- البطاقات الائتمانية: هي أكثرها انتشاراَ من أنواعها: بطاقة الدفع Carte de paiment، بطاقة الخصم الفوري Débit Cards، البطاقات المدفوعة مقدماَ Stored Value Cards ،بطاقة السحب.
- حسب جهة الاصدار:
- بطاقة الفيزا Visa Carte: هي أكثر البطاقات الائتمانية انتشارا على الاطلاق و هي بطاقة متعددة و اعداد حملتها بالملايين و تتعامل مع الملايين من المؤسسات و المحلات التجارية و اجهزة الصرف الآلي.
- بطاقة الماستركارد : تأتي في المرتبة الثانية بعد الفيزا من حيث درجة انتشارها، لها عدة أشكال مثل ماستركارد الذهبية، و ماستركارد الفضية، و ماستركارد لرجال الأعمال.
- بطاقة أمريكا أكسبريس : تصدر عن بنك أمريكان أكسبريس هي مؤسسة مالية كبيرة تزاول أنشطة بنكية و يوجد ثلاث أنواع : بطاقة امريكا اكسبريس الخضراء ، الذهبية ، الماسية (السيد أحمد عبد الخالق، 2008،ص161-164) .

❖ **نسبة الدفع بالبطاقات المصرفية في العالم ما بين سنة 2011-2015:** يتبين لنا من خلال الشكل (أنظر الملحق 1) النمو الملحوظ الذي يسجله استخدام البطاقات المصرفية كأداة دفع ، في كل من اوروبا أمريكا اللاتينية ،آسيا الناشئة، امريكا الشمالية ما يثبت زيادة درجة ثقة عملاء المصارف في البطاقات المصرفية كأداة سحب و دفع و بالتالي حسب الاحصائيات التي قام بها الاتحاد الأوروبي فانه هناك استخدام واسع لها من قبل كل الدول المتقدمة.

2. **الشيك الالكتروني :** هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يتضمن الشيك الالكتروني ملف الكتروني آمن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ،كتاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحول إليه.(محمد حسين منصور، 2007 ،ص49-50).
3. **النقود الالكترونية** : تعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك(Francis Marlin, 2001,pp :24-25).

المحور الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية و الدفع الالكتروني في الجزائر

أمام التطور الذي تشهده المنظومة المصرفية في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على اتخاذ مواقف ازاء هذا التطور، الذي جعل من مشروع عصرنة و تحديث النظام المصرفي الجزائري ضرورة حتمية .

فقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث وسائل الدفع انطلاقا من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات المصرفية للدفع و السحب، كما شهدت تنفيذ العديد من المشاريع .

أولا: تحديث أنظمة الدفع في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها أنظمة الدفع الالكترونية في الوقت الراهن و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، الا أن الجزائر بقيت بعيدة نوعا ما عن المستجدات رغم توجهها لتحديث نظام الدفع منذ سنوات عديدة، وكذا رغم المساعدات التي تلقتها للنهوض بالمصارف في المجال، حيث تحصلت على دعم و مساعدة من طرف البنك العالمي قدرت ب 16 مليون دولار أمريكي(rapport annuel ;2002 ;p69 Banque D'Algérie;).

شرعت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث انظمة الدفع سنة 2006 بانطلاق مشروع نظام التسوية الاجمالية الفورية، نظام المقاصة الالكترونية بدلا من المعالجة الورقية، كما حظيت التحويلات هي الأخرى بنفس الاهتمام. سنتطرق من خلال هذا العنصر مختلف أنظمة السحب و الدفع المعتمدة في المصارف الجزائرية.

1. **نظام التسوية الاجمالية الفورية « Règlement Brut en Temps Réel « RBTR** أو **ARTS :algeria Real Time Settlements :نظام الجزائر للتسوية الفورية.:** اعتمد في 15 ماي 2006هو نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين المصارف باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع الفوري، يشمل الأموال التي تفوق مليون دينار و الخاصة بالعمليات التي تتم بين المصارف، عمليات المقاصة الالكترونية البنك الجزائر(عبد الرحيم وهيبة ، 2013،ص266).

الجدول رقم 02:المعاملات من خلال نظام RBTR في الفترة2009-2016

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة تداول نظام ARTS%[iii]	99.56	99.93	99.77	99.77	99.99	99.99
عدد العمليات	205736	211561	237311	269557	290418	314357
قيمة العمليات (مليار دج)	649740	587475	680123	535234	358026	372394

المصدر: زغدار أحمد، حميدي كلثوم، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014"،مجلة البحوث و الدراسات العلمية،ديسمبر 2015، جامعة الدكتور يحي فارس،ص17.

نلاحظ منذ سنة 2009 الى غاية سنة 2014 معدل توافر هذا النظام يفوق نسبة99%، كذا تعتبر هذه العلاقة المحصل عليها مطابقة للمقاييس الدولية والذي المتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية العملياتية لأنظمة التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام.

2. **نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات Système de compensation électronique pour les paiement de masse** يعرف نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر **باسم Algérie-Télécompensation**

interbancaire « **ATCI** » اعتمد في 15 ماي 2006 يسمح بتبادل كل طرق الدفع المرتبطة بمدفوعات الجمهور (شيكات ، اوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)

ثانيا: تحديث أدوات الدفع في الجزائر لقد تم تحديثها من خلال انشاء شركة ساتيم (أطلقت ساتيم مشروع نظام نقدي مشترك مابين المصارف سنة 1996) التي قامت بالعديد من المشاريع في المجال، منها ما يلي:

1. **الشبكة النقدية المشتركة« RMI » Réseau Monétaire Interbancaire**[iv]:

1-1-الصرافات الآلية في الجزائر:

عرفت الصرافات الآلية تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة وهو مؤشر جد مهم في معرفة مدى استعمال أدوات الدفع الالكترونية والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم03: نسبة مستخدمي الصرافات الآلية في المصارف الجزائرية خلال الفترة2004-2016

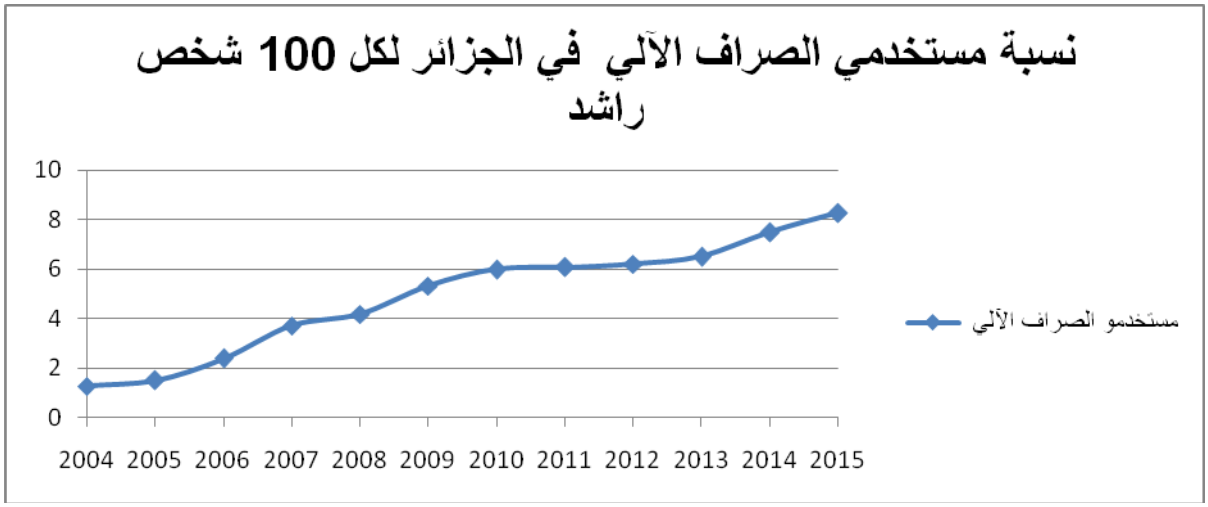

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :مجموعة البنك الدولي، ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف راشد في الجزائر ، مؤشرات التنمية العالمية، 2015.

2. **البطاقات المصرفية في الجزائر:** بدأ العمل بها في الجزائر سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري،القرض الشعبي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري، سنتعرف على انواع البطاقات المصرفية المعتمدة في الجزائر، يمكن ذكرها فيما يلي:

2-1-**البطاقات المحلية:** تسمح بالقيام بعملية السحب و الدفع، و يمنكن التمييز بين الأنواع التالية:

- البطاقات العادية Classique تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم اكبر أو يساوي 10000دج .
- البطاقة الذهبية Gold تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج .
- البطاقات البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات و الشركات: تصدر لصالح الشركات و المؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200.000دج

2-2-**البطاقات الدولية Visa International**: هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب و الدفع، موجه للعملاء الذين لهم حسابات مفتوحة بالعملة، و نميز بين نوعين:

- بطاقة **Visa Classique** تمنح للعملاء الذين رصيدهم من العملة أكبر أو يساوي 1500 أورو.
- بطاقة **Visa Gold** تمنح للأشخاص الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة يفوق 5000أورو (وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص280)

الشكل رقم04:عدد البطاقات المتداولة في الجزائر في الفترة 2007-2013:

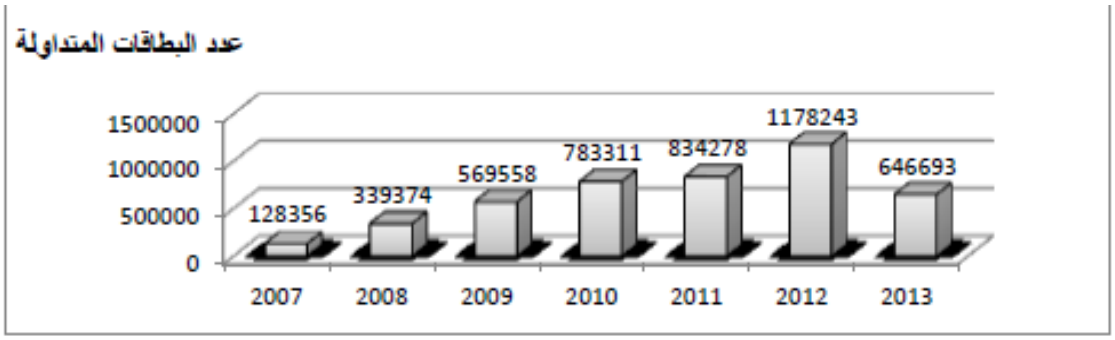

المصدر: SATIM :Rapport annuel ;2014

يوضح الشكل التطور المستمر الذي شهده عدد البطاقات المتداولة في الجزائر خلال 2007-2013 وهذا الارتفاع مفسر للتطور الذي عرفته الصرافات الآلية -كما سبق و ان رأينا-حيث بلغت ذروتها سنة 2012، إلا أنه عرفت تراجعا سنة 2013بنسبة 45.11%، و هذا راجع الى ان هذه سنة لنهاية مدة صلاحية أغلب البطاقات و عدم تجديدها من قبل اصحابها، هذا يفسر بعدم وجود تعامل كبير بها بما لا يستدعي ضرورة تجديدها من طرف العميل.

ثالثا: واقع المصارف الجزائرية في مجال القنوات المصرفية

1. الصيرفة عبر الانترنت:

الشكل 05: نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر 2000-2015:

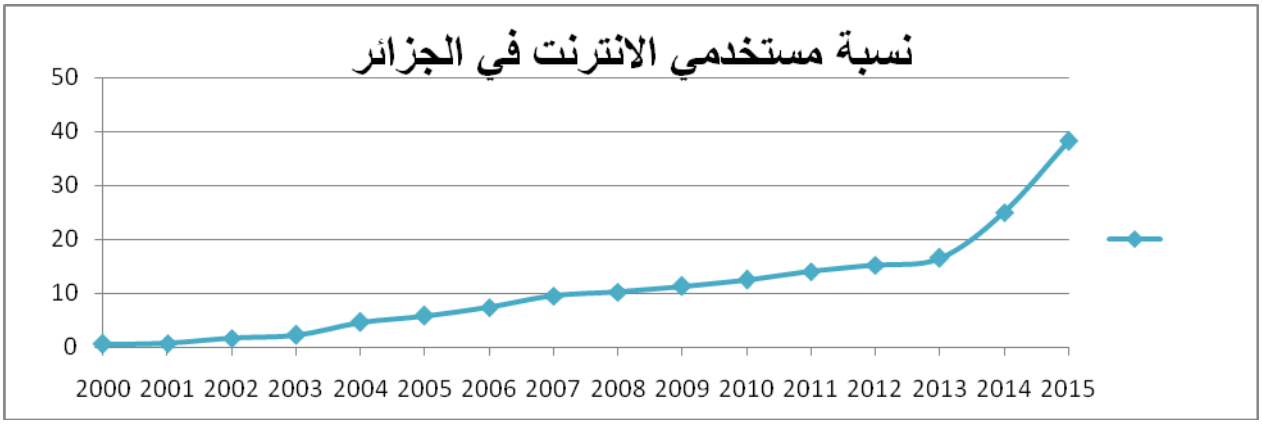

المصدر: بالاعتماد على :مجموعة البنك الدولي، نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر ، مؤشرات التنمية العالمية ،2015.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مستخدمي الانترنت في تطور مستمر و بطيء انطلاقا من سنة 2000 حيث كانت تشهد نسبا منعدمة من الاستخدام مما يبين أن الجزائر بعيدة كل البعد في هذا المجال ،بدأت في الارتفاع الطفيف ابتداء من سنة 2001 ،بلغت نسبة المستخدمين 15% خلال سنة 2012-2013، لتشهد

ارتفاعا و تحسنا ملحوظا بعدها حيث بلغت نسبة المستخدمين 40% سنة 2015 لكنها تبقى زيادة ضعيفة مقارنة بدول العالم وهذا راجع الى عدة اسباب نذكر منها: احتكار اتصالات الجزائر للخدمة ، ضعف تدفق الانترنت ،قلة الوعي بأهمية الانترنت في شتى المجالات لدى المواطنين خاصة كبار السن ، ارتفاع تكاليف الخدمة...

2. **الصيرفة عبر الهاتف في الجزائر:**

شددت وزيرة البريد وتكنولوجيات العلام والاتصال هدى إيمان فرعون، للانتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالنقالm-paiement ، مؤكدة على ضرورة وضع أدوات من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين وقانون للتجارة الالكترونية e-commerce ، ما سيسمح للمواطنين من الاستفادة بصفة كلية وبكل أمان من التكنولوجيات الحديثة للمعاملات التجارية.

وتعمل الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع حيث سيتم تجهيز المساحات التجارية بحوالي 10 الاف جهاز دفع إلكتروني(TPE) ، والتي سوف تضاف إلى 5000 وحدة التي تم نشرها في عام 2016 مما يدل على إرادة السلطات على توسيع استخدام البطاقة البنكية بطاقة الحساب الجاري البريدي (الذهبية)

وأشار فينشانزو نيشي، إلى أن جازي وقع العام الفارط اتفاقا مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بشأن الدفع عبر الإنترنت للمنتجات وخدمات الهاتف المحمول مما يتيح للمشتركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة الوطنية للخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك بشراء رصيد أو دفع فواتيرهم على الموقع الالكتروني لجازي عبر واجهات الدفع الإلكتروني "e-Flexy" و." web-facture"

وكشف فينشانزو نيشي، أن المرحلة الثانية من خدمة الدفع الالكتروني، بعد اعتماد قانون التجارة الإلكترونية ونصوصه التنفيذية التي هي حاليا في مرحلة الإعداد، ستشمل خدمات الدفع الإلكتروني لجميع المنتجات المادية.

وأستعرض ناثان نايدو، مدير السياسات والمرافعة في الجمعية العالمية لمتعاملي الهاتف النقال (GSMA) كافة الجوانب المتعلقة بالدفع عبر النقال من خلال الخبرات في المجال وتجارب عدة دول منها كينيا وكوت ديفوار وأوغندا وبعض دول أمريكا اللاتينية واسيا، مشيرا إلى نماذج الأعمال للأموال النقالة وحماية المستهلك، وأيضا جانب التشريع وحماية المستهلكين والأمان.

وبلغ عدد الدول التي تستخدم الدفع عبر النقال بلغ 92 دولة بنهاية 2016 وأزيد من 500 مليون مستخدم و 277 خدمة بداية من تحويل الأموال عبر الهاتف إلى دفع الفواتير إلى دفع الأجور في بعض الدول على غرار كوت ديفوار، مشيرا إلى أن هذه الخدمة على سبيل المثال مكنت من إخراج 2% في كينيا من دائرة الفقر.

وتتوفر حاليا بالجزائر خدمة الدفع الإلكتروني فقط لشركات الخدمات الكبرى مثل دفع فواتير استهلاك المياه والطاقة، والهاتف الثابت والمحمول، والتأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات الأخرى مثل الضرائب (جريدة الجزائر اليوم http://aljazairalyoum.com)

المحور الثالث: آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر

أولاً: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

لقد أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة اهتمامها بجودة خدماتها المقدمة، وهذا كنتيجة حتمية للمتغيرات المالية و الدولية وذلك باعتبار هذه الخدمات العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوقين المحلي والأجنبي، للانتقال إلى عصر المعلوماتية بتكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، مما يجبرها على الاعتماد أساسا على:

- **مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي:** ما يميز الصيرفة في عصر العولمة المالية هو التطور الكبير لدور التكنولوجيا المصرفية والسعي نحو الاستفادة القصوى من فوائد الاتصال والمعلومات لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية حيث نقلت البنوك الجزائرية العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية منذ سنة 1997 فأدخلت آلات السحب الآلي إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز، لكن بالرغم من المجهودات المبذولة للالتحاق بالركب العالمي إلا أن الفجوة بقيت كبيرة بين البنوك التجارية و نظيراتها.
- **تنويع الخدمات المصرفية:** لمواجهة تحديات الجديدة على البنوك التجارية الجزائرية تنويع خدماتها المصرفية بما يتماشى و متطلبات العملاء.
- **الارتقاء بالعنصر البشري** : يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في الأداء الراقي المصرفي، مهما تنوعت مصادر الكفاءة، لذى يجب تطوير إمكانيات العاملين بما يتماشى و التطور التكنولوجي المصرفي.
- **تطوير التسويق المصرفي:** يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم وفن لن يجد بدا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغيير والاختلاف كإحاطة السوار بالمعصم (Guy Hervier, 2001, p50) ، فهو يرتكز في الأساس على توجهات العملاء يتأثر بما يريدون وبما يدور في خواطرهم.
- **مواكبة المعايير الدولية:** وهذا لا يتأتى الا من خلال اتباع العمل على تدعيم القواعد الرأسمالية، تطوير السياسات الائتمانية، الاهتمام بإدارة المخاطر...
- **تفعيل دور الدولة و البنك المركزي** في تطوير الجهاز البنكي الجزائري

ثانيا: البنية التحتية اللازمة للصيرفة الالكترونية: تحاول مجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط هي[٧]:

- تطوير شبكة اتصالات بنكية، واستخدامها بما يتلاءم وتسيير وسائل الدفع والعمليات البنكية.
- وضع نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد.
- انطلاق الأعمال المتضمنة تنسيق، تنظيم وتسيير وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية، و محاولة تخفيض مدة معالجتها.
- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي ("– Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante2005, p 13.)

ثالثا:تحديث وسائل الدفع في الجزائر

تم برمجة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف البنوك والهيئات المصرفية لمناقشة ملف توسيع عملية الدفع بالبطاقة الإلكترونية في الجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ منتصف 2016و بداية 2017 و ستصل عدد بطاقات الدفع الإلكتروني التي يرتقب توزيعها في المرحلة الأولى حوالي 15 مليون بطاقة (" الفجر"، يومية جزائرية مستقلة،2016).

حيث أكد الوزير المنتدب لدى وزارة المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية السيد" معتصم بوضياف"، أنه تم تسجيل 5000 معاملة تجارية عبر نظام الدفع الالكتروني منذ انطلاق هذه الخدمة في أكتوبر الفارط، مشيرا إلى أنه يوجد 930.000 كلمة سر لم تسلم بعد لحاملي هذا النوع من البطاقات ("أخبار الجزائر"،2016)

أما فيما يتعلق بخدمة الدفع عن طريق الأنترنت والتي تمت مباشرة تطبيقها منذ فترة، و تعميمها يسير بوتيرة جيدة ، والتي ستشمل في مرحلتها الأولى القطاعات الخدماتية، على غرار تعميم عملية الدفع عن طريق الأنترنت لكبريات الشركات الوطنية، كالمؤسسة الوطنية لتوزيع المياه "سيال"، وكذا شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز"، إضافة إلى مؤسسات النقل المختلفة، شراء التذاكر، الحجوزات وغيرها .م تعمم لكل القطاعات بدون استثناء، مع الطموح إلى توحيد عملية الدفع الإلكتروني في بطاقة واحدة تستعمل سواء للسحب أو التسديد.

الخاتمة:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و التي أضحت مرتكزة على كل ما هو رقمي و مرتبط بالتكنولوجيا، أصبح لزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

و الجزائر كغيرها من الدول الساعية للنمو و التطور كان عليها الالتحاق بهذه التطورات و من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الجزائر تحاول تطبيق بعض مظاهر اقتصاد المعرفة ألا و هي الانتقال إلى الحكومة الالكترونية كما تبين لنا من اهتمامها ب:

-تطوير خدمات و وسائل الدفع في القطاع المصرفي من تقليدية إلى الكترونية.

-استحداث نظم دفع جديدة.

كما لاحظنا من خلال دراستنا أن نمو و تطور من وسائل و أدوات الدفع الالكترونية و التجارة الالكترونية يسيران في نفس الاتجاه، فمثلا لو أخدنا الدول المتقدمة لوجدنا أن كلاهما يسير في نفس الاتجاه بمعنى تطورها و نموها بسرعة، أما لو أخدنا الدول النامية كالجزائر مثلا لوجدناها في تباطؤ نسبي في اعتماد أدوات الدفع الحديثة مما انعكس على تطور التجارة الالكترونية لديها.

و رأينا أن الجزائر على الرغم من الجهود المبذولة في النهوض بالمصارف الجزائرية في هذا المجال الا أننا نلاحظ فجوة كبيرة بين ما هو مخطط و محدد و ما هو موجود فعلا على أرض الواقع، مما يوضح ضعف السيطرة و التسيير لمختلف الاستراتيجيات في المجال.

الملاحق:

الملحق(01).

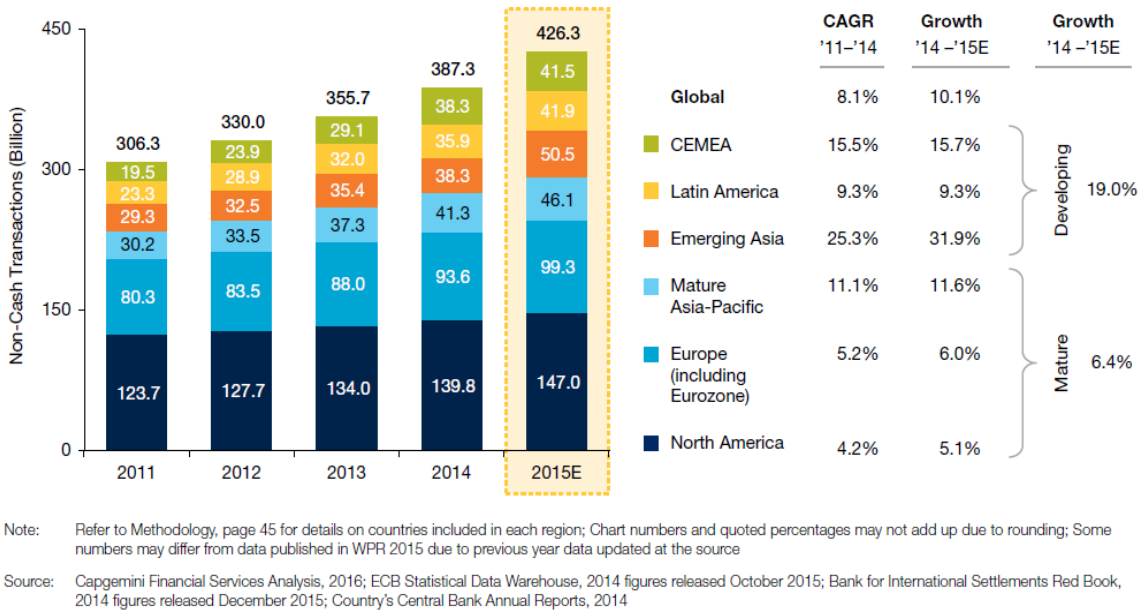

Note: Refer to Methodology, page 45 for details on countries included in each region; Chart numbers and quoted percentages may not add up due to rounding; Some numbers may differ from data published in WPR 2015 due to previous year data updated at the source

Source: Capgemini Financial Services Analysis, 2016; ECB Statistical Data Warehouse, 2014 figures released October 2015; Bank for International Settlements Red Book, 2014 figures released December 2015; Country's Central Bank Annual Reports, 2014

Source : World Payement Report 2016 ;page 10

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد سفر، "العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة2006.
2. جريدة أخبار الجزائر http://www.algpress.com/article-127299.htm
3. جريدة الجزائر اليوم http://aljazairalyoum.com
4. جريدةالفجر، يومية جزائرية مسقلة، 2016/10/09 http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=316532
5. خالد أمين عبد الله، ابراهيم الطراد، "ادارة العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2006.
6. السيد أحمد عبد الخالق، "التجارة الالكترونية و العولمة، المنظمة العربية للتنمية الادارية"، الطبعة الثانية، مصر الجديدة، القاهرة،2008.
7. الشريف خالد «اقتصاد الانترنت، مؤتمر بعنوان تقديم المنتجات و الخدمات المصرفية و المالية بالتجزئة أمام تحديات القرن الواحد و العشرين"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان ، الأردن،21-23 تشرين الأول 2000.
8. عبد الرحيم وهيبة، "تحديث طرق الدفع و مساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي-حالة الجزائر-"، رسالة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، سنة 2013.

9. عبد الغني ربوح و نور الدين غردة ،مداخلة بعنوان" تطبيق انظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق" ،جامعة قاصدي مرباح _ورقلة _،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير.
10. محمد حسين منصور، "المسؤولية الالكترونية"، ،دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2007 .
11. محمد ناظم نوري الثمري، عبد الفتاح العبدالات،" الصيرفة الالكترونية، الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع"،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2008 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. "**Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante**", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005.
2. Banque D'Algérie : « Evolution économique et monétaire en Algérie » ;rapport annuel ;2002 .
3. Dover, Philip A. « Innovation in Banking :The In-Home Computerized Banking Example » :Review The international Journal of Bank Marketing ,N1, Vol.5 ;Massachusetts, United States ;1987 .
4. Francis Marlin, « stratégie de communication », paris, deuxième éditions d'organisation 2001.
5. Guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001

i

آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول : عرض القوائم المالية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة بسطيف

د. بدار عاشور أ. ذبيح هشام

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

تسعى العديد من الدول إلى توحيد ممارساتها المحاسبية، لأخذ الصدارة في تولي هذه المهمة حيث بادرت إلى إرساء قاعدة لذلك، مما تمخض عنه ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية بغرض توحيد الأعمال المحاسبية بين دول العالم، لاعتبار المحاسبة لغة الأعمال في العصر الحديث، لذلك سارعت الدولة الجزائرية إلى إصلاح محاسبي، نشأنه تقريب ممارساتها والممارسات العالمية،وكان عليها أن لا تكون في منأى ومعزل عن ما يجري بالعالم وان تسعى إلى الانضمام إلى الرك بالدولي، ليكون ذلك تجسيدا على أرض الواقع انطلاقا من المعيار المحاسبي الدولي الأول، في هذه الورقات سنتطرق إلى مفهوم وكيفية تطبيق هذا المعيار المهم جدا في العمل المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، القوائم المالية، عرض القوائم المالية

Abstract :

Many countries are seeking to unifyitsaccounting practices, whilethere are countries took the lead in thistaskwhereinitiated to establish a rule for that, whichresulted in the so-called international accounting standards in order to unify the accounting business between the countries of the world, to consider the accountinglanguage of business in the modern era , so quick to the Algerian state to an accountingreformthatwouldbringits practices and global practices, and shehad to not beinsulated and isolatedfromwhatis happening in the world and seek to join the international knees, to be the embodiment of the groundfrom the first IAS, in thesepaperswewill look at the concept and how to applythisvery important criterion in the accountingwork.

Key words: accounting standards, the financialstatements, Presentation of Financial Statements

المقدمة:

تلقى معايير المحاسبة الدولية، والتي أُعيدَ تسميتها حالياً بـ " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " قبولاً عالمياً، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحاً ملحوظاً في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي تختلف عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية أو تقارب عالمي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ويبدو أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي لغة المحاسبة الدولية المشتركة. تنبع أهميه القوائم المالية من أنها تعتبر حلقه وصل بين الشركة والآخرين، حيث يستطيع الآخرون التعرف على مختلف جوانب نشاط الشركة من

خلال هذه القوائم، فقائمه المركز المالي تعكس صورة الوضع لمالي للشركة كما تعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فتره زمنيه محددة إن كانت ربحاً أو خسارة، ويمكن التعرف على التغير في المركز المالي من خلال دراسة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

تُعد القوائم المالية مصدراً أساسياً للمعلومات تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها، إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه.

و تُعرف القوائم المالية المنشورة"بأنها مجموعه من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول، تعد وفق مواصفات معينه وذلك بموجب مجموعه من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصوره منسقه.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة مباحث يختص المبحث الاول في أنواع القوائم المالية، والمبحث الثاني في تبني معايير المحاسبة الدولية، والمبحث الثالث في معايير الابلاغ المالي.

المبحث الأول:معيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية.

الغرض من هذا المعيار وصف أسس عرض القوائم المالية، ذات الغرض العام و ذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، و لأن هذه القوائم ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات، لذلك يجب أن يتوافر فيها المصداقية و الملائمة والقابلية و يتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض و الإفصاح، و تضمن الخطوط العريضة لهذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، و إرشادات هيكل القوائم المالية و مكوناتها، بالإضافة إلى المتطلبات الدنيا الواجب توفرها في كل قائمة[1]

المطلب الأول: لمحة عامة عن المعيار

أولا- تعاريف[2]:

1 -العرض العادل: يجب أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي، الأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشأة، و يتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لآثار العمليات المالية، و الأحداثالأخرى، و الظروف التي يتم في ضوئها تحديد و الاعتراف و الإثبات للأصول و الخصوم و الإيرادات والمصروفات و الإطار الذي يحكم ذلك، و يعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية هو الأساس الذي يؤدي إلى هذا العرض العادل.

2 -الأصول المتداولة: حيث تعرف بأنها الأصول التي يتوقع أن تتحقق أو أن تكون معدة للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة، أي التي تم الاستحواذ عليها لغرض المتاجرة، و كذا هي النقدية و ما في حكمها، ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهرا على الأقل.

3- الخصوم المتداولة: تعرف على أنها الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأ، أي التي يتم تحملها بصفة أساسية لغرض المتاجرة.

3 -الحصة طويلة الأجل المنشئة للالتزامات: هي التي يتم تسويتها خلال 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية و يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت المدة الأصلية أكبر من 12 شهرا، و إذا وجدت النية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام.

ثانيا- العرض و الأفصاح:

1 -تحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية ذات الصلة و يجب أن تمييز القوائم لمالية عن المعلومات الأخرى؛ كما يجب تحديد كل مكون في القوائم المالية بوضوح، و كذلك اسم القائمة، تاريخ التقريرأو الفترة، اسم النشأة و عملة التقرير.

2 -التمييز بين المتداول و غير المتداول، سواء في الأصول أو الخصوم؛

3 -الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تظهر في صلب القوائم المالية و التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم01:الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية

الأصول	الخصوم
- الآلات و المعدات و التجهيزات - الممتلكات العقارية - الأصول غير الملموسة - الأصول المالية - الأصول البيولوجية - المخزون - الحسابات المدينة، و النقدية و ما في حكمها.	- حسابات دائنة - مخصصات - التزامات - التزامات ضريبية جارية - احتياطات - حقوق المساهمين، و الأقلية.

المصدر:هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006،، ص29.

المطلب الثاني: عرض البيانات المالية

أولا :بيان عرض البيانات المالية.

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها،والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي[3]:

موجودا ت المنشأة ، مطلوبات المنشأة ، حقوق المساهمين ، دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر، التدفقات النقدية.

ثانيا :السياسات المحاسبية.

- يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمتثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة.

. السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.

ـ في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة[4].

ثالثا :المعلومات المقارنة.

ـ ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية، ويجب إدخال المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون لازمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

ـ في بعض الحالات تبقى المعلومات السردية الواردة في البيانات المالية للفترة/ الفترات السابقة مناسبة في الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال يتم الإفصاح في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قانوني لم تكن نتيجته مؤكدة في تاريخ آخر ميزانية عمومية ولم يتم حله بعد، ومستخدمو البيانات المالية يستفيدون من المعلومات التي تفيد بوجود شك في تاريخ آخر ميزانية عمومية والخطوات التي اتخذت خلاك الفترة لإزالة الشك.

ـ عندما يتم تعديل عرض أو تصنيف بنود في البيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع الفترة الحالية، ويجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ وسبب أي إعادة تصنيف، وعندما تكون إعادة تصنيف المبالغ المقارنة غير عملية يجب على المنشأة الإفصاح عن سبب عدم إعادة التصنيف وطبيعة التغييرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ تم إعادة تصنيفها.

ـ قد توجد ظروف لا يكون فيها إعادة تصنيف المعلومات المقارنة عملية لتحقيق المقارنة مع الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال قد لا تكون هناك بيانات جمعت في الفترة / الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد لا يكون عمليا إعادة إحياء المعلومات، ففي هذه الظروف يتم الإفصاح عن طبيعة التسويات للمبالغ المقارنة التي كانت ستتم، ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (8) التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة بعد حدوث تغيير في السياسات المحاسبية التي تطبق بأثر رجعي[5].

رابعا:تحديد البيانات المالية.

ـ يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

ـ تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدةللمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير.

ـ يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح[6].

المطلب الثالث: ما يجب عرضه وفقا للمعيار الأول

أولا: الميزانية العمومية[7].

أ–المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية.

ـ يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ . الممتلكات والتجهيزات والمعداتب . الموجودات غير الملموسة.ج . الموجودات المالية.

د . الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.هـ . المخزون.

و . الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.ز . النقد والنقد المعادل.

ح . الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.ط . المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم12– ضرائب الدخل.ى . المخصصات.

ك . المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.ل . حصة الأقلية.م . رأس المال الصادر والاحتياطيات.

ـ يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.

ـ هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.

ـ إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة بشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي :

أ . طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة.

ب . عمل ا لبنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية والمخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية والنقدية المعادلة.

ج – مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أنها متداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا.

ـ في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ويوحي استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه لذلك يجب عرضها كبنود مستقلة.

ب– المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة،ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ـ يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:

1 . بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

ـ عدد الأسهم المصرح بها.

ـ عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

ـ القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

ـ مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.

ـ الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم .

ـ أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

ـ الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2 . وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

3 . مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

4 . مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

ثانيا :قائمة الدخل[8].

1 المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل.

ـ يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ . الإيراد، ب . نتائج الأنشطة التشغيلية. ، ج . تكاليف التمويل. ، د . حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ . المصروف الضريبي، و . الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية. ، ز . البنود غير العادية.

ح . حصة الأقلية ،ط . صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

2-المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

ـ يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

ـ يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية.

ثالثا[9]: التغيرات في حقوق المساهمين.

ـ يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً تظهر ما يلي:

1 . صافي الربح أو الخسارة للفترة.2 . كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

3 . الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

4 . المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.5. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية. 6. الحركات خلال الفترة.

7. مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

ـ تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

رابعا: عرض السياسات المحاسبية[10].

ـ يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

أ . أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية:

ب . كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

ـ بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها ' وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

ـ عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

ـ يجب على كل منشأة النظر في طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المنشأة، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع منشات القطاع الخاص الإفصاح عن سياسات محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة والموجودات الضريبية، وعندما يكون للمنشأة عمليات أو معاملات أجنبية

هامة في العملات الأجنبية فإنه يتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتحوط لهذه الأرباح والخسائر، وفي البيانات المالية الموحدة يتم الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

المبحث الثاني: القوائم المالية

يعتبر التلخيص في ميزان المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية تسجيل العمليات المالية، ويتطلب توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين إعداد القوائم المالية والتي تعتبر أهم مخرجات المحاسبة ولها أهمية كبيرة لدى متخذي القرار داخل و خارج المنشأة.

المطلب الأول : قائمة الدخلNet IncomeStatement or Profit and LossStatement

هذه القائمة تعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام. هذه القائمة تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والأجور وأي تكلفة تكبدناها هذا العام وبالتالي نصل في النهاية إلى صافي الربح، هذه القائمة تحتوي على أرقام هامة مثل[11]:

صافي المبيعات (أو الإيرادات) – (أو إجمالي المبيعات أو المبيعات) Sales Revenue or Net Sales or Sales or Revenue

وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام. كلما زادت المبيعات من عام لآخر كان هذا مؤشرا جيدا

تكلفة المبيعات Cost of GoodsSold or Cost of Sales or Cost of revenue

وهي تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها (في حالة شركة إنتاجية) أو تكلفة شراء المنتجات التي تم بيعها (في حالة الأعمال التجارية). هذه التكلفة لا تشمل التكلفة الإدارية وتكلفة التسويق

مجمل الربح Gross Profit :وهو الفرق بين صافي المبيعات و تكلفة المبيعات

صافي الربح Net Income or Net Profit :وهي قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة. هذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة الآن و لكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة خلال القترة الموضحة أعلى قائمة الدخل (و لنفترض أنها عام) وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة، فمثلا المعدات التي تم شراءها هذا العام لا يتم خصم ثمنها بالكامل وإنما يتم خصم جزء من ثمنها كل عام طبقا لما يسمى "الإهلاك" والذي ينبني على أن هذه المعدات سيتم استخدامها لعدة أعوام لإنتاج منتجات تدر ربحا للشركة. كذلك فإن المبيعات التي سيتم سداد قيمتها في المستقبل القريب تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن البيع تم بالفعل و لكن النقد لم يتم استلامه حتى الآن. فينبغي أن نفرق بين مفهوم الأرباح ومفهوم النقد المتاح. ولذلك فإن النوع الثالث من القوائم يختص بالتدفق النقدي .

ربحية السهم Earnings per ShareEPS :نصيب السهم الواحد من الأرباح ويتم حسابها بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم. ينبغي أن تعلم أن صافي الربح يتم توزيع جزء منه على المساهمين ويتم استثمار الباقي داخل الشركة. ربحية السهم تتأثر بقيمة صافى الربح بغض النظر عن ما يتم توزيعه وما يتم احتجازه. افترض أنك تمتلك

محلا تجاريا وقمت بحساب الأرباح عند نهاية العام ووجدته ألف جنيه وقمت باستهلاك ربع هذه الأرباح على مصاريفك الشخصية ومصاريف عائلتك، هل معنى هذا أن الأرباح كانت 250 جنيه فقط؟ بالطبع لا، الأرباح كانت ألف جنيه وأنت قمت بصرف ربعها لنفسك وأبقيت الباقي يتم استثماره في المحل. الجزء الذي يتم توزيعه من الأرباح يسمى بالإنجليزيةDividend

كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عاما بعد عام كان ذلك مؤشرا جيدا. ربحية السهم تؤثر بشكل كبير على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم لأنها تعبر بشكل مبسط عن عائد السهم. كثيرا ما ينظر الناس إلى الأرباح التي توزع على المساهمين على أنها هي الأهم وهي المؤشر على نجاح الشركة وهذا غير صحيح فالشركات توزع جزء من الأرباح فقط بل وبعض الشركات الناجحة جدا ربما لا توزع أرباحا على المساهمين فمثلا شركة ميكروسوفت ظلت سنوات عديدة لا توزع أرباحا على المساهمين على الرغم من تحقيقها أرباحا طائلة، هل معنى هذا أن المستثمر يخسر؟ لا، فقيمة السهم الذي يملكه في السوق تزداد عاما بعد عام لأن قيمة أرباح السهم تزداد وبالتالي فالمستثمر إن أراد بيع السهم سيحصل على مقابل أكبر بكثير من ثمن الشراء. بل إن الأرباح التي لا توزع تكون مؤشرا على زيادة الأرباح الأعوام القادمة لأن استثمارات الشركة تزداد. أما إذا كان المستثمر يهدف إلى الحصول على عائد نقدي بصفة دورية فيكون أكثر اهتماما بالنسبة التي يتم توزيعها من الأرباحوهذه هي نفس قائمة الدخل باللغة الإنجليزية[12].

المطلب الثاني : قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Balance Sheet

هذه القائمة تمكنك من التعرف على قيمة أصول الشركة و قيمة الالتزامات (الخصومات أو المطلوبات) وقيمة حقوق المساهمين في نهاية فترة ما مثل يوم 31 ديسمبر من العام المنصرم أو في نهاية ثلاثة أشهر أو نهاية ستة أشهر. لاحظ أن قائمة الدخل تعبر عن ما حدث خلال فترة ما مثل سنة أو بضعة أشهر، بينما قائمة المركز المالي تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة وليس أثناءها.

الميزانية أو المركز المالي تحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية: الأصول (ممتلكات الشركة من مال ومعدات ومنتجات ومباني وأراضي وأموال لدى آخرين مثل ديون العملاء)، الالتزامات (قروض ستسددها الشركة مستقبلا وأموال يجب أن تدفعها للموردين عن ما تم شراؤه بالتقسيط أو بالآجل وحقوق متأخرة للعاملين)، وأخيرا حقوق المساهمين أو ملاك الشركة وتشمل رأس المال الذي دفعوه وأي أرباح تم احتجازها)

الميزانية تجيب عن الأسئلة الآتية[13]:

ماذا تمتلك الشركة من معدات ومباني ومخزون ونقد وغيرها ؟،ما هي الأشياء التي على الشركة أن تدفعها مستقبلا مثل قروض وثمن أشياء تم شراؤها بالتقسيط أو أجور لم يتم سدادها ؟، ما هي حقوق المساهمين في هذه الشركة ؟، وبالتالي فهي تمكننا من معرفة ما إذا كانت ممتلكات الشركة تمكنها من سداد ما عليها من التزامات. كذلك فإننا نتعرف على حجم ديون الشركة بالنسبة إلى حقوق المساهمين بمعنى أننا نعرف مدى اعتماد هذه الشركة على الاقتراض، المصطلحات الهامة في هذه القائمة هي:

الأصول (أو الموجودات) Assets :وهي الأشياء التي تملكها الشركة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه. هذه الأصول تقسم إلى قسمين :

أ- الأصول المتداولة (أو الموجودات المتداولة) CurrentAssets :وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال أقل من عام وعلى هذا فهي تشمل: النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم)، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة.

ب- الأصول الثابتة (أو غير المتداولة) FixedAssets :وهي الأشياء التي تملكها الشركة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (عام) مثل: المعدات، المباني، الأراضي. لاحظ أن المعدات والمباني يتم تدوين قيمتها الدفترية وهي قيمة شرائها الفعلية مخصوما منها قيمة الإهلاك الذي تم احتسابه منذ شراء هذا الأصل (أو بداية تشغيل الأصل) وحتى تاريخ هذه القائمة (المركز المالي). فمثلا افترض أن الشركة اشترت معدات من أربع سنوات بمبلغ مليون جنيه ويتم إهلاكها بشكل منتظم على عشرين عاما (على سبيل المثال) وبالتالي فقد تم تحميل القوائم المالية خلال الأربع سنوات بمبلغ 200 ألف جنيه وعليه تكون قيمة هذه المعدات في قائمة المركز المالي هي 800 ألف جنيه. قد يكون ثمن هذه المعدات في السوق ارتفع كثيرا ولكن هذا لا يؤخذ في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية حتى لا تكون العملية تقديرية (إلا في حالات خاصة). لاحظ أنه في حالة بيع الأصول فإنها بالطبع تباع بسعر السوق وليس بالقيمة الدفترية

الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) Liabilities

وهي الالتزامات التي على الشركة تسديدها من ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل والأموال التي يجب على الشركة أن تدفعها للموردين مقابل خدمات تمت بالفعل أو مقابل أشياء تم شراؤها. الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) تقسم إلى

أ- الالتزامات المتداولة CurrentLiabilities : هي الالتزامات التي على الشركة تسديدها خلال عام من تاريخ قائمة المركز المالي وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، وأي مصروفات مستحقة قريبا.

ب- الالتزامات غير المتداولة (أو طويلة الأجل) Long TermLiabilities:وهي الالتزامات التي سوف تسددها الشركة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل.

حقوق المساهمين ShareHoldersEquity : حقوق المساهمين تشمل رأس المال الذي دفعه المساهمون عند شرائهم أسهم الشركة مضافا إليها الأرباح المرحلة (أو المحتجزة أو المستبقاة) والاحتياطيات. لاحظ أن أرباح الشركة يتم توزيع جزء منها ويتم احتجاز جزء يتم استثماره في الشركة وبالتالي فحقوق المساهم تشمل ما دفعه للشركة مقابل السهم (القيمة الاسمية) مضافا إليها ما تم احتجازه من أرباح ،يلاحظ أن قائمة المركز المالي دائما تحقق المعادلة الآتية

الأصول= الالتزامات + حقوق المساهمين

أو أن حقوق المساهمين تساوي الفرق بين الأصول والالتزامات. فلو كانت الالتزامات تساوي صفر (على سبيل الفرض) فإن حقوق المساهمين تساوي قيمة جميع الأصول. وبالتالي فإن زيادة الفرق بين الالتزامات عن الأصول في نهاية العام عن العام السابق يعني تحقيق أرباحوهذه هي نفس قائمة المركز المالي باللغة الإنجليزية.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية Cash Flowstatement و قائمة التغيرات في حقوق المساهمينStatement of RetainedEarnings

أولا: قائمة التدفقات النقدية Cash Flowstatement

هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلا،والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل الشركة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الأمر. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض .

يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام[14]:

تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل Cash FlowfromOperation

وهي التدفقات النقدية بسبب نشاط الشركة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها

تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار Cash Flowfrom InvestingActivities

وتشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة

تدفقات نقدية من أنشطة التمويل Cash Flowfrom FinancingActivities

وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح

صافي التدفقات النقدية Net Change in Cash

مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغير في النقدية في نهاية الفترة (العام مثلا) عن بدايتها. كذلك توضح قائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها

ثانيا: قائمة التغيرات في حقوق المساهمينStatement of RetainedEarnings

هذه القائمة إضافية وهي توضح قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وخلافه. كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال بمعنى أنه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم تزيد بمعنى ان استثماراتهم تزيد

المبحث الثالث: عرض حالة لمؤسسة

المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة بسطيف و كغيرها من المؤسسات الناشطة على التراب الجزائري شرعت في تطبيق تعاليم و قوانين النظام المحاسبي المالي الجديد خاصة في جانبه المتعلق بأعمال نهاية الدورة و

ذلك منذ إصدار إجبارية الامتثال لهذه القوانين في 01جانفي2010، وفيما يلي عرض للقوائم المالية للمؤسسة **للفترة من 2014/01/01 إلى 2015/12/31**

المطلب الأول: عرض قائمة الدخل

أولا:من خلال القيود المسجلة في يومية المؤسسة تم إعداد قائمة حساب النتيجة كما يلي :

الجدول رقم: 2 حساب النتيجة للفترة من2014/01/01 إلى 2015/12/31

البيان	دورة 2015	دورة 2015
رقم الأعمال	3.873.626.069,19	3.249.322.196,36
تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها	−23.529.458,28	14.927.209,85
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
إنتاج الدورة	**3.850.096.610,91**	**3.264.249.406,21**
المشتريات المستهلكة	2.093.452.010,40	1.804.069.479,55
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	116.169.401,81	109.590.710,93
استهلاكات الدورة	2.209.621.412,21	1.913.660.190,48
القيمة المضافة للاستغلال	**1.640.475.198,70**	**1.350.589.215,73**
أعباء المستخدمين	724.562.173,42	528.335.532,54
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	85.663.298,21	86.263.608,83
الفائض الاجمالي عن الاستغلال	**830.249.727,07**	**735.990.074,36**
المنتجات العملياتية الاخرى	11.525.097,33	10.093.091,83
الأعباء العملياتية الأخرى	1.692.515,12	4.732.995,92
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	667.034.748,12	422.755.439,78
استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	451.320.016,04	138.836.381,21
النتيجة العملياتية	**624.367.577,20**	**457.431.111.70**
المنتجات المالية	196.369.122,97	263.455.557,39
الأعباء المالية	17.307.157,49	22.857.147,02
النتيجة المالية	**179.061.955,48**	**240.598.410,37**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**803.429.532,68**	**698.029.522,07**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية	138.055.294,41	108.629.961,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية	293.675,02	1.337.019,08
مجموع منتجات الانشطة العادية	4.509.604.512,27	3.677.971.455,72
مجموع أعباء الانشطة العادية	3.843.936.598,98	3.087.234.875,57
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**665.667.913,29**	**590.736.580,15**
العناصر غير العادية –منتجات		
العناصر غير العادية –أعباء		

النتيجة غير العادية				
النتيجة الصافية للدورة		**665.667.913,29**		**590.736.580,15**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية				
النتيجة الصافية المجمعة				
حصة ذوي الاقلية				
حصة المجمع				

المصدر:وثائق المؤسسة.

ثانيا : ملاحظات حول عرض قائمة الدخل :يمكن من خلال الجدول الموضح أعلاه ملاحظة ما يلي:

1-من حيث الشكل

قائمة حساب النتيجة عبارة عن جدول يتكون من ثلاث أعمدة، الأول مخصص لتسجيل أسماء حسابات الأعباء و النواتج ذات العلاقة بنشاط المؤسسة، بينما الثاني و الثالث فيتم تخصيصها لتسجيل الأرصدة المقابلة لهذه الحسابات حيث أن العمود الثاني يتعلق بالدورة المالية 2015 أما العمود الثالث فيتعلق بالدورة المالية 2014، أي لدورتين متتاليتين و هذا ما يتوافق مع مبدا القابلية للمقارنة. كما أن المؤسسة تعتمد في إعدادها لقائمة حساب النتيجة على طبيعة الأعباء و النواتج (قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة).

2-من حيث المضمون

تحقيق المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة خلال الدورة المالية 20141 لرقم أعمال معتبر قدره3.873.626.069,19دجو كذلك مساهمتها في الوعاء الضريبي لنفس السنة المالية بـ 138.055.294,41دج بعد تسجيلها لنتيجة صافية موجبة قدرها 665.667.913,29 دج يعكس مدى أهمية المؤسسة و المكانة التي تحتلها في الاقتصاد الوطني.

سجلت المؤسسة خلال الدورة المالية 2015رصيد سالب للحساب "تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها" بقيمة **23.529.458,28 دج**

من خلال مقارنة رقم الاعمال المحقق في الدورة المالية 2015 مع رقم الاعمال المحقق في الدور المالية 2014 نجد أن هناك ارتفاع قدره 624.303.872,83 دج و كذلك بالنسبة لنتيجة الدورة الصافية فقد سجلت هي الاخرى ارتفاع قدره 74.931.333,1 دج و هذا يبين أن المؤسسة لازالت قادرة على زيادة حصتها السوقية و التطور و النمو أكثر.

إن ارتفاع رقم أعمال المؤسسة للدورة المالية 2015 صاحبه ارتفاع لكل أرصدة حسابات الاعباء و النواتج و بالتالي النتائج المتعلقة بهذه الدورة مقارنة مع السنة التي قبلها (دورة 2010) ماعدا حساب النتيجة المالية فقد سجل انخفاض بقيمة 61.536.454,9 دج (لم تقدم لنا توضيحات في هذا الشأن).

مما سبق نجد أن الشكل العام و كذلك مضمون جدول حساب النتيجة للمؤسسة يتفق مع ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، و احتواء الجدول على نتائج سنتين متتاليتين (ن و ن−1) يسمح بالمقارنة و يسهل عملية القراءة و التحليل للقوائم المالية.

المطلبالثاني: قائمة الميزانية

في كل نهاية سنة مالية و بعد حساب النتيجة و إقفال الحسابات يتم إعداد الميزانية الختامية للوحدات الأربعة التابعة للمؤسسة، و كذلك الميزانية المجمعة للمؤسسة.

الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة AMC فتظهر بعد التجميع كما يلي :

الجدول رقم: 5 ENAMC_ الميزانية المقفلة في 2015/12/31− أصول−

الاصول	المبلغ الاجمالي لسنة 2015	الاهتلاكات المجمعة	القيمة المحاسبية الصافية لسنة 2015	القيمة المحاسبية الصافية لسنة 2014
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء				
التثبيتات المعنوية				
برامج اعلام الي	**1.320.750,00**	**281.225,00**	**1.039.525,00**	**606.825,00**
التثبيتات المادية				
أراضي	**456.430.000,00**		**456.430.000,00**	**456.430.000,00**
ترتيب و تهيئة الاراضي	**39.364.945,80**	**19.556.375,06**	**19.808,570,74**	**91.704.611,73**
المباني	**1.864.831.866,78**	**1.481.068.029,95**	**383.763.836,83**	**482.473.312,40**
منشآت تقنية، معدات و ادوات صناعية	**1.279.703.191,04**	**1.158.802.939,64**	**120.900.251,40**	**90.436.296,16**
تثبيتات مادية أخرى	**1.117.293.150,43**	**1.036.226.620,44**	**99,.81.066.529**	**31.110.757,39**
تثبيتات قيد الانجاز	**728.082,00**		**728.082,00**	**6.985.156,08**
التثبيتات المالية				
سندات موضوعة موضع معادلة	**28.860.000,00**		**28.860.000,00**	**28.860.000,00**
مساهماتأخرى و ديون دائنة مرتبطة				
سندات أخرى مثبتة	**3.526.403.700,00**		**3.526.403.700,00**	**1.950.000.000,00**
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	**1.420.472,55**		**1.420.472,55**	**720.472,55**
نواتج وأعباء مؤجلة خارج الاستغلال	**4.028.176,83**		**4.028.176,83**	**4.539.107,68**
مجموع الاصول غير الجارية	**8.320.384.335,43**	**3.695.935.190,09**	**4.624.449.145,34**	**3.143.866.511,99**
الاصول الجارية				
مخزوناتو مستحقات	**811.147.505,74**	**190.265.307,94**	**620.882.197,80**	**692.733.971,86**
موردون وحسابات المدينين	**368.426,84**		**363.426,84**	**363.426,84**
ديون دائنة و استخدامات				

مماثلة				
زبائن	1.038.627.577,03	70.023.516,44	968.604.060,59	386.773.694,44
مدينون اخرون	4.756.548,43		4.756.548,43	2.503.032,75
الضرائب و ماشابهها	782.881891,76		782.881891,76	904.729.625,43
ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	19.913.910,16		19.913.910,16	15.471.395,05
الموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى	1.123.545.398,10		1.123.545.398,10	2.178.306.111,36
الخزينة	779.485.976,42		779.485.976,42	771.839.509,66
مجموع الاصول الجارية	4.560.722.243,48	260.288.824.38	4.300.433.410,10	4.952.720.767,39
المجموع الاجمالي للأصول	12.881.106.569,91	3.956.224.014,47	8.924.882.555,44	8.096.587.279,38

المصدر: وثائق المؤسسة،

الجدول رقم: 6 ENAMC– الميزانية المقفلة في 2015/12/31–خصوم–

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	1.462.825.000,00	1.462.825.000,00
رأس المال غير المطلوب		
علاوات و احتياطات	3.285.886.495,38	2.872.370.889,23
فارق اعادة التقييم	242.615.901,78	242.615.901,78
فارق المعادلة		
نتيجة الدورة الصافية	665.667.913,29	665.667.913,29
رؤوس أموال خاصة اخرى/ترحيل من جديد		
حصة في شركة التوطيد		
حصة الاقلية		
المجموع	5.656.995.310,45	5.168.548.371,16
الخصوم غير الجارية		
الاقتراض و ديون مدينة مالية		
الضرائب المؤجلة و المتراكمة	2.397.482,73	3.202.088,60
مئونات مختلفة	924.711.392,76	1.194.105.546,97
ديون مدينة اخرى غير جارية	101.121.429,22	100.899,854,10
مئونات و ايرادات مؤجلة		
مجموع الخصوم غير الجارية	1.028.230.304,71	1.298.207.489,67
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	395.151.774,81	353.635.570,01
ضرائب	828.180.991,06	708.055.725,41
زبائن مدينون	25.237.938,58	44.892.350,26
ديون اخرى	783.392.453,23	327.274.018,27

الخزينة سلبية	**207.693.782,60**	**195.973.754,60**
مجموع الخصوم الجارية	**2.239.656.940,28**	**1.629.831.418,55**
المجموع الاجمالي للخصوم	**8.924.882.555,44**	**8.924.882.555,44**

المصدر: وثائق المؤسسة.

قائمة الميزانية الموضحة أعلاه تم إعدادها وفق ما هو موضح في الفرع الأول إلا أن هناك بعض الحسابات التي تظهر في قائمة الميزانية للمؤسسة و لا تظهر في قائمة الميزانية لوحدة الأدوات و ذلك راجع إلى أن هذه الحسابات تراقبها وحدة أخرى، أما حسابات التثبيتات المالية فتظهر في ميزانية المؤسسة فقط دون الوحدات لأن مراقبتها تكون من حق قسم المحاسبة بمديرية العامة فقط.

كم تمكننا قائمة الميزانية للمؤسسة بصفة عامة من معرفة و مقارنة مبلغ عناصر القوائم لسنتين متتاليتين (السنة الحالية و السنة الماضية)، كما تسمح لنا من معرفة طبيعة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة و كذلك درجة المخاطرة، و هذا ما يسهل عملية القراءة و التحليل للقوائم المالية و كذلك تسهيل عملية اتخاذ القرار.

مما سبق نجد أن ما هو معمول به من طرف المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة فيما يخص الإعداد و الافصاح لقائمة الميزانية يتطابق مع ما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي الجديد، و يتوافق مع ما هو منصوح به من طرف معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

من بين القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة و ذلك امتثالا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد نجد قائمة التدفقات النقدية، و لتوضيح شكل و محتوى هذه القائمة سنكتفي بعرض قائمة التدفقات النقدية لوحدة الأدوات و ذلك لعدم منحنا فرصة الاطلاع على قائمة المؤسسة بعد التجميع:

الجدول رقم: 7 جدول تدفق الخزينة لوحدة الادوات 2015-2014

البيان	دورة 2015	دورة 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	-2.624.994,80	
المبالغ المدفوعة للموردين	10.004.893,20	
المبالغ المدفوعة للمستخدمين	38.401.800,56	
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة		
الضرائب على النتائج المدفوعة	-74.540,01	
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**45.707.158,95**	
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية	**45.707.158,95**	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	4.190.105,29	0,00
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية	38.384,50	0,00

المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية	0,00	0,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0,00	0,00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	0,00	0,00
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	**4.228.489,79**	**0,00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار الاسهم		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	0,00	0,00
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	0,00	0,00
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة	0,00	
تأثير تغيرات الارتباط الداخلية	-52.926.065,98	
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	**-2.990.417,24**	
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	3.370.123,01	
أموال الخزينة و معادلاتها عند أقفال السنة المالية	6.360.540,25	
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-2.990.417,24**	
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		
النتيجة المحاسبية الربحية	**26.220.859,59**	
تحصيلات الدورة	**-2.990.417,24**	
الفارق	**29.211.276,83**	**0,00**

المصدر: وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جدول سيولة الخزينة يضم مجموع مدخلات و مخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال الدورة المالية حسب مصدرها حيث أن:

– التدفقات من الأنشطة الأنتاجية (غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل)..... 45.707.158,95دج

– التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء و تحصيل..... 4.228.489,79 دج أموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

وقد تم عرض قائمة التدفقات المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة حسب الطريقة المباشرة التي تم من خلالها تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب و غيرها) قصد إبراز تدفق مالي صافي، مع تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

الخاتمة:

إن التغيرات و التطورات التي تحدث في بيئة المؤسسة هي التي فرضت ضرورة وجود المعايير المحاسبية ، و التي أصبحت تسمى بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، حيث اهتمت كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية و

مجلس معايير المحاسبة باصدار العديد من المعايير الدولية كل منها يعالج جانب أو مجال محاسبي محدد، تسعى المؤسسات والمنظمات المحاسبية إلى تطبيق هذه المعايير بهدف:

- جلب مستثمرين أجانب من خلال تدويل الاجراءات المحاسبية؟
- تلبية متطلبات الممولين المحليين و الدوليين.
- الولوج إلى الأسواق المالية الدولية.
- قابلية المقارنة.
- ترشيد القرارات.

و يعد معيار (IFRSI) و المسمى بـ" تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى" أو معيار يتم تطبيقه من طرف المؤسسة التي تطبق أو تتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى، و يهدف هذا المعيار إلى :

- التعرف على الأصول و الالتزامات و المصروفات و عناصر الدخل المعترف بها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- التعرف على الاصول و الالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل غير المعترف بها و فقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تحديد عناصر وبنود القوائم المالية التي يتطلب الأمر إعادة تصنيفها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تحديد السياسات و المفاهيم المحاسبية المستخدمة و التي تم التوقف عن استخدامها أو السياسات و المفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها مجددا وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تلبية كافة متطلبات معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالعرض و الافصاح.

المراجع:

2 -أبو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.

3 -جربوع، يوسف محمود، و حلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2002.

4 -جودي محمد رمزي ، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (IFRS1) ، مجلة ابحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012.

5 -خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ا، الأردن، 2008.

6 -الخلايلة، محمود عبد الحليم، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الدستور، ط 3، الأردن، 2004.

7 -شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة بودواو ، الجزائر ، 2008.

8 -محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2005.

9 -ميرزا عباس علي، وجراهامجيههولت،و ماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن.

10 - نور،عبد الناصر، 2007،مجموعة محاضرات لطلاب الدراسات العليا،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان،الأردن.

[1] هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص-ص:25-28.

[2]شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة بودواو ، الجزائر ، 2008، ص33.

[3]خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ا، الأردن، 2008، ص 22-23

[4]نفس المرجع ، ص 30.

[5]محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2005، ص33..

[6]نفس المرجع، ص 45.

[7]جودي محمد رمزي ، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (IFRS1) ، مجلة ابحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012، ص:82.

[8]ميرزا،عباس علي وجراهام.جيه.هولت،وماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن، ص17.

[9]ميرزا،عباس علي ، مرجع سابق ، ص 22.

[10]ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008. ، ص96.

11جربوع، يوسف محمود، و حلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2002. ص54.

12جربوع، يوسف محمود، مرجع سابق ، ص55.

[13]ميرزا،عباس علي ، مرجع سابق ، ص 44.

[14]ابو نصار، مرجع سابق ، ص 63.

الشراكة الاجنبية بديل استراتيجي في ظل المنافسة الدولية لرفع القدرة المالية والانتاجية للمؤسسات الاقتصادية

د. بن رجم محمد خميسي + أ. عتارسية ايمان

ملخص:

في ظل انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض من جراء عولمة الاقتصاد تزايدت حدة المنافسة على المستوى الدولي، الأمر الذي يستدعي من مختلف المؤسسات اعتماد طرق تحميها من مخاطر هذه المنافسة التي تهددها بالزوال، وذلك مشروط باكتسابها قدرة تنافسية تسمح لها بالبقاء .وفي هذا الصدد نجد أن التحالفات بين المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي في شكل شراكة تعتبر سبيلا هاما ضمن مجموعة من السبل لتخفيف حدة المنافسة .

لهذا يعتبر ظهور الشراكة الاجنبية بديل استراتيجي لاستبدال العلاقة التنافسية بين المؤسسات الى علاقة تعاونية تكاملية تهدف لتحقيق ارباح مشتركة ، كما يمكن المؤسسات من التزود بمعارف وتقنيات تكنولوجية أكثر حداثة والأهم من ذلك تدعيم الموارد المالية للأطراف المتحالفة مما يمكنها من المحافظة والرفع من قدرتها التنافسية.

Summary:

With the opening up global markets to each other as a result of globalization of the economy has increased competition at the international level, which calls for the adoption of various institutions ways protected from the risk of this competition that are threatened with extinction, and this is conditional on possessing competitive allow her to stay.

In this regard, we find that alliances between institutions, both at the local level or on a global level in the form of a partnership is considered an important avenue within the range of ways to ease the competition.

For this is the emergence of foreign partnership a strategic alternative to replace the competitive relationship between the institutions into a cooperative relationship complementary aims to achieve a common profit, also enables organizations to acquire the knowledge and techniques of technological more modern and more importantly, to strengthen the financial resources of the parties allied enabling it to maintain and increase their competitiveness.

مقدمة:

لم تعد المنظمات الاقتصادية الحديثة تعتمد على الانفراد بقدراتها الإنتاجية والتسويقية ، وهذا راجع لارتفاع حدة المنافسة من جهة ، وزيادة التخصص في كل مجالات النشاط ابتداءً بالتوريد والتموين والتمويل ومرورا بالإنتاج وانتهاءً بالتسويق وإيصال المنتج للمستهلك ، وهي عمليات كانت المؤسسة قديما تقوم بها بمفردها عندما كانت صغيرة ونشاطها محدودا وأسواقها ضيقة .وفي ظل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي أصبح لزاما اعتماد الحركية في كل عناصر المؤسسة الحديثة ، وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة مع مؤسسات أخرى تشترك معها في النشاط يساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية المتعاونة معها ، هذا التوجه الجديد من الشراكة يعتبر أحد أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر تلجأ اليه المؤسسة للحصول على الدعم المالي والانتاجي .

لتحليل و إثراء هذا الموضوع فقد ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى امكانية الاعتماد على الشراكة الاجنبية لرفع القدرة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية ؟

المحور الأول: مفاهيم أولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر

تعتبر الشراكة الاجنبية شكلا من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتتخذ شكل اقامة مشروعات جديدة اوزيادة الكفاءة الانتاجية لمشروعات قائمة فعلا من خلال ادماجها في مشروع مشترك يخضع لادارة جديدة ، الا أنها تختلف عنه في بعض النقاط كون أن هذا الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم على الانفراد بالانتاج والملكية الكاملة لرأس المال في حين تهدف عقود الشراكة الى التعاون والتشارك سواء في ادارة المشروع أو تحمل المخاطر. [xx]

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن يعرف الإستثمار الأجنبي، على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات إستثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر، ويعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل. ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة.[xxi]

ويرى" ريموند برنارد "الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" :يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى ، يتم بذلك بانشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها ، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى .[xxii]

كما تعرفه المؤسسات الدولية بأنه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.[xxiii]

إن الاستثمار الأجنبي لا يزود بالمال فقط، بل يفترض أن المؤسسة الأجنبية تكون مسؤولة على إدارة عمليات المشروع وأن ينفذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد .واعتبر صندوق النقد الدولي أن الإستثمار أجنبي مباشر، كل تلك الإستثمارات التي تساهم في مؤسسة أجنبية وفي تسييرها، ويمكن أن تظهر بعدة أشكال كمساهمة في رأس المال الإجتماعي، في الأرباح المعاد إستثمارها، وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم .

2 -**مراحل ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر:** لا يتحقق الاستثمار الاجنبي المباشر في الواقع العملي إلاّ بعد أن تكون المؤسسة قد مرت بمراحل كالآتي[xxiv]:

- المرحلة الأولى :تبدأ المؤسسة المنتجة في التوغل في سوق خارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي.
- المرحلة الثانية :تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف والتكييف لمنتجاتها المصدرة.
- المرحلة الثالثة :عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، تقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها.
- المرحلة الرابعة :تبدأ عملية الانتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

- المرحلة الخامسة :وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتوج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، ومن ثم تصريف المنتوج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.

3 -**أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:** ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي[xxv] :

- رأس مال حقوق الملكية : يشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.
- العوائد المعاد استثمارها : وتشمل نصيب المستثمر بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه، وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات: وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

يمكن أن يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر تحركات رأس المال في شكل حصص ملكية ، وقد يكون في شكل الات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، فمن حيث الملكية توجد عدة أشكال حيث يقوم المستثمر الاجنبي بالمفاضلة بينها حسب استراتيجيته واهدافه ومن هذه الاشكال نجد انشاء مشروعات جديدة او اعادة شراء مشروعات قائمة وموجودة اصلا وهذا يتوقف على رغبة المستثمر الاجنبي واستعداده لتحمل الأعباء القديمة للمنشآت الموجودة أصلا كما يمكن أن يشترك المستثمر في راس مال الفرع او الملكية الكاملة . أما من حيث ملكية راس المال قد تأخذ الاستثمارات الاجنبية المباشرة عدة أشكال فمنها استثمارات خاصة او ثنائية أو متعددة الجنسية.

كما يمكن للمستثمر نقل التكنولوجيا من خلال نقل سلع وعمالة ماهرة وخدمات فنية وادارية وتنظيمية وتسويقية وعلامات تجارية.[xxvi]

المحور الثاني: الشراكة الأجنبية كأحد أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

قبل التعرض لمعنى الشراكة الاستراتيجية نوضح اولا معنى الاستراتيجية وتعني في المجال الاقتصادي الطريقة المنهجية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية قصد صياغة اهدافها مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات الخارجية المحيطة بها ووفقا للوسائل والامكانيات التي تمتلكها ،.

وقد ظهرت الشراكة كمنهج وسياسة اقتصادية في اواخر الثمانينات فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والخاص قبل أن تتحول الى الية تعاون وتكامل بين متعاملين اقتصاديين من جنسيات مختلفة، لتصبح أهم وسيلة للحد من السياسات الاحتكارية التي كانت تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية بفعل تزايد حدة المنافسة فيما بينها كحلا استراتيجيا يمنح فرصة النقل الفعلي للخبرة الفنية والتكنولوجية التي تستطيع تطبيقها فعلا .[xxvii]

1 -مفهوم الشراكة الاجنبية:

الشراكة الاجنبية هي عبارة عن نموذج من علاقات التقارب والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية لأجل تحقيق بعض الفوائد كتبادل الخبرات والحصول على التكنولوجيا والتسهيلات الإنتاجية والصناعية وكذلك النفاذ إلى أسواق جديدة بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المالية وتأكيد الميزة التنافسية.

ان كل من الشراكة والتحالف الاستراتيجي هما شكلان من اشكال التعاون الا أن التحالف يكون بين الاطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الاطراف المتنافسة كما تعتبر التحالفات الاستراتيجية نوع خاص من الشراكة الا أنه غالبا ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض ، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.[xxviii]

تعرف الشراكة الاجنبية بأنها مشروع يشارك في امتلاكه أو ادارته طرفان من دولتين مختلفتين كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن وتبنى على أساس الثقة وحسن النية في التعامل بين الاطراف المشتركة.[xxix]

2 -**مجالات الشراكة الاجنبية:** للشراكة عدة أشكال وذلك حسب العلاقة التي تربط بين الشركاء ، ويتم الاتفاق على شكل الشراكة انطلاقا من الأهداف المنتظرة لكل شريك وذلك كما يلي:[xxx]

✓ **الشراكة الصناعية**

بسبب تطور وتعقيد مسار التصنيع من خلال صعوبة مسايرة أساليب الإنتاج الحديثة وكذا التطور التكنولوجي ظهر هذا النوع من الشراكة ، وتبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني انطلاقا من ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا ما تتطلبه من تكنولوجيا عالية ، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أو جماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة وبهذا فان أسلوب الشراكة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب. ومن بين الدوافع لهذا النوع من الشراكة نذكر مايلي :

- المجال الاقتصادي :عن طريق الاستفادة من أثار الحجم، تكاليف البحث والتطوير...الخ
- المجال التقني :من خلال مزايا التكنولوجيا المتطورة، الإبداع...الخ
- المجال التجاري : عن طريق تفضيلات المستهلكين ، تقوية شبكات التوزيع ... الخ

✓ **الشراكة التجارية:**

تتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني مؤسسة أصلية من ضعف نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة التي قد تكون في شكل عقود منح امتياز، اتفاقيات تراخيص ، اتفاقيات تموين ، وهذا ما يسمح بتقليص تكاليف المعاملات التجارية وفتح شبكات جديدة للتوزيع وهذا ما يؤثر على رقم الأعمال بصفة ايجابية

✓ **الشراكة التقنية:**

ظهرت هذه الصيغة من الشراكة كنتيجة للمتغيرات في المجال التكنولوجي وزيادة تكاليف البحث والإبداع، ويمكن تقسيم هذا النوع من الشراكة إلى:

أ – اتفاقيات البحث والتطوير :العديد من الحكومات والشركات تخصص مبالغ معتبرة لإنفاقها في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية، لذا يتم اللجوء إلى هذه الصيغة قصد الاستفادة من خبرة الطرف الثاني وكذلك في مجال التمويل وتخفيض المخاطر، ومن بين القطاعات التي يظهر فيها هذا النوع من الشراكة نذكر قطاع الأدوية، مراكز الأبحاث والبحث والتطوير بين الجامعات، مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

ب –اتفاقيات تحويل المعارف :تسمح هذه الصيغة للشريك من الاستفادة من نقل المعارف ذات القيمة الاقتصادية الهامة والمردودية بالإضافة إلى رفع مستواها التنافسي على مستوى المحيط العام.

ج –اتفاقية التراخيص :بموجب هذا الاتفاق يمنح الشريك رخصة للطرف الثاني بهدف الدخول في استخدام تقنيات معينة أو الاستفادة من الجانب التكنولوجي لمدة طويلة لكنها محددة، وهذه الاتفاقية لها طابع ثنائي.

✓ **الشراكة المالية :**

هذا النوع من الشراكة متعلق بدرجة مساهمة الشريك في رأس مال الشريك الثاني عن طريق الاستثمار المباشر ، حيث تتيح هذه الصيغة الحق في توجيه إدارة وسياسات لشريك الذي تمت المساهمة في رأس ماله، الأمر الذي يخدم مصالح الشريك المستثمر في تطوير منتجاته وجهوده التسويقية.

- **أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف:** يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما[xxxi] :

✓ **شراكة تعاقدية** :الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية

بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في

مجال الطاقة.

✓ **المشاركة بحصص رأس المال** :في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص ...

المحور الثالث: تجارب عالمية في اطار شراكة اجنبية

1 **نماذج عن تحالفات عربية وأجنبية:**

توجد في الواقع نماذج عن تحالفات أقيمت فعلا ، وسوف نحاول في هذه النقطة تقديم نماذج عنها ، وهذا من أجل الوقوف على النتائج الإيجابية التي يمكن الحصول عليها بالنسبة للمنظمات المتحالفة.

- **في المجال المالي والمصرفي تم إقامة تحالف ثلاثي بين بنوك قطر وعمان والإمارات :**

حيث قام البنك التجاري القطري من سنة 2005 بالاستحواذ على حصة استراتيجية من بنك عمان الوطني بنسبة 35 % ، وفي سنة 2008 دخل البنك في تحالف استراتيجي مع بنك آخر هو البنك العربي المتحد في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا بنسبة 40 % تقريبا وبهذا يكون بنك قطر قد دخل في شراكة مع منظمتين لهما تجربة معتبرة في مجال استثمارات القطاع الخاص .

من بين الأهداف المسطرة لهذا التحالف هو نقل التجربة القطرية في مجال البطاقات الائتمانية للبنكين الآخرين ، وهذا ما يجنب هذين البنكين استثمار أموالا كبيرة في هذا المجال ، وبهذا يمكنهم الاستفادة من قدرات البنك التجاري الموجودة أصلا باعتباره رائدا في هذا المجال ، ويستفيد البنك التجاري من مجالات أخرى ليست له فيها مزايا تنافسية ، بحيث يقدم كل واحد برامجه التدريبية في مختلف المجالات ، مثل مكافحة غسيل الأموال.[xxxii]

- **تحالفات شركة الامتياز القطرية للاستثمار :**

قامت الشركة بتنفيذ عملية اندماج مع شركات زميلة وتابعة لأطراف محلية وخليجية تقدر قيمتها بنحو 300 مليون دولار. ومن ضمن الرؤى الاستراتيجية للشركة الدخول في اندماجات في عدة قطاعات استثمارية وعقارية وخدماتية عبر خلق كيانات قوية قادرة على المنافسة محليا وخليجيا، منها التمدين الاستثمارية والتمدين العقارية وبنك اربيتا وبنك السلام في مملكة البحرين حيث تقدر حجم الاستثمارات معها بأكثر من 150 مليون دولار . وبتنويع الاستثمارات أصبحت مشاريع شركة الامتياز للاستثمار تتوزع في أسواق عدة منها أسواق قطر والبحرين والإمارات والمملكة العربية السعودية وتتوزع على قطاعات عدة منها القطاع الاستثماري والمالي وتندرج تحته عدة شركات ومؤسسات مالية وبنوك بالإضافة إلى القطاع العقاري وقطاعات الخدمات والصناعة.

تمتلك شركة الامتياز نسب مؤثرة في كل من الشركة الأولى للتمويل في قطر، وشركة المستثمر الأول 'قطر' وشركة منافع للاستثمار وشركة الرتاج للاستثمار وشركة إدارة الأملاك العقارية 'ريم'[xxxiii]

هناك العديد من الشركات الأمريكية و اليابانية و الأوربية و الأسيوية التي دخلت في تحالفات متعددة خارج حدودها، لتحقيق بعض المزايا التنافسية منها: [xxxiv]

- عقدت شركة"**IBM**" أكثر من أربعمائة تحالف استراتيجي لنفس الغرض، ، أما شركة(**groning**) فإعتمدت على التحالفات الاستراتيجية بكثافة ، إلى حد وصف الشركة بأنها شبكة من المنظمات وقد إعتمدت شركتي (**microsoft**)،(**Netscae**)على الكثير من التحالفات الاستراتيجية مع الموردين و ذلك لبناء تحالف بهدف تدعيم المراكز التنافسية للشركتين في الأسواق المختلفة.

- نشأت شركة (**Endesa**) عام **1944** و بدأت في الإنتشار على المستوى العالمي عام **1991**بعد عملية إعادة هيكلتها. وقامت (**Endesa**)بعملية التوسع الدولي على أساس إتفاقيات التعاون المشترك. فقد إنضمت إلى نوعين من الإتفاقيات أولها إتفاقيات التعاون المحلي والتي تهدف إلى المشاركة في المزايدات لإمتلاك الشركات التي يجري خصخصتها ،و ثانيها إتفاقيات التعاون العالمية و ذلك مع شركاء دوليين. و إلى جانب إتفاقيات التعاون المشترك قامت شركة (**Endesa**) بالانضمام الى اربع اتفاقيات دولية تعاون أخرى،كان الهدف من هذه الإتفاقيات إحتلال مكانة عالية في سوق الطاقة الأوربية و الدخول في منافسة الأسواق الأجنبية ، و حققت

أيضا نجاحات متفاوتة ، و قاموا بتنفيذ مشروعات هامة في العديد من الدول مثل الأرجنتين و البرازيل و شيلي و كولومبيا ،ونتيجة لذلك اصبحت شركة (**Endesa**) رائدة متعددة الجنسيات في مجال صناعة الكهرباء في أمريكا اللاتينية .

- عملت شركة **Electrodom's ticos fago**r التي تعمل في مجال صناعة الإلكترونيات منذ بداية **1980** على تطوير و إعادة تصميم إستراتجيتها لمواجهة التوسع في السوق الدولي، و لمنافسة صادراتها للمنتجات الموجودة في أسواق أمريكا الجنوبية، شمال أفريقيا ودول غرب أوربا مما أدى بها للجوء إلى إتفاقيات التعاون المشترك على المستوى الإقليمي إلى جانب المستوى المحلي للتعرف على المشكلات التي واجهتها شركات مماثلة في ذلك المجال و طرق حلها ، و قد ساعدت هذه الاستراتيجية في خفض تكلفة التصنيع و تخطي العقبات و الفجوات التكنولوجية ، و في عام**1996** عقدت الشركة إتفاقية تعاون مشترك مع شركة **Villant** الألمانية بهدف الدخول في مجال إقتصادي و تجاري أوسع، و من ثم سعى كل شريك إلى إجراء عمليات التسويق و التوزيع الخاصة بالمنتج النهائي في الأسواق الأوربية بصورة مستقلة عن الآخر و بإستخدام العلامة التجارية لكل شريك على حدى.
- هناك حالة تحالف بين أكبر شركات الأدوية العالمية و هي شركة (**جلاكسو**) (**أمير شام**) و كان هذا التحالف في مجال" **بحوث و التطوير** " يهدف إلى زيادة الخبرات و تبادلها و الوصول إلى مزيد من الإكتشافات الدوائية ، من خلال برنامجهما التحالفي الذي برنامج شراكة أعتمد على الكثير من الإعتمادات المالية و الأساليب التكنولوجية المقدمة من الشركة الثانية على أن تقدم الأولى الأبحاث العلمية و الدعم الفني و الخبرات الاستشارية ، و قد نتج عن هذا التحالف زيادة حجم التعاون المتبادل و ظهور منتجات دوائية مبتكرة تغزوا الأسواق ، و كذلك تم خفض التكاليف المباشرة للمستحضرات الدوائية المنتجة.

2- آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية: تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية التي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي[xxxv]:

-الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

-تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

-ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

-الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

–تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية .

–الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين؛

–اكتساب المسيرين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شانها اضافة قيمة للمؤسسة اضافة إلى مشا ركتها في عمليات الإدارة والتنظيم؛

–تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات؛

–رفع معدلات الربح :حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية؛

–ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة؛

–تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛

الخاتمة:

تعتبر الشراكة الاجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات المحلية من خلال ما تملكه من مزايا إضافية لا تتوفر عليها هذه المؤسسات فهي تعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق فرصًا للتصدير كما يؤثر الاستثمار المباشر على استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق .

وتعتبر التحالفات الإستراتيجية ما بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي فرصة للرأسمال المحلي للاستفادة من قدرات الرأسمال الأجنبي، وهذا في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتعاظم تكلفة التكنولوجيا، بحيث لم يعد بإمكان المؤسسات المحلية الصمود أمام المنافسة الدولية القاتلة بدون الاعتماد على حلفاء يمتلكون الخبرات والإمكانيات التي تسمح للطرفين من تحقيق منافع مختلفة.

الهوامش:

xx لزهر العابد، اشكالية تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2012_2013، ص 20، 21.

xxi زغيب شهرزاد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن ، جامعة بسكرة، ص 4.

xxii مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص6.

xxiii قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 17.

xxiv زغيب شهرزاد ،مرجع سابق، ص ص 5،6.

xxv قويدري كريمة، مرجع سابق، ص 19.

xxvi سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص ص 60،61.

xxvii لزهر العابد، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

xxviiihttp://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Colloque%20National%20sur%20%20les%20Strategies%20d%20Organisation%20et%20d%20Accompagnement%20des%20PME%20en%20Algerie%2018-19042012/31.pdf.

xxix نفس المرجع السابق، ص 5.

xxx متناوي امحمد، أهمية الشراكة الاجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جانفي 2015، ص 5، 6.

xxxihttp://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Colloque%20National%20sur%20%20les%20Strategies%20d%20Organisation%20et%20d%20Accompagnement%20des%20PME%20en%20Algerie%2018-19042012/31.pdf

xxxii منصوري الزين و علاش أحمد ، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمنظمات الاقتصادية في ظل العولمة حالة الجزائر ، مقال منشور، ص12.

xxxiii منصوري الزين و علاش أحمد ، مرجع سابق، ص13، 14.

xxxiv بن عزة محمد امين، التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية كالية لتحقيق الميزة التنافسية، ص ص 11، 12، 13.

xxxvhttp://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Colloque%20National%20sur%20%20les%20Strategies%20d%20Organisation%20et%20d%20Accompagnement%20des%20PME%20en%20Algerie%2018-19042012/31.pdf

أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية

خلف الله بن يوسف دكتور محاضر ب بالمركز الجامعي بافلو

مقدمة:

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح، يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا أو متزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل (Enron)الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

الملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى تبيان أثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ،على القوائم المالية خاصة ،الميزانية ،جدول حسابات النتائج ويرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدا مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء، إلى جانب عرض مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي من القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية ولتحقيق أهداف هذه الدارسة تم تطبيق احد المداخل المقترحة لمعالجة تطوير مفهوم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية وأساليب القياس طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية أي المعدلة على أساس التكلفة التاريخية وهو ما يبين مدى تأثير الإفصاح المحاسبي والقياس وفق القيمة العادلة على مصداقية وملائمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي ،إفصاح محاسبي ،قيمة عادلة ،تكلفة تاريخية،قياس محاسبي

Abstract :

This study aims to show sparked accounting disclosure on accounting practices in light of the financial accounting system, the financial statements of private, the budget, the accounts of the results table so mainly due to the extreme importance of these lists boy users in taking appropriate financial decisions and performance assessment, along with various incomes View accounting proposed by intellectuals, academics, accountants and professional organizations accounting for the development of the concept of accounting disclosure and measurement of the financial statements on the one hand and on the other hand, as the financial accounting system is derived from international accounting standards and to achieve the objectives of this study was to apply one of the proposed approaches to address the development of the concept of accounting practices under the order financial accounting.

This study concluded that there are significant differences between the accounting figures of the financial statements and methods of measurement method historical cost adjusted unit fixed cash accounting and numbers of conventional financial statements of any modified on the basis of historical cost, which shows the extent of the impact of accounting disclosure and measurement in accordance with the fair value of the credibility and appropriate published financial information in Financial Statements.

Key words: accounting system financial, accounting of disclosure, fair value, historical cost, an accounting measure

أولا :مفاهيم عامة حول الإفصاح

1-1تعريف الإفصاح:

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فان النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية[1].

فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها:

- **الإفصاح المحاسبي:** هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة[2].

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

- **الإفصاح المحاسبي:** هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات[3]

1-2 : أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وماصا حبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة 100% إن أمكن)فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب الحقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات.

أنواع الإفصاح ما يلي:

- **الإفصاح الكامل:** يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة[4].
- **الإفصاح العادل :** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات[5].
- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد[6].
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[7].

1-3. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS):

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير الدولية (IASC) وهي التسمية الجديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد عملية الهيكلة، في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معيارا سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 منها 28 معيارا محاسبيا تحت التسمية القديمة (IAS)ن و13 معيارا تحت التسمية الجديدة معايير التقارير (IFRS)حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار . ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير

كما يلي*:

1. متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون

يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي:

السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛

- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون.

2. متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة،
- على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال:

- وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)،

- ❖ عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية(المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة).
- ❖ الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.
- ❖ يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

4. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3)اندماج الأعمال

تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما:

- ❖ خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المستملكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشترية على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المستملكة....الخ ؛
- ❖ بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية ؛
- ❖ تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي

1-1 تعريف القياس المحاسبي وأهميته

التعريف (الأول) : هوتخصيص قيم رقمية لحدث عنصر معين مرتبط بالمنشأ على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث[8].

التعريف (الثاني) :القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة[9].

التعريف (الثالث): هو القياس الكمي بحيث يشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس بهذا يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية[10]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي[11]:

1)- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية و الاقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد

معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

2)- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية والسعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا.

3)- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كإختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاؤل والتشاؤم و توقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها أن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

1-2 :مكونات القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي عملية تجمع عدة عناصر ومركبات أساسية لا يقوم إلا بها والتي تتمثل في[12]:

1)- تجانس الخواص موضوع القياس: فعملية القياس تهتم بخاصية معينة وفي المجال المحاسبي فإن هذه الخاصية تتبلور في التقييم النقدي لعمليات المشروع الإقتصادي ومن متطلبات الخواص ثباتها في الزمن بعدم المحتوى الكمي لها.

2)- تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس: فالمقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس (القيمة)، فإذا كان المقياس يتمثل في المقياس النقدي فإن وحدة القياس قد تتمثل في : الدينار، الدولار،....إلخ

3)- خصائص القائم بالقياس: فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

4)- إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج القياس.

1-3 :القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية ، في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان لتحديد عين الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس، حيث لا يمكن قياس وتقييم الأصول العاملة بأفضل كفاءة لها.

- سوق فعال ومستفيد من الأصول أو الالتزامات

❖ أسلوب تقيم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لاستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول والالتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي NOSFA.157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وفق العناصر الآتية[13]:

1 - مدخل السوق :

يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية pvt)اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

2 - مدخل التكلفة:

يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

ويرى بعض المهتمين بمجال المحاسبة أن هناك أخطاء تحدث أثناء قياس القيمة العادلة وهذه الأخطاء تكون غير معتمدة(أخطاء بشرية) أو معتمدة (التلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها ، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح (كما هو الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق الأرباح المبينة على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لإلتزامات البنك وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية[14].

وهناك ثلاثة تقديرات للقيمة العادلة: المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة وهي التي يتم تداولها بصورة نشطة مثل :تداول أوراق الاستثمار المالية، المستوى الثاني، المبني على أسعار السوق المحددة للأصول أو الالتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة، المستوى الثالث: وهو الأقل تفصيلا والمبني على تقديرات الشركة ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني وتعد تقديرت المستويين الثاني أو الثالث غير موضوعية وخاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها

ولغرض زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في تدابير القيمة العادلة ، فلقد قدم IFRS 13 إطارا عاما لتطبيق تعريف القيمة العادلة لإعداد التقارير والقوائم المالية والذي يحتوي على العديد من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إطار القيمة العادلة والمترابطة والتي ينبغي النظر في تفاعلها في الإطار بأكمله .

ثالثا: القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

لقد أوجد الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس:

1-1طريقة التكلفة التاريخية :

إن تعدد بدائل القياس يفرضه واقع إختلاف عناصر القوائم المالية بطبيعتها الإقتصادية والمادية والغرض منها، وهذا التعدد في البدائل يعتبر أيضا محدد من محددات فعالية القوائم المالية في الإستدلال بها كرقم إجمالي واحد يعكس إمتزاج قيم عناصرها، فمثلا يتم استخدام عدة طرق في تصريف المخزون (المتوسط المرجع / FIFO) والتي تحدد تكلفة المخزون المباع منها والمتبقي، هذا الأخير الذي يتم مقارنته بالقيمة القابلة للتحقق للأخذ بالقيمة الأقل مما يؤثر على كيفية عرض هذا المخزون في القوائم المالية وكيفية الإفصاح عن أي تغير في السياسات المتبعة في تقدير الخسائر والمؤونات وتغير الطرق، فهذا كله يؤثر على شكل القوائم والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وفهم المستخدمين لها.

يعمل القياس المحاسبي على توفير المعلومات على أسس علمية على كامل مراحل العملية المحاسبية، والتي تساعد في اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والسير الفعال للعمليات الإقتصادية داخل المؤسسة وللأغراض الخارجية ، مما يحقق الوظائف الأساسية للمحاسبة (القياس، التسجيل، التقرير ،الاتصال) ومنه رفع الكفاءة الوظيفية للمحاسبة.

1-1 :تعريف التكلفة التاريخية :

تعريف (01) :"هي النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الموجودات بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة[15]".

تعريف(02):"قيمة النقدية أوالنقدية المعادلة المدفوعة لاقتناء أصل معين و التي تم تسجيلها بتاريخ الاقتناء وبالنسبة للالتزامات فإنها تمثل العوائد المستلمة بتاريخ الالتزام أو النقدية العادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال[16]

- **:مزايا وعيوب التكلفة التاريخية.**

1 - **مزايا التكلفة التاريخية[17]:**

- فمن وجهة نظر تاريخية فإن مبدأ التكلفة التاريخية وجد في وقت كانت تمثل فيه التزامات المؤسسة العنصر الأهم بالنسبة للأطراف الخارجية وبانتقال تلك الأهمية إلى الربح تطلب ضرورة وجود معلومات آنية ومستقبلية أكثر منها معلومات تاريخية والتي لا تساعد في اتخاذ القرار.
- تعكس وقوع حدث إقتصادي حقيقي فهي قائمة على أساس الإثبات المادي للواقعة الإقتصادية في التسجيل المحاسبي، فالمصدر الرئيس للتكلفة التاريخية هو مقدار النقدية التي تمت بها العملية التبادلية .
- تماشيها والمبادئ المحاسبية: وفي هذا يقول Yuri Ljiri تمثل التكلفة التاريخية القياس الأكثر موضوعية، والأكثر مصداقية من الطرق البديلة لها وتسمح أيضا بتفادي تعارض المصالح فالتكلفة التاريخية تطبيق للمدخل العملي في مجال المحاسبة والذي يرى بأن المعلومات المحاسبية لا تمثل حقائق إلا إذا تم قياسها وفق مبادئ لمحاسبة المقبولة عموما.

2 - **عيوب التكلفة التاريخية[18] :**

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الإقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والإنخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن.
- إن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظرا للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.
- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الإقتصادية المؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الإقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس المال الشركة وتضليل المستثمرين بالإعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح، ويوضح مجمع المحاسبين لانجلترا ويلز في إحدى توصياته: إن البيانات المعدة على أساس النفقة التاريخية ذات مقدرة محدودة، فوحدات النقد التي تثبت بها العمليات المحاسبية لا تعتبر مقياسا للزيادة أو النقص في الثروة ولا تمثل النتائج المبلغ الذي يمكن توزيعه خارج المشروع بدون أن يؤثر ذلك على طاقة المشروع.

1-2:القيمة العادلة

لقد ظهرت القيمة العادلة في ظل النظام الأنجلوساكسوني والذي له فلسفته المحاسبية المتجهة نحو تدعيم الاستثمار من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية والتي كانت لا تستطيع المحاسبة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية توفيرها وبسيطرة التوجهات الأنجلوساكسونية على الساحة الدولية ثم تبني معايير القيمة العادلة كأحد البدائل الرئيسية للتكلفة التاريخية[19].

-تعريف القيمة العادلة:

فمن حيث مفهومها فقد استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) مصطلح القيمة السوقية كمرادف لمصطلح القيمة العادلة (Fair value)* كما أعطي لها مصطلحات: القيمة البديلة / القيمة الحالية/ القيمة الجارية، وقد تم تطوير هذا المصطلح*** من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (Fasb) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم 157 FAS بعنوان: قياس القيمة العادلة الذي دخل مجال التطبيق اعتبارا من 2007/11/15 م وقد تم بناء هذا المعيار تحت فرضية أن الأسواق تتضمن عدالة الأسعار وأحسنها قياسا، وبالتالي فقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة كما يلي: المبلغ الذي يمكن أن يتم به شراء أصل أو بيعه أو تحمل إلتزام أو سداد في صفقة جارية بين أطراف راغبة تحت ظروف طبيعية بخلاف البيع الجبري أو التصفية كما ذهب مجلس معايير المحاسبة الدولية

(IASB) إلى تعريف القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) كما يلي: هي ذلك المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل أو القدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة.

لقد جمعت التعاريف السابقة على أن مفهوم القيمة العادلة يدور حول المرتكزات التالية[20]

1 - **القيمة:** وهي الأرقام المعبرة عن الخاصية التي تم قياسها

2 - **الإنسان:** فالقيمة تعتبر حكما للسلوك الإنساني حول قيمة الشيئ ومنفعته

3 - **العدالة:** وهي الصفة الواجب توافرها في القائم بالقياس فعدالة القوائم ترتبط بعدالة بدائل القياس وأدواته والتي ترتبط هي الأخرى بعدالة القائم بالقياس وفي طريقة اختياره لبديل وأداة القياس فأهمية العدالة مطلب ضروري لتحقيق موضوعية القياس وقد أجمعت الهيئات المهنية المحاسبة على أن مرتكز العدالة يحقق الشروط التالية:

- **الرغبة في التعامل** : بين الأطراف المشتركة في العملية بعيدا عن الإنتهاز والاستغلال والإجبار والإكراه
- **المعرفة:** أي أن ظروف تحديد القيمة تمت في إطارها العادي بشفافية ومصداقية دون أن يشوبها تضليل أو خداع.
- **وقوع العملية التبادلية** : والتي تشترط فيها أن تكون حقيقة وألا تكون وهمية أو مؤقتة أو صورية والمكان المفترض في التبادل المتعارف عليه هو السوق، فالقيمة هي تفاعل بين عوامل تجتمع فيما بينها لتكوين هذه القيمة ضمن مكان للتبادل متعارف عليه.

- مزايا وعيوب القيمة العادلة[21]:

1 - مزايا القيمة العادلة:

- تعكس القيمة العادلة العوامل المتواجدة في السوق، ضمن نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق إرتفاعا وانخفاضا، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته..
- تعكس القيمة العادلة المنظور اللإقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والالتزامات.
- توفر القيمة العادلة مدخلا لعملية اتخاذ القرار (مالية، استثمارية ...الخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي وإجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق العادلة لاحتياجات المستخدمين دون ضرورة تعيين الجهة، وهذا ما لم يكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

2 - **عيوب القيمة العادلة:**

- قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المسندي) وسرعة تأثرها بالعوامل و المتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.

- عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها ففرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحققها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الاقتصادية، وفرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادرا ما يتحقق، فهي تفرض وجود البائع ذو المعرفة و الذي حدد سعره بناءا على تلك المعرفة ووجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الاضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد وعرضه للتفسير الاجتهادي.

- تعدد وتنوع الطرق والمداخل في حسابها تتولد عنها مشاكل أخرى في التفضيل والاختيار بينها، بالإضافة إلى مشاكل التطبيق الميداني لها مما تؤثر على محتوى القوائم المالية.

✓ **مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل FAS 157 أكثر من مرة:**

تعديل رقم 157-3: المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛

تعديل رقم 157-4: المتعلق بتحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام[22].

ثالثا : المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

أولا: المقارنة حسب مبادئ معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS):

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية

المبدأ	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحقق الإيراد	يمكن قياس أرباح بشكل مستمر على أساس التغيرات في القيم الاقتصادية للأصول والتزامات.	يتم قياس الأرباح في نقاط منفصلة عند استيفاء معايير الاعتراف بالإيرادات، وذلك باستخدام مبدأ مطابقة قياس النفقات.
التقارير المالية	➢ الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات للمساهمين. ➢ قائمة الدخل لا تبلغ عن قيمة ولكنها تقيس التغيرات الدورية في	➢ الميزانية العمومية هي وسيلة لمعرفة المركز المالي الافتراضي للشركة ➢ قائمة الدخل هو الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول

	القيمة وبالتالي فإنها تبلغ عن المخاطر	قيمة الشركة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	الأرباح هي التغيرات في القيمة وعلى هذا النحو لا يتوقع تغيرات قيمة في المستقبل ولذلك فإن الأرباح المستقبلية والقيم المستقبلية مبهمة وبالتالي لا يمكن التنبؤ بإدارة الأرباح	تخلق فرصا لإدارة الأرباح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ،علي كاظم حسين " تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية "،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 24،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2010،ص 243.

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى الآراء المؤيدة لمحاسبة القيمة العادلة) والتكلفة التاريخية ،و في خضم هذا الفرع لابد من النظر في البديل الأكثر استخداما والذي هو محاسبة التكلفة التاريخية، حيث يجب التركيز على مسألة ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة يعد خطوة أفضل من استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، ويمكن إجراء المقارنة طبقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة والمبادئ والفروض المحاسبة.

إن المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة ، أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، وإن زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها وإن الأمر يستوجب تعزيز معلومات القوائم المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقا للقيمة العادلة لتزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه سيتم المحافظة على خاصية الموثوقية، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لم تقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه أعطت مجالا واسعا لاعتماد القيمة العادلة كما في المعايير المحاسبية (2)و (11) و(16) و(18) و(26) و(32) و(36) (39)

لا بد لمحاسبة القيمة العادلة أن تلبي متطلبات المعلومات المحاسبية المفيدة بشكل أكبر من الوسائل الأخرى، ولكي تكون هذه المحاسبة هي الأعم والأفضل عند إعادة التقارير والقوائم المالية، ومما سبق فإن الوسيلة المستخدمة بشكل أوسع في إعداد القوائم والتقارير المالية هي التكلفة التاريخية ولكنها تفتقر إلى الموضوعية

أما معارضي ونقاد القيمة العادلة فقد أشارو إلى العيوب التالية:

1. القيمة العادلة استنادا إلى النماذج الإدارية لا يمكن التعويل عليها
2. يمكن أن تكون عرضة للتلاعب الإداري بالنظر إلى التقييمات الذاتية التي تشارك في تقديرها
3. الأسعار يمكن أن تكون مشوهة عن طريق عدم كفاءة السوق ولا عقلانية المستثمر أو عند وجود مشاكل في السيولة
4. تخلق محاسبة القيمة العادلة تقلبات لا مبرر له في البيانات المالية

5. مفهوم القيمة العادلة يتناقض مع افتراض الاستمرارية الذي ينص أساسا أن من المتوقع للشركة مواصلة عملياتها على مدى المتوسط والطويل

ثانيا :صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (*SCF*) :

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

❖ **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية** : إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادلة وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية[23].

❖ **عدم إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة** : يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآم هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية[24].

❖ **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة** : التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر[25]

❖ **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق ، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة، (COSOB) محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة[26].

❖ **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها[27].

ذلك أن تبني النظام المحاسبي يؤدي حتما إلى تحديد وتكييف نظم المعلومات المتواجدة في المؤسسة للوفاء بمتطلبات القانونية للمعلومة المالية، ذلك من ناحية البرمجيات تشغيل المعلومات التي لها القدرة على تجميع

ومعالجة البيانات الأحداث الاقتصادية أو من ناحية مراعاة المبادئ المحاسبية أو قواعد التقييم الجديدة. بهدف الحصول على المعلومات بسرعة وجودة عالية خاصة مع استخدام الحاسب الآلي.

بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين : فمازالت المقررات لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته[28].

الجانب التطبيقي :

الجدول رقم(1-2) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و المعدل الكلي لفقراته.

		المؤشرات الإحصائية	
الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	** 0.564	0.000
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	** 0.390	0.000
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.571	0.000
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	** 0.605	0.000
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	** 0.653	0.000
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	** 0.594	0.000
7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	** 0.587	0.000
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير	** 0.449	0.000

	مالية ذات جودة عالية		
9	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظلSCF	** 0.444	0.00 0

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج:Spss النسخة 22

**الارتباط الإحصائي عند مستوى0.05

- **التحليل الإحصائي:**

من خلال الجدول رقم (1-2) يتضح أن معامل الارتباط تراوحت قيمته بين **0.390عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم2(الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية)كأصغر قيمة،وعند مستوى الدلالة 0.05في الفقرةرقم5(الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية) كأكبر قيمة بـ:**0.653 وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

1. **قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي :** في ما يلي عرض لتقييم قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (1-3) : قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

العبـــارات		المحور الثاني: قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد			
			موافق	محايد	غير موافق
1	إن تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقييم	**التكرار**	90	30	8
		النسبة%	70,3	23,4	6,3
2	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستكم	**التكرار**	90	24	14
		النسبة%	70,3	18,8	10,9
3	هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية	**التكرار**	86	23	19

	والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	**النسبة%**	67,2	18,0	14,8
4	هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة	**التكرار**	84	27	17
		النسبة%	65,6	21,1	13,3
5	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	**التكرار**	80	33	15
		النسبة%	62,5	25,8	11,7
6	يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية	**التكرار**	83	29	16
		النسبة%	64,8	22,7	12,5
7	تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد	**التكرار**	90	24	14
		النسبة%	70,3	18,8	10,9
8	يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال	**التكرار**	81	18	29
		النسبة%	63,3	14,1	22,7
9	هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي	**التكرار**	81	28	19
		النسبة%	63,3	21,9	14,8
المجموع		**النسبة%**	59.44	20.51	13.1

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج:Spss النسخة 22

- **القرار الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 59.44% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن النظام المحاسبي المالي يخضعلقواعد التقييم والقياس المحاسبي، وأن نسبة 20.51%لم يبدوا رأيهم في دراسة ، وأن ما نسبته 13.1%غير موافقون على أن النظام المحاسبي المالي يخضع لقواعد التقييم والقياس المحاسبي.

وكحوصلة يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يخضعلقواعد التقييم والقياس المحاسبي.

2. **الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي :** في ما يلي عرض لتقييم الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (*SCF*)

جدول رقم (1-4) : الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي .

	العبـــارات	المحور الرابع: الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي			
			موافق	محايد	غير موافق
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	التكرار	76	28	24
		النسبة%	59,4	21,9	18,8
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	التكرار	82	34	12
		النسبة%	64,1	26,6	9,4
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	التكرار	83	29	16
		النسبة%	64,8	22,7	12,5
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	التكرار	85	29	14
		النسبة%	66,4	22,7	10,9
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	التكرار	84	24	20
		النسبة%	65,6	18,8	15,6
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	التكرار	88	19	21
		النسبة%	68,8	14,8	16,4

7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	التكرار	74	31	23
		النسبة%	57,8	24,2	18,0
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	التكرار	64	33	31
		النسبة%	50,0	25,8	24,2
9	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظلSCF	التكرار	98	20	10
		النسبة%	76,6	15,6	7,8
المجموع		النسبة%	63.72	21.45	14.84

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي :**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 63.72% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه هنالكإفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي، وأن نسبة14.84% غير موافقون على أن أنه هنالكإفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي.

وكحوصلة القول: أنه هنالكإفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي.

1. **المحور الثاني: قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم(1-4): الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الثاني

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقييم.	2.64	0.598	عالية
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم	2.59	0.681	عالية
هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	2.52	0.742	عالية
هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في	2.52	0.721	عالية

تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة			
يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	2.51	0.699	عالية
يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية	2.52	0.699	عالية
تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد	2.59	0.681	عالية
يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال	2.41	0.837	عالية
هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي	2.48	0.742	عالية
المجموع	2.53	0.777	عالية

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير نتائج الدراسة الموجودة في جدول السابق إلى

موافقة أفراد العينة على عبارة " تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد " إذ جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.59 برجة عالية مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة .

كما جاءت العبارة " يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال" ، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.41، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الإستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذا العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تم الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.53والتي تدل على انه هناك إفصاح وقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدولي .

الفروقات في الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

نص الفرضية: لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(1-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الوظيفة.

المحـــــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس النظام المحاسبي المالي على الممارسات	**مراجع داخلي**	**03**	**2.51**	**0.65**
	إطار مالي	**123**	**2.48**	**0.39**

المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	ومحاسب			
	اطار جبائي	2	2.61	0.23
	المجموع	128	2.48	0.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (1-6): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع.

المحـــور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.34	2	0.17	**0.10	0.90
	داخل المجموعات	19.90	125	0.15		
	المجموع	19.93	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(1-3) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الخاتمة:

ومع دخول المؤسسات الاقتصادية مراحل مختلفة من الإصلاحات ،زاد ذلك من عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للتطورات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ما أدى إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يحد من المشاكل المحاسبية التي تعانيها الممارسات المحاسبية ،الأمر الذي يساعد المؤسسات الاقتصادية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ،خاصة وان هذا النظام يعتمد ضمنيا على معايير محاسبة الدولية، إن ظهور المحاسبة الدولية ماهو إلا استجابة للتطورات الملاحظة في دول العالم لتحرير التجارة الخارجية وظهور شركات العابرة للقارات حيت جاءت هذه المحاسبة لتغطية فروقات الممارسات المحاسبية لدول العالم من خلال لجنة مهنية ألا وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية حاليا عن طريق وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي (IFRS/IAS) وتوضحا لهده المعايير من خلال لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) ولجنة التفسيرات للمعايير المحاسبة الدولية لإعدادالقوائم المالية IFRICوتعتبر الإصلاحات التي ستشهدها الجزائر وخلال عشرية التسعينيات منعرج في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث انتقل من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق

الذي أوجب عليه العديد منالإصلاحات على مختلف الأصعدةلاسيما على الصعيد المحاسبي ، حيت أعدت الجزائر مشروع النظام المحاسبي SCF المستمد من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS كضرورة لمسايرة التغيرات العالمية والعولمة المحاسبية .

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والتطبيقية بشقيها في تقيم الواقع والاستقصاء ،توصلنا الى اختبار الفروض على النتائج التالية :

- ✓ **تأكيد الفرضيات و صحتها:** انطلاقا من الفرضيات التي اعتمدناها في هاته الدراسة توصلنا إلي صحة الفرضيات كالاتي:

– بخصوص الفرضية الاولى:يساهم النظام المحاسبي المالي SCFبشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ؛

فقد تحققت الفرضية من خلال ا جماع أفراد العينة المستجوبة على انسجام الممارسات المحاسبية على غرار ما أل عليه الاجتهاد من تطبيق النظام المحاسبي وأثره على الممارسات المحاسبية والقواعد الجبائية فلهذا نجد أن عملية تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي يلبي احتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة الاقتصادي والمالي والمهتمين بالمعلومة المحاسبية من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي وهذا ما استوجب الاهتمام بنتاج المعلومة المحاسبية ضمن إطار محدد، وان النظام المحاسبي المالي يجب ان يكون منسجما من حيث المبادئ والقواعد التي يتبنها ،ولقد تطورت الأنظمة المحاسبية والتي تهتم كثيرا بالقواعد المتعارف عليها وفق معايير محاسبة دولية ؛

– الفرضية الثانية:هناك انسجام بين الادوات المستخدمة في القياس المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF ؛

عدم كفاءة وفعالية النظام السابق (المخطط الوطني المحاسبي) فإن الغالبية القصوى من المسحوبين يؤكدون على عدم تغيير الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل PCN السابق لم يعد يستجيب لمتطلبات مستعمليه ،فبالرغم من قضاءه على النقائص التي شابت المخطط المحاسبي العام ،وارتباطه بطبيعة الاقتصاد الوطني وقت إعداده إذ هو أداة تسعى إلي تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة ،لكن في ظل توجهات يحددها معدوها والقائمون عليها ،الآمر الذي جعل من المخطط المحاسبي الوطني جامدا في ظل التحولات الاقتصادية المتلاحقة لذلك فقد أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس مختلف جوانبه ،ابتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية التي يقدمها مرورا بالإطار الشكلي والهيكلي والمصطلحات وقواعد التقييم وتصنيف الحسابات وبذلك أصبحت المعلومات المحاسبية التي ينتجها المخطط المحاسبي لا تتوافق مع احتياجات مستعمليها بداية من المؤسسة حيث كانت عاجزة عن التعامل بطريقة محددة مع بعض العمليات ،وبذلك أصبح لا يشكل إطار لتوحيد المعلومة المحاسبية ،وبقائه بعيدا عن المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل لجنة معايير محاسبة دولية وبالتالي استمرار النظرة الضعيفة للمحاسبة والقائمة على الخلفية الجبائية وعليه فإن الفرضية كذلك صحيحة؛

– الفرضية الثالثة: كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛

كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي **SCF** ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي أنه يساهم في ازلت الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة ،ومما يساعد المؤسسات في مسك المحاسبة هو إدخال البرامج المعلوماتية واعتمادها في شكل رسمي ،كل هذا سيمكن المؤسسة من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف وقابلة للمقارنة ،وهذا يعني انه يستجيب لاحتياجات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال أراء الفئة المستهدفة نجد أن الفرضية تحققت .

الهوامش:

[1] زهير خضير ياسين العاني،**أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العراق ،العدد 12،2006،ص 314

[2] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي،**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 09 ،2013،ص 295

[3] عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،مطابع ذات السلاسل ،الكويت ،1990،ص321

[4]احمد محمد نور ،شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ **المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعاييرالمحاسبة الدولية والمصرية** ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر ،2008،ص81

[5] Hendrisksen Eldons,**Accounting Theory**,Fourth Edition,Home wood ,Richard lewin,1982,p504

[6]مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (أ) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الاردن،2013 ،ص07

[7]عباس علي ميزارا ،وآخرون **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية ،عمان ،الأردن،2006، ص 05

[8]مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (ب) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الأردن،2013 ،ص 09

[9] رولا كاسر لايقة ،**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،جامعة تشرين ،سوريا ،2007،ص 43

[10] بالرقي تيجاني ،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيود ومدى تاثره بالتضخم** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 08، 2008،ورقلة ص 73.

[11] محمد سليم وهبة ، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة المحاسب المجاز ،العدد 23 ،2005،ص 15..

[12]خالد الجعارات ومحمود الطبري مقال بعنوان،**مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية (ابان الازمة الماليةالعالمية)** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34 ،2013،ص 233.

[13] إبراهيم خليل حيدر السعدي ،**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد (21) ،2009،ص 15

[14]ليث محمد سعيد الجعفر ، **المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل وفق المعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها علىجودة المعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق ،ص ص 59،60

[15] أسامة عمر جعارة ،المعلومات المتعلقة بمعايير القيمة العادلة الملائمة والموثوقية مشكلات التطبيق ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 29،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق ،2012،ص 121.

[16] محمد سليم وهبة ،مرجع سبق ذكره،ص 18

[17] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 240

[18] إبراهيم خليل حيدر ،مرجع سبق ذكره،ص 17

[19] رضا إبراهيم صالح ،**اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظلالأزمة المالية العالمية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة لسكندرية ،العدد 02،المجلد 46،2009،ص 02.

[20]جميل حسن النجار ،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد رقم 09 ،العدد 03،2013،ص ص 465.

[21] Asif Chaudhry, Danie Coetsee, Erwin Bakker, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine, Craig Fuller, Edward Rands, Nees de Vos, Stephen Longmore and T V Balasubramanian, John Wiley & Sons, Inc. Published 2015 by John Wiley & Sons, Inc.p ,**Fair Value**, pdf,p .765.

*** بانها السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع اصل او الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس .

[22] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 242

[23] جميل حسن النجار ،مرجع سبق ذكره ،ص 255

[24] انظر الفقرة المتعلقة بتحديد القيمة المعادلة وفق التعديل رقم 157 فـ3 ، موقع الكتروني www.fasb.orgشوهد يوم : 2015/08/30 على الساعة : 16.00 .

[25]هيثم المبيضين ، وآخرون ،**دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 06 ، العدد 14،جامعة بغداد ،ص 263.

[26]حمدي فلة ،نوبلي نجلاء ،**استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات** ،مدخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 06-07 ماي 2012.ص 15.

[27]صفاء بوضياف ،**مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14.

[28] مختار مسامح ،**النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي الجديد ، NSCF،في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010،ص .13

[29]سماي علي ،خلف الله بن يوسف ،**التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل المعايير المحاسبيةالدولية-دراسة حالة الجامعات الجزائرية**.الملتقى الدولي الثاني حول ،متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع،المعوقات،الحلول، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،يومي 01 .02 ديسمبر2014 ،ص 13.

التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات كمدخل لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية

أ. بوعزة محمد الامين + د. أبوبكر بوسالم + د. بوطيبة فيصل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف و تحليل كل من المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات، إذ تم التوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات يشكل آلية فعالة لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، حوكمة المؤسسات، الفساد.

Abstract:

This study aims to shed light on the nature of the relationship between forensic accounting and corporate governance, as it has been relying on descriptive approach through the description and analysis of all of the forensic accounting and corporate governance, thus it has been reached as a result of the task that the integration between forensic accounting and corporate governance is an effective mechanism to combat corruption at the level of economic institutions.

Key words: forensic accounting, corporate governance, corruption.

مقدمة:

لقد أدت الفضائح المالية التي حدثت على مستوى العديد من المؤسسات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية إلى ضرورة إيجاد أدوات للوقاية من هذه التجاوزات و تفادي عدم تكرارها مستقبلا، فقد حرصت العديد من الدول على سن قوانين و تشريعات على غرار ما قامت به الجزائر من خلال إصدار القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، كما قد ظهرت العديد من المصطلحات المرتبطة بمكافحة الفساد و الاحتيال على غرار كل من المحاسبة القضائية و كذا حوكمة المؤسسات، و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن للتكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات أن يساهم في التصدي للفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟

أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى أهم أدوات مكافحة الفساد والاحتيال الذي أصبح سمة العصر الحالي على مستوى المؤسسات الاقتصادية، إذ تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ هدفين رئيسيين و ذلك وفق ما يلي:

- ✓ التعرف على ماهية المحاسبة القضائية و كذا حوكمة المؤسسات.
- ✓ تسليط الضوء على طبيعة التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات.

منهجية و أدوات الدراسة:

قصد المعالجة الموضوعية لإشكالية هذه الدراسة و تحقيق النقاط المستهدفة منها، فقد تم الاعتماد بشكل كلي على المنهج الوصفي، بحيث تم وصف و تحليل طبيعة التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات، أما فيما يخص أدوات المعالجة فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المحصل عليها من خلال عملية المسح المكتبي لعدد من الدراسات و المقالات المنشورة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة فقط على تسليط الضوء على طبيعة التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات، غير أنها أغفلت دراسة واقع تطبيق كل منهما وما يعترضه من عوائق سواء كانت هذه الأخيرة نابعة من البيئة الداخلية و/أو الخارجية للمؤسسات.

أصالة الدراسة(القيمة المضافة):

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها حاولت المزاوجة و الدمج بين مصطلحين مختلفين في المحتوى متفقين في الغاية، و ذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية لمحتوى كل مصطلح لمعرفة طبيعة التكامل بينهما.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت سبل مكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية من خلال المحاسبة القضائية و الحوكمة، وعليه سنتطرق إلى دراستين تمتا في بيئتين عربيتين، و ذلك على النحو الآتي:

- ✓ **دراسة الكبيسي(2016):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية المحاسبة القضائية في حل النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة في الأردن، و ذلك من خلال الاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء و المحاسب القضائي عن طريق الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها وجود اختلاف واضح في وجهتي نظر الأطراف المعنية بخدمات المحاسبة القضائية و بتطبيقاتها.

✓ **دراسة الجبوري و الخالدي(2013):**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية و الاحتيال المالي و كذا توضيح أهمية و دور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال، إذ تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها أن عمليات الاحتيال تتطلب وجود كوادر متخصصة على غرار المحاسبين القضائيين للتحري و اكتشاف هذه العمليات.

المحور الأول: الاطار العام للمحاسبة القضائية

ينظر للمحاسبة القضائية على أنها ممارسة استخدام التكنولوجيا والعلوم للتحقيق وكشف الأنشطة الاحتيالية والممارسات غير القانونية في مجالات المحاسبة والتمويل والإدارة... [1]، كما يمكن تعريف المحاسبة القضائية على أنها التخصص الذي يجمع بين المعرفة والمهارة من المحاسبة والمراجعة والوقاية من الخسارة و كذا إنفاذ القانون.[2] كما تعرف على أنها تخصص من المحاسبة المهنية تشارك فيه مجموعة واسعة من الممارسات مثل فحص الغش والتحقيق في الفساد والرشوة وكذا تقييم الأعمال... [3]، هذا وقد تعرف المحاسبة القضائية على أنها تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية للمشاكل القانونية... [4]، فضلا على هذا يمكن القول أن المحاسبة القضائية هو مجال في تخصص المحاسبة الذي يصور الترتيبات التي تنجم عن النزاعات الحقيقية أو المتوقعة أو التقاضي.[5]

كما يمكن النظر إلى المحاسبة القضائية على أنها التخصص الذي لديه نماذج ومنهجيات و إجراءات التحقيق الخاصة التي تبحث عن ضمان شهادة الاستشاري لإنتاج أدلة قانونية [6]، كما أن المحاسبة القضائية هي علم تجميع المعلومات وتقديمها في شكل من شأنها أن تكون مقبولة من قبل المحاكم ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية والمالية. [7]

عموما، يتم استخدام مصطلح "المحاسبة القضائية" لوصف مجموعة واسعة من أعمال التحقيق... [8]

و بالتالي فالمحاسبة القضائية هي جمع لمهارات مختلفة في العديد من المجالات على غرار المحاسبة و القانون و كذا علم النفس بفروعه المختلفة فضلا على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قصد تحقيق أهداف عديدة من أهمها المساعدة في مكافحة الغش [9]، كما يتم تعريف المحاسبة القضائية باعتبارها ممارسة جمع وتحليل البيانات في مجالات الاستشارات و دعم التقاضي و كذا شهادات الخبرة وفحص الغش.[10]

مهام المحاسبة القضائية:

تقوم المحاسبة القضائية بالعديد من المهام و كذا التحقيقات و حالات حماية أصول المؤسسات و الأفراد على غرار التحقيقات الجنائية و حل النزاعات بين الشركاء و غيرهم و كذا منع الاحتيال و الحد منه فضلا على حالات الاهمال المهني المتعلق بانتهاك مبادئ المحاسبة و التدقيق المقبولة. [11]

مكونات المحاسبة القضائية:

تتكون المحاسبة القضائية من عنصريين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:[12]

- ✓ **الخدمات القانونية:** يعني الاعتراف بالمحاسب القضائي بوصفه خبير أو مستشار.
- ✓ **خدمات التحقيق:** أي الاعتماد و الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

تعرف حوكمة المؤسسات على أنها عبارة عن مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تصحيح قرارات المديرين فضلا على أنها تساعد على تحسين كفاءة المؤسسات.[13]

كما يرى شريقي(2015) أن "الحوكمة هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الادارة بطريقة جيدة..."[14]

و تعرف أيضا حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة متكاملة من آليات الرقابة الداخلية والخارجية المصممة لتمكين المساهمين من ممارسة الرقابة المناسبة على المؤسسة وذلك قصد تعظيم قيمة المؤسسة و كذا التأكد من أن هذه الأخيرة تولد عائدا على الاستثمار.[15]

كما أن الهيكل الجيد للحوكمة يساعد المؤسسات على التقليل من تضارب المصالح بين المديرين وأصحاب رأس المال مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة.[16]

حيث تشمل حوكمة المؤسسات على كل من الإفصاحات المالية وغير المالية قصد زيادة الشفافية لأصحاب المصلحة وخاصة المساهمين.[17]

المحور الثالث: التكامل بين المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات كميكانيزم لرصد و مكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية

"لا يمكن لأحد أن يتصرف خلاف لما يريده مديروه " هي الثقافة السائدة في شركة **توشيبا** التي كادت تعصف بالشركة ككل في سنة 2015، إذ أعلنت اللجنة المستقلة التي عينتها توشيبا أن هذه الشركة قد بالغت في حساب أرباحها بحوالي 1.22مليار دولار على مدار سبعة سنوات.[18]

"الادارة يمكن أن تفعل ما تريد فقط لأجل مصالحها و أن تخفي قراراتها السيئة و مغامراتها بأموال المستثمرين" هي النتيجة التي توصل إليها في سنة 2011 تقرير لجنة التحقيق في شركة **أوليمبوس** اليابانية بعد إقرار إدارة هذه الأخيرة بإخفاء خسائر تقدر بـ 1.7مليار دولار كانت قد تكبدتها جراء استثمارات مالية عالية المخاطر، و الذي تزامن مع انفجار فقاعة سوق الأوراق المالية الياباني في نهاية الثمانيات من القرن الماضي.[19]

"برنامج ولاء العملاء" عنوان آخر للأزمة المحاسبية التي حدثت لشركة موبايلي السعودية في سنة 2014، إذ قامت هذه الأخيرة بتسجيل الايراد الكلي للنقاط الممنوحة للعملاء بعد سدادهم للفواتير، و ذلك قبل أن يقوم العملاء باستبدال هذه النقاط مما أدى إلى تضخيم الايرادات.[20]

و بالتالي فإن القوائم المالية هي الأساس لقياس أداء الشركة و عليه فإن الاحتيال لا يضر فقط بثقة المستثمرين ولكن يضر أيضا بإدارة التحليلات فيما يخص أداء الأعمال [21]،إذ أن الاحتيال في القوائم المالية هو محاولة متعمدة من قبل المؤسسات لخداع أو تضليل مستخدمي هذه القوائم المنشورة خاصة المستثمرين والدائنين من خلال إعداد ونشر قوائم مالية تشوبها أخطاء مادية[22]، حيث تتدرج هذه الممارسات ضمن الجرائم المالية، إذ تعرف هذه الأخيرة على أنها النشاط غير المشروع المرتكب بهدف الحصول على الثروات سواء بشكل فردي أو جماعي أو بطريقة منظمة منتهكة بذلك القانون أو السياسات المحاسبية القائمة التي تنظم الأنشطة الاقتصادية وإدارة المنظمة. [23]

و بما أن ظاهرة الاحتيال أصبحت السمة الرئيسية للعصر الحالي، فقد وجب على الحكومات و الهيئات الرسمية و غير الرسمية إيجاد حلول ناجعة قصد التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، إذ أنه من بين أهم هذه الحلول و الآليات تبني مفهوم حوكمة المؤسسات و المحاسبة القضائية.

حيث توصلت دراسة الجبوري و الخالدي(2013) إلى أن اكتشاف عمليات الاحتيال يستلزم استعمال العديد من التقنيات المختلفة على غرار تقنية قانون بنفورد و أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر **(CAATs)** و كذا تنقيب البيانات(Data mining) وتحليل النسب مما قد يؤدي إلى جذب الانتباه إلى العناصر التي تظهر سلوكا غير اعتيادي.[24]

هذا و قد توصلت دراسة ابراهيم و هارون(2016) أن للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، إذ تعتبر المحاسبة القضائية وسيلة من الوسائل الهامة التي تساعد في الحد من جرائم الاحتيال المالي و كذا الفساد الإداري، كما تساعد المحاسبة القضائية في ضمان التعامل بعدالة بين المساهمين و الادارة و كذا الموظفين و الدائنين و جميع أصحاب المصلحة الآخرين.[25]

هذا و قد أوردت النظرية الإيجابية للمحاسبة أن المؤسسات التي تملك هيكل حوكمة جيد تميل إلى استخدام ممارسات محاسبية أكثر تحفظا [26]، إذ تساعد الحوكمة المؤسسات على رفع جودة معلوماتها المالية المنشورة[27]،حيث أن حوكمة المؤسسات تدل أساسا على سيادة القانون والشفافية والمساءلة وحماية المصلحة العامة في إدارة شؤون المؤسسة... [28] ، هذا وقد توصلت كل من دراسة **(Nnenna, 2016)**[29] و **(Nkama.O, [30] Onoh, 2016)** أن المحاسبة القضائية هي عنصر أساسي لضمان أنظمة حوكمة المؤسسات الجيدة في البنوك.

خاتمة:

إن الفساد ظاهرة عالمية خطيرة إذ عصف بالكثير من المؤسسات الاقتصادية على غرار شركة إنرون، حيث أدى هذا إلى مسارعة الحكومات و مختلف الهيئات سواء الرسمية و غير الرسمية إلى صياغة حلول ووضع آليات للوقاية من هذه الظاهرة و مكافحتها، إذ تم سن العديد من القوانين الردعية التي يمكن أن تكبح جماح الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر المحاسبة القضائية و حوكمة المؤسسات من بين أهم الآليات

المستحدثة لمكافحة الفساد على مستوى هذه المؤسسات، وعليه فقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التكامل بين هاتين الآلتين، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- ✓ اكتشاف عمليات الاحتيال يستلزم استعمال العديد من التقنيات المختلفة على غرار تقنية قانون بنفورد.
- ✓ المحاسبة القضائية لها دور جوهري في الحد من ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح، حيث تعتبر المحاسبة القضائية أداة أساسية تعمل على المساعدة في الحد من جرائم الاحتيال المالي و كذا الفساد الإداري.
- ✓ الحوكمة ذات الهيكل الجيد يمكن أن تساعد المؤسسات الاقتصادية على تخفيض تضارب المصالح بين كل من المديرين و المساهمين مما يؤدي إلى تدنية تكاليف الوكالة.
- ✓ المحاسبة القضائية هي عنصر أساسي لدعم أنظمة حوكمة المؤسسات الجيدة، و بالتالي سيؤدي التكامل بينهما إلى كبح جماح الفساد على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

---

[1] Zabihollah Rezaee, Daniel Lo, Michael Ha, Alexis Suen, **Forensic Accounting Education and Practice: Insights From China**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Volume 8: Issue 1, January–June, 2016, P107

[2] Diane M. Matson, **Independent Studies in Forensic Accounting: Some Practical Ideas**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Volume 8: Issue 2, Special Issue, 2016, P218

[3] Jim Wang, Grace Lee, D. Larry Crumbley, **Current Availability of Forensic Accounting Education and State of Forensic Accounting Services in Hong Kong and Mainland China,** Journal of Forensic & Investigative Accounting, Volume 8: Issue 3, July–December, 2016, P 515

[4] Sorunke Olukayode Abayomi, **Integrating Forensic Accounting into the Accounting Curriculum in Nigerian Universities: Challenges and Remedies**, International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, , Vol. 5, No. 1, Jan 2016, P60

[5] Abdullah Al-Hadrami, Sutan Hidayat, **Obstacles to Integrating Forensic Accounting in the Accounting Curriculum: The Case of Bahrain**, Global Review of Accounting and Finance, Vol. 6. No.1. March 2015, P166

[6]Imam, A, Kumshe, AM, Jajere, MS, **APPLICABILITY OF FORENSIC ACCOUNTING SERVICES FOR FINANCIAL FRAUD DETECTION AND PREVENTION IN THE PUBLIC SECTOR OF NIGERIA**, International Journal of Information Technology and Business Management, Vol.40 No.1, August 2015, P138

[7]A.O. Enofe, O.V. Onyeokweni, S.I. Onobun, **Forensic Accounting and Financial Crime, International Journal of Multidisciplinary Research and Development**, Volume: 2, Issue: 9, Sep 2015, P214

[8]Sampson Anomah, Boadu Ayeboafo, Owusu Agyabeng, **Forensic Accounting – A Multifaceted Standard for Cleaner Stewardship in Weak Regulatory Environments**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.2, 2014, P34

[9] جميلة سعيد قمبر، **قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية و ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية** ، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فيفري2014، ص 216

[10] Ofiafoh Eiya, John I Otalor, **Forensic Accounting as a Tool for Fighting Financial Crime in Nigeria**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.6, 2013, P18

[11] عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، **دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء و المحاسب القضائي في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد01، 2016، ص ص04-05

[12] مقداد أحمد الجليلي، **المحاسبة القضائية و إمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 107، المجلد34، 2012، ص 12

[13]Sami Jarboui, Pascal Forget, Younes Boujelbene, **Inefficiency of public road transport and internal corporate governance mechanisms**, Case Studies on Transport Policy 2 (2014), P155

[14](شريقي) عمر، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، (2015)، ، ص123

[15]I-Ju Chen, **Financial crisis and the dynamics of corporate governance: Evidence from Taiwan's listed firms**, International Review of Economics and Finance 32 (2014) , P03

[16]David Han-Min Wang, Quang Linh Huynh, **The Role of Corporate Governance in the Link between Management Accounting System and Firm Performance**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 6, No. 1, (2014), P217

[17]Wafaa Salah Mohamed, May M. Elewa, **The Impact of Corporate Governance on Stock Price and Trade Volume**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 6, No. 2, (2016), P28

[18]**http://www.bbc.com/arabic/business/2015/07/150721_toshiba_resign_scandal**

[19]**http://www.aleqt.com/2012/01/07/article_613949.html**

[20]**http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/11/08/**

[21]Arben Sahiti, Mejdi Bektashi, **Detection Techniques of Fraud in Accounting**, European Journal of Economics and Business Studies, Vol.2, Nr. 1, 2015, P96

[22]Ozili Peterson K, **Forensic accounting and fraud**, International Journal of Accounting and Economics Studies, 3 (1) (2015), P63

[23] Cletus O. Akenbor, Oghoghomeh Tennyson, **Forensic auditing and financial crime in Nigerian banks A proactive approach**, The Business & Management Review, Volume 4 Number 2, November 2013, P48

[24] نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي،**دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية** المجلد19، العدد70، 2013

[25] الهادي آدم محمد ابراهيم، مصطفى هارون، **المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في سوق المال في خرطوم** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 55، 2016

[26] Dea'a Al-Deen Omar Al-Sraheen, Faudziah Hanim Fadzil, Syed Soffian Bin Syed Ismail, **Does Corporate Governance Matter? Evidence from Accounting Conservatism Practices among Jordanian Listed Companies**, International Journal of Learning & Development, Vol. 4, No. 4, (2014), P74

[27] Abdel Razeg Abdel Monsif Azzoz, Basheer Ahmad Khamees, **The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan,** Jordan Journal of Business Administration, Volume 12, No. 1, (2016), P188

[28]Renu Nainawat, Ravi Meena, **Corporate Governance and Business Ethics**, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 10 (2013), pp1085-1086

[29]Chukwuani Victoria Nnenna, **Forensic Accounting and Corporate Governance in the Nigerian Banking Industry**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.7, 2016

[30]Nkama Nkama .O, John Okey Onoh, **Forensic Accounting and Board Performance in the Nigerian Banking Industry**, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 2 No.2 2016

استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ القرارات التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية

د عثماني احسين + د. تقرارت يزيد + أ. مروة مويسي

الملخص:

تهدف هذه المقالة العلمية إلى توضيح أهمية استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ القرارات التشغيلية داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث تستخدم المؤسسة نظام محاسبي تكاليفي مبسط الهدف منه اتخاذ القرارات تسعير المنتجات، ولذا قمنا باقتراح أسلوب تحليل التعادل المتقدم لتبيان مدى مساهمته في التقليل من مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة فيما يخص الإسراف في التكاليف واتخاذ القرار فيما يخص الخطوط الإنتاجية التي تستهلك القيمة ولا تحقق مردودية للمؤسسة ولعلا هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها، أما فيما يخص التوصيات المقترحة تتمثل في العمل على تبني أساليب حديثة في رقابة التسيير التي من شأنها القضاء على الأنشطة التي تستهلك القيمة وتعزيز الأنشطة التي تضيف قيمة للمؤسسة والحفاظ على الزبائن القدامى وكسب زبائن جدد مع الحفاظ على مستوى الجودة المطلوبة للزبائن والاهتمام بمتطلباتهم ومعالجة مختلف أذواقهم.

الكلمات المفتاحية: تحليل التعادل المتقدم، اتخاذ القرار، القرارات التشغيلية، المخاطر الاقتصادية.

Summary:

The paper aims to clarify the importance of using break-even analysis in operational decision-making within the institution under study method, where the organization uses a simplified accounting system my costs aimed at decision-making product pricing, We have, therefore, to propose a tie analysis method to demonstrate the extent of his contribution to the reduction of the various problems of the institution in terms of excessive costs and decision-making with regard to production lines, which consumes valuable and do not achieve the cost-effectiveness of the institution and overlie these important our findings, Regarding the proposed recommendations is to work to adopt modern methods in control of management that will eliminate activities that consume value and promote activities that add value to the institution and keep old customers and gain new customers while maintaining the required quality to clients and attention to their requirements and address the various tastes level.

Keywords: Break-even analysis, decision-making, and operational decisions, economic risks.

مقدمة:

يعد تحليل التعادل من الأساليب التخطيطية والرقابية وتقييم التشغيل، لما لها من فوائد في حساب رقم الأعمال اللازم لتغطية التكاليف، وتاريخ بداية تحقيق الأرباح، وتوقع النتيجة...الخ ، تساعد مراقب التسيير في التخطيط للإنتاج بما يمكن من الوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الفترة القصيرة ذلك أن مجموعة الموارد المتاحة تكون ثابتة إلى حد ما في الفترة القصيرة، كما يعد تحليل التعادل أحد التحليلات الهامة للإدارة التي تمكنها من الحصول على المعلومات المتعلقة بسلوك التكاليف والأرباح وكيفية تغيرهما مع تغير حجم النشاط، إذ يعتبر تحليل التعادل جزء من تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح ، ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

✓ **كيف يساهم أسلوب تحليل التعادل في اتخاذ القرارات التشغيلية والتقليل من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

الأسئلة الفرعية:

01.ما المقصود بتحليل التعادل المتقدم وما هي المفاهيم المحاسبية اللازمة لتجسيد هذا الأسلوب؟

02. ماذا نعني باتخاذ القرار وما هي الحالات التي تستدعي اتخاذ القرار باستخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم؟

03. هل المؤسسة محل الدراسة تعتمد على أسلوب تحليل التعادل المتقدم في حل مختلف مشاكلها الخاصة بمختلف الأنشطة لاسيما الأنشطة الإنتاجية؟

فرضيات الدراسة:

01. تحليل التعادل المتقدم أداة مهمة في رقابة التسيير يستوجب معرفة مجموعة من المفاهيم المحاسبية لتجسيده.

02. اتخاذ القرار وظيفة إدارية مهمة في المؤسسة ويعتبر أسلوب تحليل التعادل المتقدم أداة هامة في ترشيد قرارات المؤسسة.

03. تعتمد المؤسسة محل الدراسة على أسلوب تحليل التعادل في حل العديد من مشاكلها خاصة الأنشطة الإنتاجية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بتحليل التعادل المتقدم؛
- معرفة مساهمة أسلوب تحليل التعادل المتقدم في عملية اتخاذ القرارات من خلال توفر معلومات عن تكاليف المؤسسة ونواتجها يستخدمها مراقب التسيير للرقابة على مختلف مراكز المسؤولية داخل المؤسسة لاتخاذ القرارات في حالة وجود مشاكل تعيق تحقيق أهداف المؤسسة في المستقبل؛

- الوقوف على مدى أهمية أسلوب تحليل التعادل المتقدم في المؤسسة محل الدراسة، إذ يلعب دور مهم في إبعاد الخطوط الإنتاجية التي تسبب خسائر مستمرة للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة تتمثل ما يلي:

- تهدف الدراسة تبيان أسلوب تحليل التعادل المتقدم كأداة محاسبية حديثة مهمة لإدارة المؤسسة في رسم السياسات الإدارية والاستثمارية والإنتاجية...الخ؛
- تبيان مختلف الأدبيات المحاسبية اللازمة لتجسيد تحليل التعادل المتقدم في المؤسسة من قبل مراقب التسيير كالتكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة ورقم الأعمال المحقق وعتبة المردودية...الخ؛
- تحليل مردودية الأنشطة الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة خلال فترات زمنية واقتراح حلول مناسبة للخروج من المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وهذا للمساهمة في تحسين إنتاجية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي ونتائج أعمالها في المستقبل.

منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة الإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية حيث اعتمد الباحثان في الجانب النظري على تغطية الخلفية النظرية التي يرتكز عليها البحث، وتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات المحاسبية في مجال البحث، كما اعتمد الباحثين من جهة أخرى على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي، كمحاولة على إسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع من خلال دراسة حالة لمؤسسة صناعة الأنابيب وهذا للوقوف على مدى مساهمة أسلوب تحليل التعادل المتقدم في دراسة مردودية الخطوط الإنتاجية واتخاذ القرارات من خلال مجموعة من البدائل المتوفرة لدى المؤسسة وهذا خلال السنوات المالية (2013- 2015).

تقسيمات الدراسة:

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل التعادل المتقدم؛

المحور الثاني: مدخل مفاهيمي لاتخاذ القرارات؛

المحور الثالث: دراسة حالة في مؤسسة صناعة الأنابيب خلال السنوات المالية (2013- 2015).

✓ **الجزء النظري للدراسة:**

بالنسبة للجزء النظري للدراسة خصصنا لها محوريين، يتمثل المحور الأول من الجزء النظري إلى التطرق إلى الإطار المفاهيمي لتحليل التعادل المتقدم، أما المحور الثاني يتعلق بالإطار المفاهيمي لاتخاذ القرار، وفيما يلي نتطرق إلى المحور الأول للجزء النظري:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل التعادل المتقدم

أولا- أساسيات تحليل التعادل المتقدم:

إن تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح يقوم على أساس إمكانية الفصل بين التكاليف المتغيرة وبين التكاليف الثابتة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضرورة إعداد جدول حسابات النتائج وفقا لمدخل التكلفة المتغيرة وذلك حتى يمكن معرفة تأثير التغيرات في أسعار البيع أو التكلفة أو الحجم أو الأرباح، وكما هو معلوم أنه يوجد مدخلين تكاليف لإعداد جدول حساب النتيجة أحدهما يستخدم لأغراض إعداد التقارير المالية الخارجية ويستخدمه المحاسب المالي وهو مدخل التكلفة الكلية المستوعبة، والآخر يستخدم لأغراض الاستخدام الداخلي بواسطة مراقب التسيير لتسهيل عملية التحليل واتخاذ القرارات في الأجل القصير وهو مدخل التكلفة المتغيرة.

ويقوم مدخل التكلفة الكلية على أساس أن تكاليف توفير الطاقة الإنتاجية المتاحة للإنتاج خلال فترة معينة وهي التكاليف الإنتاجية غير المباشرة الثابتة يجب أن يتحملها الإنتاج التام خلال نفس الفترة بغض النظر عن نسبة الاستغلال للطاقة، وعلى ذلك تتكون تكلفة الإنتاج وفقا لمدخل التكلفة الكلية من التكاليف الإنتاجية المتغيرة التي تتمثل في [(المواد المباشرة + التكاليف الإنتاجية غير المباشرة المتغيرة)+ التكاليف الإنتاجية غير المباشرة الثابتة]، أما مدخل التكلفة المتغيرة فيقوم على أساس أن التكاليف الإنتاجية الثابتة ترتبط بالفترة وليس بحجم الإنتاج في المدى القصير، فهي موجودة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية المتاحة بغض النظر عن حجم الإنتاج أو نسبة استغلال هذه الطاقة، ولذلك ينبغي تحميلها للفترة وليس لحجم الإنتاج، وعلى ذلك يقتصر تحميل الإنتاج بالتكاليف الإنتاجية المتغيرة فقط (المواد المباشرة+ الأجور المباشرة+ التكاليف الإنتاجية غير المباشرة المتغيرة) أما التكاليف الإنتاجية الثابتة فتخصم بالكامل من هامش الربح في حساب الأرباح والخسائر.[xxxvi]

ثانيا. تحليل التعادل المتقدم (مفهومه، حساب نقطة التعادل، فرضياته):

يعد تحليل التعادل المتقدم جزء من أسلوب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح حيث لتحديد نقطة التعادل ينبغي أن تتوفر لدينا المتغيرات المتعلقة بتحليل العلاقة بين الحجم والتكلفة والربح، وسوف نتطرق إلى مفهوم نقطة التعادل وافتراضات تحليل التعادل المتقدم وكيفية حساب نقطة التعادل بالكمية وبمبالغ نقدية والزمن اللازم لتحقيق التعادل كما نتطرق إلى هامش الأمان وفوائده في المؤسسة.

01. مفهوم نقطة التعادل:

إن نقطة التعادل هي "النقطة التي يتساوى فيها مجموع الإيرادات الصافية من المبيعات مع مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة، وأنها الحد الفاصل بين تحقيق المؤسسة للأرباح أو تعرضها للخسائر، فإذا كانت مجموع مبيعات مؤسسة ما في مستوى أقل من مستوى نقطة التعادل فمعنى ذلك أن نشاط هذه المؤسسة واقع في منطقة الخسارة".[xxxvii]

كما يقصد بنقطة التعادل "تساوي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تحملتها المؤسسة مع حجم مبيعاتها (نشاطها)، وهنا يتحقق التعادل أي أنه لا يوجد لا ربح ولا خسارة، وتسمى نقطة التعادل كذلك بعتبة المردودية أو نقطة التوازن أو نقطة الصفر".[xxxviii]

كما تعرف على أنها "بأنها النقطة التي يتساوى عندها الهامش على التكاليف المتغيرة مع التكاليف الثابتة عن الفترة القصيرة الأجل، أي النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية وتكون النتيجة عند هذه النقطة تساوي صفر، أي ما يسمى بعتبة المردودية".[xxxix]

ويرى الباحثين من التعريفات السابقة أن نقطة التعادل هي القيمة أو الكمية أو الزمن الذي تتساوى فيه التكاليف الثابتة مع الهامش على التكاليف المتغيرة ويتساوى فيه رقم الأعمال خارج الرسم مع التكاليف الإجمالية المتمثلة في (التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة)، بحيث المؤسسة عند هذه النقطة تكون في حالة تعادل أي لا تحقق لا أرباح ولا خسائر وبعد هذه النقطة تبدأ المؤسسة في تحقيق أرباح أما إذا كانت نقطة التعادل بالقيمة أقل من رقم الأعمال خارج الرسم أي الهامش على التكاليف المتغيرة لا يغطي التكاليف الثابتة ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة خسائر، فإذا استمرت هذه الحالة في العديد من السنوات المالية فإن المؤسسة تغلق أبوابها وذلك لعدم قابليتها تكبد خسائر أكثر.

02. مفاهيم نقطة التعادل:

يمكن حساب نقطة التعادل حسابيا أو بيانيا وقبل التطرق إلى هذه المراحل في حساب نقطة التعادل ينبغي التطرق إلى مختلف المصطلحات المتعلقة بتحليل التعادل وتتمثل هذه المصطلحات فيما يلي:

01.02. الهامش على التكاليف المتغيرة (MCV): يمثل الهامش على التكاليف المتغيرة الفرق بين رقم الأعمال الصافي خارج الرسم والتكاليف المتغيرة خارج الرسوم، ويستخدم الهامش على التكاليف المتغيرة في قياس حجم التعادل أو قيمة التعادل، وفي هذه الحالة تقوم فكرة تحليل التعادل على أن كل وحدة تباع تحقق إيرادا معينا يغطي أولا التكاليف المتغيرة لإنتاج وبيع هذه الوحدات ويساهم المتبقي من سعر البيع خارج الرسم بعد ذلك في تغطية التكاليف الثابتة إلى أن يتم بيع عدد الوحدات تكفي أرباحها الحدية لتغطية كل التكاليف الثابتة وهذه هي نقطة التعادل والتي تبدأ بعدها المساهمة الحدية في التحول إلى أرباح صافية للمؤسسة؛[xl]

02.02. النتيجة الصافية (Rn): تمثل النتيجة الصافية الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم ومجموع التكاليف المتغيرة والثابتة، أي الفرق بين الهامش على التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، فإذا كان رقم الأعمال الصافي خارج الرسم يغطي مجموع التكاليف فتكون النتيجة الصافية موجبة والعكس صحيح؛[xli]

03.02. هامش الأمان (SM): يمثل هامش الأمان الفرق بين رقم الأعمال الصافي خارج الرسم ونقطة التعادل ويقصد بهامش الأمان "مقدار الزيادة في حجم أو قيمة المبيعات عن نقطة التعادل (بالحجم أو القيمة)، والهدف من معرفة هامش الأمان بأنه يظهر المقدار الذي يمكن أن تنخفض به المبيعات قبل حدوث الخسائر".[xlii]

04.02, مؤشر هامش الأمان (TSM): وتمثل الفرق بين رقم الأعمال الصافي خارج الرسم (الفعلي أو المستهدف) و نقطة التعادل إلى رقم الأعمال الصافي خارج الرسم (الفعلي أو المستهدف)، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع هذا يدل أن المؤسسة تحقق أرباحا مرتفعة في المدى القصير، حيث يتضح للمؤسسة أن تخفض أسعار البيع دون تحمل خسائر.

05.02. النقطة الميتة (PM): يقصد به الزمن الذي تحقق فيه المؤسسة التعادل أي المدة اللازمة التي تستغرقها المؤسسة حتى تغطي إجمالي تكاليفها (الثابتة والمتغيرة) بواسطة رقم الأعمال الصافي خارج الرسم المحقق، حيث عند هذا التاريخ تكون نتيجة المؤسسة معدومة.[xliii]

03. تحديد نقطة التعادل حسابيا:

يمكن تحديد نقطة التعادل من خلال عرض الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): حساب نقطة التعادل

البيان	كيفية الحساب	توضيحات حول النتائج
رقم أعمال التعادل (**SR**)	التكاليف الثابتة(**CF**) x رقم الأعمال(**CA**) / الهامش على التكاليف المتغيرة (**MCV**)	إذا كان رقم أعمال التعادل أقل من رقم الأعمال الصافي خارج الرسم فإن المؤسسة تحقق أرباحا، أما إذا كان رقم الأعمال الصافي خارج الرسم لا يغطي رقم أعمال التعادل فالمؤسسة تواجه خسائر ولا تحقق هامش الأمان.
كمية التعادل (Q^*)	رقم أعمال التعادل(**SR**) / سعر بيع الوحدة خارج الرسم (PU_{HT})	إذا كانت الكميات المباعة أكبر من كميات التعادل هذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباح، أما إذا كانت كميات التعادل أكبر من الكميات المباعة هذا يعني أن المؤسسة لا تحقق هامش الأمان وتحقق خسائر.
النقطة الميتة (**PM**)	رقم أعمال التعادل (**SR**) / رقم الأعمال الصافي خارج الرسم (CA_{HT}) × 12	إذا كانت النقطة الميتة أقل من 12 شهر فالمؤسسة تحقق أرباح، أما إذا كانت أكبر من سنة فيعني أن المؤسسة تحقق خسائر ورقم الأعمال الصافي خارج الرسم لا يغطي مجموع التكاليف وبالتالي المؤسسة تحقق خسائر.
هامش الأمان (**SM**)	رقم الأعمال(**CA**) – رقم أعمال التعادل (**SR**) / رقم الأعمال(**CA**) أو يمكن حسابه كما يلي: النتيجة الصافية للسنة المالية (R_N) / معدل الهامش على التكلفة المتغيرة (**TMCV**)	إذا كان رقم الأعمال الصافي خارج الرسم يغطي رقم أعمال التعادل (**SR**) هذا يعني المؤسسة تحقق هامش الأمان، أما إذا كان رقم أعمال التعادل يفوق رقم الأعمال الصافي خارج الرسم فإن المؤسسة لا تحقق هامش الأمان موجب، ففي هذه الحالة تتحمل المؤسسة خسائر.
كمية هامش الأمان (Q_{SM})	الكميات المباعة (Q_V)– كمية التعادل (Q^*) / أو يمكن حسابها كما يلي: رقم الأعمال(**CA**) – رقم أعمال التعادل (**SR**) / سعر بيع الوحدة خارج الرسم (PU_{HT})	إذا كانت الكميات المباعة أكبر من كميات التعادل فإن كمية هامش الأمان تكون موجبة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المراجع في محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.

04. افتراضات تحليل التعادل المتقدم:

يقوم تحليل التعادل على مجموعة من الافتراضات نذكر منها ما يلي:

-تبويب عناصر التكاليف بحسب علاقتها بحجم الإنتاج إلى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة؛

-أن العلاقة بين مجموع النواتج ومجموع التكاليف هي علاقة خطية حسب تصورات الاتجاه المحاسبي؛

-أن سعر البيع الفردي خارج الرسم والكلفة المتغيرة للوحدة والتكاليف الثابتة معلومة؛

-أن النواتج هي حصيلة بيع منتج واحد أو خدمة معينة أو مزيج من المنتجات والخدمات أو نسبة نواتج المنتج أو الخدمة فيه تبقى ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير؛[xliv]

- ثبات جميع المتغيرات خلال فترة التخطيط وذلك مثل الكفاية الإنتاجية، تعدد المنتجات، التكاليف، الأسعار و مستويات المخزون؛[xlv]

-لا يوجد مخزون أول المدة أو آخر الفترة، حتى لا يحدث تغير في حجم المخزون، فافتراض أن عدد الوحدات المباعة تساوي عدد الوحدات المنتجة؛

- ثبات هامش الربح بين قنوات التوزيع حتى لا يؤدي إلى تغير في دالة الإيراد؛[xlvi]

-أن القيمة الزمنية للنقود للتكاليف والنواتج لا تؤخذ بالحسبان (أي تجاهل القيمة الزمنية للنقود)؛

- أن العلاقة بين التكاليف المتغيرة وحجم النشاط هي علاقة خطية أي يفترض أن تكون التكاليف المتغيرة في اتجاه طردي مع حجم النشاط وهو ما يسانده المحاسبون، أما الاقتصاديون لا يتقيدون بهذا الافتراض إذ أن ظروف الإنتاج والبيع تؤدي في اعتقادهم إلى انخفاض التكلفة الحدية عند زيادة حجم الإنتاج بسبب وفورات الإنتاج الكبير ويتناقص معدل الانخفاض في التكلفة الحدية حتى يصبح إلى الحد الأدنى ثم يبدأ في الارتفاع بسبب عوامل الكفاية عند تخطي الطاقة المثلى، إلا أن البحوث العلمية باستخدام أرقام حقيقية لعدة مؤسسات أثبتت أن تقلبات النشاط للمؤسسات عادة ما تكون في حدود ضيقة، أضيق من تلك التي يفترضا الاقتصاديون مما يجعل افتراض الخط المستقيم غير بعيد عن الحقيقة.[xlvii]

ويرى الباحثين مما سبق أن هذه الافتراضات تعد هامة لما لها من فائدة وأهمية لمراقب التسيير في المؤسسة، وأن تكون هذه الافتراضات معروفة لدى مستخدمي المعلومات التكاليفية والمحاسبية والناشئة من هذا التحليل حتى يكونوا على علم بهذه المقيدات، وأن المعلومات التكاليفية والمحاسبية المقدمة لهم فيها شيء من التقريب ويقوم متخذو القرارات عادة بتعديل هذه المعلومات طبقا لخبرتهم وتوقعاتهم قبل استخدامها في اتخاذ القرارات.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات

أولا. مفهوم اتخاذ القرارات من وجهة نظر رقابة التسيير:

من وجهة نظر رقابة التسيير نعني باتخاذ القرار على أنه" التحريك الفعلي لوظائف المدير الأخرى من تخطيط، تنظيم، قيادة ورقابة في صورة قرارات إدارية كتصميمه لهيكل المؤسسة، وقيادته للأفراد وتحقيق الرقابة عليهم وعلى العمليات التشغيلية التي يقوموا بها".[xlviii]

كما يعرف اتخاذ القرار على أنه "عملية الاختيار لأحسن بديل بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة".[xlix]

كما يعرف اتخاذ القرار على أنه"جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة وبشكل عام هو اختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، وبعبارة أخرى اتخاذ القرار هو ليس الاستجابة التلقائية ورد الفعل المباشر اللاشعوري، وإنما هو اختيار البديل المناسب من البدائل المتاحة في موقف معين".[l]

ويرى الباحثين أن اتخاذ القرار عملية إدارية تهتم باختيار بديل مناسب من بين البدائل المقترحة في الوقت المناسب ولغرض حل مختلف المشاكل التي تعترض المؤسسة خلال حياتها الاقتصادية، ومن ثم تنفيذ هذه القرارات من قبل الإدارة المعنية مع تقييم النتائج المتوصل إليها بهدف الرقابة على أهداف المؤسسة.

ثانيا. نظريات اتخاذ القرارات من منظور علوم التسيير:

لعملية اتخاذ القرار عدة نظريات يمكن توضيحها فيما يلي:

01. اتخاذ القرار في الفكر الإداري: أنطلق الفكر الإداري إلى الاستناد إلى العقلانية، حيث يقوم هذا المبدأ على فكرة أساسية تتمثل في متخذ القرار (الجهة المعنية باتخاذ القرار) يسعى إلى تعظيم مردودية المؤسسة وذلك باختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة وتعد هذه النظريات منبثقة من أفكار بعض تيارات الثورة الصناعية وكذلك سيطرة عمل الآلة على الجهد الفردي.

كما يتم التركيز على نظرية تقسيم العمل من أجل تحقيق الكفاية الإنتاجية حيث أبرز رواد هذه النظرية:

01.01. نظرية الإدارة العلمية : التي جاء بها فردريك تايلور حيث قدم توضيحا حول اتخاذ القرارات من خلال الربط بين عنصر العمل والوقت المستغرق، كما أوضح أهمية تطبيق الأساليب العلمية في التسيير دون الاعتماد على التقدير الشخصي، وكذلك مشاركة الفريق والتعاون فيما بينهم.[li]

02.01. نظرية التقسيم الإداري: من بين أنصار هذه النظرية:

- هنري فايول : ركز فايول في نظريته على المستوى الإداري والتنظيمي حيث ركز على تقسيم إدارات المؤسسة إلى اختصاصات كما تنظر هذه النظرية للأفراد والعمال والآلات على أنها مشاكل ينبغي على التنظيم أن يجد لها مدلول، كما ترى أنه على الوظائف الإدارية المتخصصة الاهتمام بشؤون المورد البشري والمهام وكذلك الآلات، حيث هناك مجموعة معتبرة من المبادئ التي اعتمدها فايول في بناء نظريته كما يرى أنها تعتبر هذه المبادئ جد هامة في نجاح المؤسسة، وتتمثل هذه المبادئ في تقسيم العمل والسلطة، الانضباط، وحدة الأمر، وحدة الإدارة (التوجيه)، إتباع المصالح الخاصة إلى المصالح العامة مكافأة فردية للأفراد...الخ.[lii]

- فرانك وليام جليرت: قدم اقتراح حول الزمن، الحركة المشابهة لنموذج تايلور وأطلق عليه نظام السرعة وهدفه تكييف العمل بالنسبة للعمال من أجل أكثر راحة وأكثر فعالية، وأقل تعب ووقت وهو ما يعرف حاليا بالكفاءة والفعالية وكان ذلك عكس " تايلور" الذي أراد تكييف العمال بالنسبة للعمل.[liii]

- ليندول أرويك: تمثلت إسهامات "أوريك" في مجال اتخاذ القرارات من خلال إبرازه لأهمية تأثير بعض الجوانب التنظيمية في عملية اتخاذ القرارات، فقد أكد من خلال دراسته وأبحاثه على أهمية دور التفويض في فعالية القيادة الإدارية في ممارسة مهامها وترشيد قراراتها، وهو يرى أن نجاح المدير في تفويض بعض سلطاته هو أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى نجاحه في اتخاذ قراراته، وأن مقومات التفويض الناجح في اتخاذ القرارات شجاعة المدير وتوفر الثقة لديه، وثبات العمل بالنسبة للموظف، وتحديد واجباته بجلاء لأن عدم تحديد الواجبات يؤدي إلى الغموض الذي له تأثير سيئ على الروح المعنوية للعاملين، ويضاف إلى ذلك عامل هام وهو مدى نجاح المدير في تطبيق ما أسماه لمبدأ نطاق الإشراف الذي يعتبره "أوريك" أساسا لتقدير فاعلية تأثير المدير على مرؤوسيه.[liv]

02. النظريات السلوكية في اتخاذ القرار:

قامت المدرسة السلوكية على الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية حيث ركزت هذه النظرية على ما يسمى الرجل الإداري بدل الرجل الاقتصادي حيث تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات متمثلة فيما يلي:

-**عدم ترتيب المشكلات والأهداف** : حيث متخذ القرار لا يهمه ترتيب المشكلات والأهداف باعتبارها كثيرة ومتعددة، كما يعتبر معيار الترتيب يتغير حسب الظروف؛

-**المحدودية في دراسة البدائل** : حيث متخذ القرار لا يتوفر لديه معلومات كافية والفترة الكافية من أجل دراسة مختلف البدائل المتاحة وتقييمها؛

-**الأولوية في اتخاذ القرار**: متخذ القرار يرى أنه يحتاج أول بديل يراه يحقق الأهداف المسطرة وحل المشاكل التي تواجهها المؤسسة؛

- **الواقعية في تحقيق الأهداف** : يلجأ متخذ القرار إلى تقليص الأهداف المطلوبة في حالة تعذر اختيار أحسن بديل من بين البدائل المتاحة.[lv]

ثالثا. مراحل اتخاذ القرار:

إن مراحل اتخاذ القرار تعتبر موحدة عند كل النظريات التي تطرقت إلى اتخاذ القرارات وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

-**تحديد المشكلة:** إن أول خطوة في اتخاذ القرار تتمثل في تحديد المشكلة في القسم الإداري لأقسام المؤسسة أي يتأكد من وجود مشكلة معينة ولا بد من اتخاذ القرار لحل هذه المشكلة؛

-**تحديد معايير اتخاذ القرار**: أي على متخذ القرار أن يحكم على المعايير مدى جدواها أو عدم جدوتها وهذا يعود إلى خبرته؛[lvi]

-**تطوير البدائل:** تتمثل هذه الخطوة في التفتيش والتحري عن الحلول اللازمة والمختلفة لحل المشكلة والتي يجب أن تشخص بدقة وهذه الخطوة تعود إلى قدرة التحليل والابتكار لإيجاد حلول معقولة استنادا لخبرة الإدارة وكذلك السجلات السابقة؛[lvii]

-**تقييم البدائل:** يتطلب تقييم البدائل التنبؤ بالمستقبل أي تقدير إيجابيات وسلبيات كل بديل بعد استبعاد البديل الردى وقد يستعمل متخذ القرار التوزيعات الاحتمالية لكل بديل وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة كما يركز على الحدس في تقييم البدائل لأنه يعتبر عملية نفسية تنقل الإدراك بشكل لا شعوري لمتخذ القرار؛[lviii]

-**اختيار البديل المناسب:** بعد تقييم البدائل المتاحة يلجأ متخذ القرار إلى اختيار أحسن بديل لحل المشكلة وتحقيق أهداف المؤسسة وتحسين أدائها؛

-**تنفيذ البديل المختار** : أخيرا يستخدم متخذ القرار قدراته وخبرته وقوة إقناعه وإعطاء التوجيهات اللازمة لتنفيذ البديل المختار من أجل القضاء على المشكلة المشخصة ومن ثم ترشيد قراراته.[lix]

✓ **الجزء الثاني: الدراسة الميدانية**

المحور الثالث: إطار مقترح لمشروع افتراضي لصناعة الأنابيب خلال الفترات المالية (2013- 2015):

أولا. نبذة تاريخية عن المشروع محل الدراسة:

مؤسسة صناعة الأنابيب تم إنشائها في الجنوب تقع في المنطقة الصناعية رقم (02) في إحدى ولايات الجنوب وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، تتربع على مساحة شاسعة مغطاة تصل إلى 10 هكتارات أي حوالي ثلثي المساحة الإجمالية، تشغل المؤسسة محل الدراسة حوالي 41 عامل، حيث تم توظيف 20 عامل في وحدة الإنتاج، 18 عمال في إدارات أخرى، بينما مصلحة المحاسبة والمالية تم توظيف 05 موظفين منهم موظفين كلفوا بإدارة نظام المحاسبة التحليلية المبسط، كما تم توظيف مسيرين غير شركاء في المؤسسة يقومون بالصهر على اتخاذ القرارات في المؤسسة وتحسين أدائها وذلك بالتنسيق مع مدير المؤسسة الذي يقوم بإدارة الشؤون العامة للمؤسسة.

ثانيا. تحديد التكاليف المتغيرة لمنتجات المؤسسة وفقا لنظام المحاسبة التحليلية المبسط:

تتمثل التكاليف المتغيرة لمنتجات المؤسسة في تكاليف الإنتاج المباشرة بالإضافة إلى مصاريف التوزيع والبيع المباشرة، وفيما يلي جدول يمثل التكاليف المتغيرة للأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل للمؤسسة محل الدراسة:

01.عرض التكاليف المتغيرة للأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل:

الجدول رقم (02): التكلفة المتغيرة للأنابيب البلاستكية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	الأنابيب البلاستيكية النوع (A)			الأنابيب البلاستيكية النوع (B)			الأنابيب البلاستيكية النوع (C)		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
تكلفة PVC1	1873494,	2947515 9,	3059178,37	1372581 1,	1548209,38	1863088,83	90571,57	1294222,39	8281827,
تكلفة PVC2	27038,6	44847,93	5693849,	18562,39	20069 18,	23690 68,	12747,18	2000138,	1049261,
تكلفة لوازم أخرى	33032,65	35813,82	4071909,	28318,99	31725 94,	32584 27,	15728,93	1809274,	1928172,

مصاريف العمالة المباشرة	41962,31	60073,59	62810,72	29338,16	32802,71	20717,69	17291,75	19372,81	21714,68
مصاريف أخرى إنتاجية مباشرة	10538,49	27915,58	13582,45	8451,47	7391,41	10763,36	11302,82	16931,84	13592,26
مصاريف توزيع وبيع مباشرة	8417,38	12407,94	11936,82	6719,20	7192,53	8492,69	3827,43	5619,48	4819,41
المجموع	**30833,83**	**47581,021**	**4919,05,94**	**22864,8,32**	**2540,11,15**	**2530,27,52**	**15146,9,68**	**2094,40,64**	**1527,18,95**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات فرضية من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (**2013-2015**).

يرى الباحثين من الجدول السابق أن التكاليف المتغيرة للأنابيب البلاستيكية مرتفعة من سنة مالية لأخرى معدا الأنابيب البلاستيكية النوع (**B**) ففي السنة المالية 2015 انخفضت التكلفة المتغيرة بمقدار (983,635 X10^{4}دج) أي بمقدار طفيف جدا قدره 0,387% بالمقارنة بالتكلفة المتغيرة للسنة المالية 2014، وكذا انخفاض التكلفة المتغيرة للأنابيب البلاستيكية النوع (**C**) بمقدار (56721,69 X10^{4}دج) أي بمقدار طفيف جدا قدره 27,082% بالمقارنة بالتكلفة المتغيرة للسنة المالية 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض عناصر التكاليف المكونة للتكلفة المتغيرة، وبالتالي لا يمكن للمسيرين اتخاذ القرارات في التخلي على الخطوط الإنتاجية إلا بعد دراسة مرودية الخطوط الإنتاجية الخاصة بالأنابيب البلاستيكية.

02.عرض التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية الموجهة للصرف الصحي وأغراض أخرى:

الجدول رقم (03): التكلفة المتغيرة للأنابيب الحديدية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	**أنابيب الصرف الصحي**			**الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (A)**			**الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (B)**		
	2013	**2014**	**2015**	**2013**	**2014**	**2015**	**2013**	**2014**	**2015**
تكلفة الحديد الجيد	482792,83	550383,74	59637,4,71	313924,73	28494,6,69	30072,6,81	204937,39	22428,3,76	19037,4,49
تكلفة الحديد العادي	72792,64	79243,97	71852,61	35824,64	37818,26	34829,33	21483,41	24518,47	23968,21
تكلفة **لوازم أخرى**	68519,88	76658,25	67491,74	44729,33	24827,48	20495,72	18294,19	20328,31	17246,37
مصاريف	47915,	51653,	53628	61738,	50679	46296	20726,	22482	22903

العمالة المباشرة	72	14	,18	83	,85	,03	35	,63	,79
مصاريف أخرى إنتاجية مباشرة	18317,92	19508,74	20037,63	15728,96	12863,91	11902,13	12724,26	14227,83	12936,28
مصاريف توزيع وبيع مباشرة	15729,73	17491,46	14209,65	10584,84	8692,72	6209,07	4828,94	5293,07	3947,82
المجموع	**70606** **8,72**	**79493** **9,3**	**8235** **94,52**	**48253** **1,33**	**4198** **28,91**	**4204** **59,09**	**28299** **4,54**	**3111** **34,07**	**2713** **76,96**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات فرضية من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (**2013-2015**).

من الجدول أعلاه يرى الباحثين ارتفاع التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية الموجهة للصرف الصحي خلال الفترات المالية (**2013-2015**) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف العناصر المكونة للتكاليف المتغيرة، أما التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية المنزلية النوع (**A**) في سنة 2014 انخفضت بمقدار: (62702,42 X10^4دج) بالمقارنة بالتكاليف المتغيرة للسنة المالية 2013 أي بمقدار معتبر نسبته: 12,994%، كما نلاحظ انخفاض في التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية المنزلية النوع (**B**) في سنة 2015 بمقدار: (39757,11 X10^4دج) بالمقارنة بالتكاليف المتغيرة للسنة المالية 2014 أي بمقدار معتبر نسبته: 12,778% وهذا يعود إلى انخفاض في تكلفة العناصر المكونة للتكاليف المتغيرة للسنة المالية 2015، ومنه لا يمكن أنه يتضح للمسيرين الخطوط التي لا تضيف قيمة مضافة للمؤسسة إلا بعد تحليل مردودية الخطوط الإنتاجية الخاصة بالأنابيب الحديدية.

ثالثا. تحديد نتيجة الأعمال لمنتجات المؤسسة وفقا لنظام المحاسبة التحليلية المبسط:

01. عرض نتيجة الأعمال للأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل:

لإعداد جدول يوضح نتيجة الأعمال المحققة عند بيع كل نوع من الأنابيب البلاستيكية المنزلية بأنواعها ينبغي توضيح المبيعات المحققة لكل نوع من الأنابيب وكذا التكاليف الثابتة الخاصة بكل نوع حسب الخطوط الإنتاجية.

الجدول رقم (04): نتيجة الأعمال للأنابيب البلاستيكية للفترات المالية (2013-2015):

المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	الأنابيب البلاستيكية النوع (A)			الأنابيب البلاستيكية النوع (B)			الأنابيب البلاستيكية النوع (C)		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
رقم الأعمال بالجملة	108949 5,83	119469 0,82	97472 9,11	86953 8,46	437925 09,	501281 79,	39738 4,74	57903 0,97	58047 1,29
رقم الأعمال بالتجزئة	479372 53,	500824 38,	40029 5,28	25093 1,18	120720 63,	102582 25,	27007 9,04	29070 1,26	27091 7,88
التكاليف	706068	794939	82359	48253	419828	420459	28299	31113	27137

المتغيرة	,72	,3	4,52	1,33	,91	,09	4,54	4,07	6,96
الهامش على التكاليف المتغيرة	**86279 9,64**	**90057 5,9**	**5514 29,87**	**6379 38,31**	**13881 6,81**	**18340 4,95**	**3844 69,24**	**5585 98,16**	**5800 12,21**
مصاريف إنتاجية الثابتة خاصة	120483 62,	140720 34,	10058 1,72	11196 2,06	77927, 28	90391, 28	70493 83,	10048 3,92	12096 2,65
مصاريف أخرى ثابتة خاصة	90782, 47	100035 29,	99735 64,	88297 38,	69718, 62	83617, 82	69318 29,	11862 0,37	10079 1,82
مصاريف توزيع وبيع ثابتة خاصة	100382 58,	99947, 05	10083 3,11	90681 84,	50079, 05	68920, 47	65927 28,	99274 26,	91821 86,
نتيجة الأعمال	**55115 0,97**	**55987 3,22**	**2502 79,4**	**3469 97,39**	**5890 8,14**	**5952 4,62**	**1787 29,84**	**2402 19,60**	**2664 35,86**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

من الجدول أعلاه يرى الباحثين أن نتيجة الأعمال الخاصة بالأنابيب البلاستيكية النوع (**A**) في السنة المالية 2015 انخفضت بالمقارنة بنتيجة الأعمال للسنة المالية 2014 بمقدار: (309594,02 X10^{4}دج) أي بنسبة تقدر بـ: 55,297% ولكن ليس بالأمر الحرج بالنسبة للمؤسسة لأن مستوى الأرباح موجب والمتعلق بهذا الخط الإنتاجي إلا أنه ينبغي معرفة الأسباب التي أدت إلى انخفاض نتيجة الأعمال ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتبين أن سبب انخفاض نتيجة الأعمال يعود إلى انخفاض رقم الأعمال خارج الرسم بالجملة في سنة 2015 بمقدار: (105190,65 X10^{4}دج) أي بمقدار معتبر نسبته: 10,792% بالمقارنة بالسنة المالية 2014، كما نلاحظ أن رقم الأعمال بالتجزئة خارج الرسم في سنة 2015 بالمقارنة بالسنة المالية 2014 انخفض بمقدار: (100529,1 X10^{4}دج) أي بمقدار معتبر نسبته: 20,073%، وهذا ما أدى إلى تدني نتيجة الأعمال الخاص بهذا النوع من الأنابيب وبالمقابل ارتفاع في مقدار التكاليف المتغيرة لنفس السنة بالمقارنة بالسنة المالية 2014 بقيمة: (28655,22 X10^{4}دج) أي بمقدار ضئيل نسبته: 03,479%، كما نلاحظ تحقيق تدني نتيجة أعمال وهي سالبة والخاصة بخط إنتاج الأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل النوع **(B)** في السنة المالية 2014 بالمقارنة بنتيجة الأعمال للسنة المالية 2013 بمقدار: (-405902,53 X10^{4}دج)، وتدني نتيجة أعمال وهي سالبة والخاصة بخط إنتاج الأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل النوع **(B)** في السنة المالية 2015 بالمقارنة بنتيجة الأعمال للسنة المالية 2014 بمقدار: (-619,48 X10^{4}دج)، وهذا يعود إلى وجود مشكلة متعلقة بالخط الإنتاجي الخاص بالأنابيب الحديدية الموجهة للمنازل النوع **(B)** تتمثل في انخفاض رقم الأعمال خارج الرسم وزيادة مقدار

التكاليف المتغيرة، حيث إنتاج هذا النوع من المنتجات يساهم في تخفيض ربحية المؤسسة بقدر معتبر وفي هذه الحالة ينبغي على المسيرين داخل المؤسسة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لأن الاستمرار في عملية الإنتاج في هذا الخط قد يسبب عوائق بالنسبة للمؤسسة تقف أمامها في تحقيق الأهداف المسطرة، أما بخصوص الأنابيب الحديدية الموجهة للمنازل النوع **(C)** من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن نتيجة الأعمال لهذا النوع من الأنابيب في تحسن واضح خلال السنوات المالية **(2013-2015)** وهذا ما يجعل المسيرين في المؤسسة محل الدراسة يعززون إنتاج هذا النوع من الأنابيب.

02.عرض نتيجة الأعمال للأنابيب الحديدية الموجهة للصرف الصحي وأغراض أخرى:

لإعداد جدول يوضح نتيجة الأعمال المحققة عند بيع كل نوع من الأنابيب الحديدية الموجهة للصرف الصحي وأغراض أخرى ينبغي توضيح المبيعات المحققة لكل نوع من الأنابيب وكذا التكاليف الثابتة الخاصة بكل نوع حسب الخطوط الإنتاجية.

الجدول رقم (05): نتيجة الأعمال للأنابيب الحديدية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	أنابيب الصرف الصحي			الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (A)			الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (B)		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
رقم الأعمال بالجملة	1085820,47	1182492,16	1193791,58	715209,29	727382,31	698471,26	384915 19,	379173,83	290792,84
رقم الأعمال بالتجزئة	513025 73,	405897 27,	500479,62	212804,37	225711,47	300075,94	89162,85	93681,96	55290,72
التكاليف المتغيرة	706068 72,	794939 3,	823594,52	482531,33	419828,91	420459,09	282994 54,	311134,07	271376,96
الهامش على التكاليف المتغيرة	**892777,48**	**793450,13**	**870676,68**	**445482 33,**	**533264,87**	**578088,11**	**191083,5**	**161721,72**	**747066,**
مصاريف إنتاجية الثابتة خاصة	1294726,	1604819,	1372971,72	104292,27	102635,05	952836,	110641 72,	100483,92	118305,35
مصاريف أخرى ثابتة خاصة	1004923 9,	1207883 7,	1052057,71	86962,42	83641,57	749264 8,	103792 9,	120572,44	127927,18

مصاريف توزيع وبيع ثابتة خاصة	94720,53	103913 36,	11932 8,47	92007,73	90003,09	80326 84,	100382 87,	10818 3,15	10952 7,26
نتيجة الأعمال	**56809 2,3**	**40826 7,21**	**5088 50,78**	**162219 91,**	**25698 5,16**	**3275 51,17**	**- 12373 3,99**	**- 16751 7,79**	**- 28105 3,19**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نتيجة الأعمال للأنابيب الحديدية الموجهة للصرف الصحي في السنة المالية 2014 بالمقارنة بالسنة المالية 2013 انخفضت بمقدار : (159825,09 10X 10^4 دج) أي بنسبة تقدر بـ: 28,134%، وفي السنة المالية 2015 بالمقارنة بالسنة المالية 2014 ارتفعت نتيجة الأعمال بمقدار: (100583,57 10X 10^4 دج) أي بنسبة تقدر بـ: 24,637%، وبخصوص الأنابيب الحديدية المنزلية النوع **(A)** نتيجة الأعمال خلال السنوات المالية (**2013-2015**) كانت في ارتفاع مستمر وهذا يعد إيجابي للمؤسسة، وبالنسبة للخط الإنتاجي المتعلق بإنتاج الأنابيب الحديدية المنزلية النوع **(B)** فإنه يحقق نتائج سلبية خلال السنوات المالية (**2013-2015**) دون تحسن وهذا يشكل مشكل بالنسبة لربحية المؤسسة محل الدراسة مما يجعل المسيرين يتخذون القرارات بشأن هذا الأمر من خلال توفر مجموعة من البدائل المتاحة.

03.عرض نتيجة الأعمال الإجمالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترات المالية (2013-2015):

01.03.عرض نتيجة الأعمال الخاصة بالأنابيب البلاستيكية خلال الفترات المالية (2013- 2015):

لتحديد نتيجة الأعمال السنوية للأنابيب البلاستيكية ينبغي استخدام نتائج الجداول السابقة بالإضافة إلى التكاليف الثابتة المشتركة والمتعلقة بالخطوط الإنتاجية الخاصة بالأنابيب البلاستيكية، وفيما يلي نوضح نتيجة الأعمال الخاصة بالأنابيب البلاستيكية خلال الفترات المالية المدروسة من خلال تقديم الجدول أدناه.

الجدول رقم (06): نتيجة الأعمال السنوية للأنابيب البلاستيكية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	الأنابيب البلاستيكية النوع (A)			الأنابيب البلاستيكية النوع (B)			الأنابيب البلاستيكية النوع (C)		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
نتيجة الأعمال	**55115 0,97**	**55987 3,22**	**2502 79,4**	**3469 97,39**	**5890 5,14**	**5952 4,62**	**17872 8,84**	**24021 9,61**	**2664 35,86**
التكاليف الثابتة المشتركة	**12149 2,49**	**10697 2,13**	**7794 2,43**	**7809 2,79**	**41802, 18**	**34807, 98**	**67958, 11**	**75842 93,**	**8006 2,37**
نتيجة	**42965**	**45260**	**1723**	**2689**	**-**	**-**	**11077**	**16437**	**1863**

الأعمال السنوية	**8,48**	**1,09**	**16,97**	**04,6**	**10070 7,32**	**94332, 6**	**0,73**	**6,68**	**73,49**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

من الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في التكاليف الثابتة المشتركة والتي تحملتها المؤسسة خارج العمليات الإنتاجية والتسويقية، أي تحملتها نتيجة الأنشطة الأخرى غير الأنشطة الخاصة بالعمليات العادية، حيث كانت هذه التكاليف منخفضة بالنسبة الأنابيب البلاستيكية النوع **(A)** والأنابيب البلاستيكية النوع **(B)** خلال السنوات المالية **(2013-2015)**، أما بالنسبة للأنابيب البلاستيكية النوع (**C)** فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنها التكاليف الثابتة المشتركة ارتفعت من سنة مالية لأخرى.

02.03.عرض نتيجة الأعمال الخاصة بالأنابيب الحديدية خلال الفترات المالية (2013- 2015):

الجدول رقم (07): نتيجة الأعمال السنوية للأنابيب الحديدية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	**أنابيب الصرف الصحي**			**الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (A)**			**الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (B)**		
	2014	**2015**	**2013**	**2014**	**2015**	**2013**	**2014**	**2014**	**2015**
نتيجة الأعمال	**56809 2,3**	**40826 7,21**	**5088 50,78**	**1622 19,91**	**2569 85,16**	**3275 51,17**	**- 12373 3,99**	**- 16751 7,79**	**- 281053 19,**
التكاليف الثابتة المشتركة	**13792 8,99**	**11475 1,83**	**1108 95,39**	**5580 9,46**	**4782 0,05**	**4000 1,82**	**77095, 03**	**83905, 16**	**89682, 37**
نتيجة الأعمال السنوية	**43016 3,31**	**29351 5,38**	**1723 16,97**	**1064 10,52**	**2091 65,11**	**2875 49,35**	**20082 9,02-**	**16437 6,68-**	**370735 56,-**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في التكاليف الثابتة المشتركة والتي تحملتها المؤسسة خارج العمليات الإنتاجية والتسويقية، أي تحملتها نتيجة الأنشطة الأخرى غير الأنشطة الخاصة بالعمليات العادية، حيث كانت هذه التكاليف منخفضة بالنسبة أنابيب الصرف الصحي والأنابيب الحديدية المنزلية النوع (**A)** خلال السنوات المالية **(2013-2015)**، أما بالنسبة للأنابيب الحديدية المنزلية النوع (**B)** فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التكاليف الثابتة المشتركة ارتفعت من سنة مالية لأخرى مع تحقيق نتائج سلبية في السنوات المالية المدروسة.

رابعا. تحديد نقطة التعادل وهامش الأمان لمنتجات المؤسسة وفقا لنظام المحاسبة التحليلية المبسط:

01.تحديد نقطة التعادل للأنابيب البلاستيكية الموجهة للمنازل:

لإعداد جدول يوضح نتيجة التعادل لكل نوع من الأنابيب البلاستيكية المنزلية بأنواعها ينبغي استخدام نتائج الجداول السابقة لتحديد عتبة المردودية وهامش الأمان خلال السنوات المالية المعنية.

الجدول رقم (08): نقطة التعادل وهامش الأمان للأنابيب البلاستيكية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	الأنابيب البلاستيكية النوع (A)			الأنابيب البلاستيكية النوع (B)			الأنابيب البلاستيكية النوع (C)		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
رقم الأعمال الصافي	1568868,36	1695515,2	1374988,39	1120469,64	558645,72	603864,04	667463,78	869732,23	851389,17
التكاليف المتغيرة (CV)	706068,72	794939,3	823594,52	482531,33	419828,91	420459,09	282994,54	311134,07	271376,96
مجموع التكاليف الثابتة	311648,67	340702,68	301150,47	290941,28	197724,95	242929,57	205739,4	318378,55	313576,33
الهامش على التكاليف المتغيرة بالقيمة (MCV)	862799,64	900575,9	551429,87	637938,31	138816,81	183404,95	384469,24	558598,16	580012,21
الهامش على التكاليف المتغيرة (%)	%54,5	% 56,697	% 54,613	% 45,606	% 24,849	% 30,372	% 57,602	% 64,226	% 68,125
عتبة المردودية بالقيمة (SR)	571832,422	600918,36	750942,5	511006,02	795705,86	799847,13	357174,06	495715,99	460282,32
معدل التغطية(%)	% 36,449	% 37,832	% 54,61	% 45,60	% 142,43	% 132,45	% 53,512	% 56,99	% 54,06

			3	6	5	5		6	3
هامش الأمان (SM)	99703 5,938	98747 1,07	6240 81,89	6094 63,52	- 23706 0,14	- 19598 3,09	31028 9,72	37401 6,24	3911 06,85
هامش الأمان (%)	% 63,551	% 62,168	% 45,387	% 54,394	%42.435-	%32.455-	% 46,488	% 43,004	% 45,937

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التغطية للأنابيب البلاستيكية أقل من 100%، باستثناء الأنابيب البلاستيكية النوع (**B**) في السنوات المالية 2014 و 2015 كانت نسبة التغطية تفوق 100%، وهذا يعني عتبة المردودية (**SR**) في السنوات المالية المذكورة لا تغطي رقم الأعمال أي الهامش على التكاليف المتغيرة للأنابيب البلاستيكية النوع (**B**) في السنوات المالية 2014 و 2015 لا يغطي مجموع التكاليف الثابتة (التكاليف الثابتة الخاصة والمشتركة) أما بالنسبة لباقي الأنابيب البلاستيكية (**A** و **C**) فنلاحظ أن معدل التغطية أقل من 100%، ونسبة هامش الأمان موجب هذا يعني الهامش على التكاليف المتغيرة للأنابيب البلاستيكية النوع (**B**) في السنوات المالية (**2013-2015**) يغطي مجموع التكاليف الثابتة (التكاليف الثابتة الخاصة والمشتركة) وتحقيق نتيجة أعمال موجبة.

02.تحديد نقطة التعادل للأنابيب الحديدية الموجهة للمنازل خلال الفترات المالية (2013- 2015):

لإعداد جدول يوضح نتيجة التعادل لكل نوع من الأنابيب الحديدية بأنواعها ينبغي استخدام نتائج الجداول السابقة لتحديد عتبة المردودية وهامش الأمان خلال السنوات المالية المعنية.

الجدول رقم (09): نقطة التعادل وهامش الأمان للأنابيب الحديدية للفترات المالية (2013-2015):

(المبالغ بعشرات الآلاف الدينارات)

البيان	أنابيب الصرف الصحي			الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (A)			الأنابيب الحديدية المنزلية النوع (B)		
	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2015
رقم الأعمال الصافي	1598846,2	1588389,43	1694271,2	928013,66	953093,78	998547,2	474078,04	472855,79	346083,56
التكاليف المتغيرة (CV)	706068,72	794939,3	823594,52	482531,33	419828,91	420459,09	282994,54	311134,07	271376,96
مجموع التكاليف الثابتة	324685,18	385182,92	361825,9	283262,42	276279,71	250536,94	314817,49	329239,51	355759,79
الهامش على التكاليف المتغيرة بالقيمة (MCV)	892777,48	793450,13	870676,68	445482,33	533264,87	578088,11	191083,5	161721,72	74706,6
الهامش على التكاليف المتغيرة (%)	%55,838	%49,953	%54,613	%48,003	%55,950	%57,892	%40,306	%34,201	%21,586
عتبة المردودية بالقيمة (SR)	581477,09	771090,66	662527,05	590093,16	493797,51	432766,08	781068,55	962660,47	1648104,28
معدل التغطية(%)	%36,368	%48,545	%39,103	%63,586	%51,809	%43,339	%164,755	%203,584	%476,157
هامش الأمان (SM)	1017369,11	817298,77	1031744,15	337920,5	459296,27	565781,12	306990,51-	489804,68-	-1302020,72
هامش الأمان (%)	%63,631	%51,455	%60,897	%36,414	%48,191	%56,661	%64.755-	%103.584-	%376.157-

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات من خلية المحاسبة التحليلية للفترات المالية (2013-2015).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التغطية للأنابيب البلاستيكية أقل من 100%، باستثناء الأنابيب الحديدية النوع **(B)** في السنوات المالية **(2013-2015)** كانت نسبة التغطية تفوق 100%، وهذا يعني عتبة المردودية **(SR)** في السنوات المالية المذكورة لا تغطي رقم الأعمال أي الهامش على التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية النوع **(B)** في السنوات المالية **(2013-2015)** لا يغطي مجموع التكاليف الثابتة (التكاليف الثابتة الخاصة والمشتركة)، أما بالنسبة لباقي الأنابيب الحديدية [أنابيب الصرف الصحي والأنابيب الحديدية النوع **(A)**] فنلاحظ أن معدل التغطية أقل من 100%، ونسبة هامش الأمان موجب هذا يعني الهامش على التكاليف المتغيرة للأنابيب الحديدية النوع **(A)** وأنابيب الصرف الصحي في السنوات المالية **(2013-2015)** يغطي مجموع التكاليف الثابتة (التكاليف الثابتة الخاصة والمشتركة) وتحقيق نتيجة أعمال موجبة.

خامسا. اتخاذ القرارات بالنسبة للخطوط الإنتاجية باستخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم:

من خلال النتائج السابقة يتضح للباحثين أن هناك منتجات تحقق خسائر وتأثر على نتيجة الأعمال السنوية بالنقصان، وبالتالي على المؤسسة محل الدراسة أن تتخلى عن الخطوط الإنتاجية والتفكير بخطوط إنتاجية أخرى بديلة عن الخطوط التي تحقق لها خسائر، وتتمثل الخطوط التي تحقق خسائر في الأنابيب البلاستيكية الموجة للمنازل النوع **(B)** والأنابيب الحديدية النوع **(B)**، ولاتخاذ القرارات التشغيلية الخاصة بالتخلي على النوعين من المنتجات ينبغي توفر مجموعة من البدائل المتمثلة التفكير في مشاريع استثمارية متعلقة بإنتاج نوع أخر من الأنابيب البلاستيكية التي تحل مكان الأنابيب البلاستيكية **(B)**، مع دراسة دقيقة لمجموعة من المشاريع على أن تكون التكاليف التشغيلية لهذه المشاريع أقل من التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة، أي رقم الأعمال المتوقع تحقيقه، فعلى المسيرين البدء في تبني مشاريع وخطوط إنتاجية بديلة مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التنافسية للمؤسسات الأخرى في القطاع، لكي لا تقع المؤسسة محل الدراسة في نفس المشكل، وبالتالي يمكن القول أن التخلي على الخطين الإنتاجيين المذكورين أعلاه يحسن من نتيجة الأعمال السنوية بدرجة كبيرة، لكن على المؤسسة أن تكون عقلانية في اتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذ المشاريع الإنتاجية البديلة.

الخاتمة:

في ختام هذه المقالة العلمية نتطرق إلى العناصر المتمثلة في اختيار وتحليل الفرضيات الموضوعة في الدراسة وكذا النتائج المتوصل إليها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ومن ثم الخروج بتوصيات الدراسة، وفيما يلي نقوم بالتطرق إلى هذه العناصر:

أولا. اختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

يمكن القول أن تحليل التعادل المتقدم أداة تستخدم من قبل مراقب التسيير أو محاسب التكاليف في المؤسسة لأغراض اتخاذ القرارات، على أن يتم تكون هناك مجموعة من الشروط اللازمة للوقوف على مختلف العناصر اللازمة التي تدخل في حساب وتحديد نقطة التعادل، والتي تعني معرفة المستوى الذي تتساوى فيه نواتج المؤسسة مع تكاليفها التشغيلية (التي تعني الدورة العادية للاستغلال) وهذه العناصر تتمثل في قيم محاسبية تتعلق بالتكاليف

والنواتج حيث ينبغي تحديد مقدار التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة ومعرفة رقم الأعمال المحقق خلال السنة المالية لتحديد مقدار التعادل أي الفترة اللازمة التي تحقق فيها المؤسسة التعادل أي الفترة التي فيها نتيجة المؤسسة معدومة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى المتمثلة في: ***ةحيحصلا ةيعضولا لظ يف لمعلا ىلع بجي ةسسؤملا ةاوقلا ةبسانملا ديدحتل*** ، كما تعمل المؤسسة على تحسين وظائفها الإدارية خاصة اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام عدة آليات محاسبية وغير محاسبية ومن بين الآليات المحاسبية المستخدمة نجد أسلوب تحليل التعادل المتقدم الذي يساهم في مردودية الخطوط الإنتاجية ومن ثم اتخاذ القرارات التشغيلية المتعلقة في مواصلة الاستثمار في الخطوط الإنتاجية التي تحقق ربحية للمؤسسة وتعزيز نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة والعمل على القضاء على نقاط الضعف التي تعيق تحقيق أهداف المؤسسة في المدى الطويل والقصير والتي ينبغي عليها أن تتخذ القرارات بشأنها وهذه القرارات تتخذ استنادا على النتائج المحاسبية المحققة من الخطوط الإنتاجية في حالة المؤسسة لها مزيج إنتاجي وهذا ما تطرقنا له في الجانب التطبيقي وعلى ضوء على ما سبق يمكن القول أن الفرضية الثانية تم إثبات صحتها والمتمثلة في: ***ةيجتنإلا طوطخلا ذاختا ىلع يوقي ريثأت هل جيزم يأ ةسسؤملا ىلع بجي يتلا ةبسانملا تارارقلا*** والمؤسسة محل الدراسة تستخدم نظام المحاسبة التحليلية المبسط الذي يعد من الأدوات الهامة في رقابة التسيير، حيث سمح لنا هذا النظام المحاسبي بمعرفة سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة خلال فترات مالية (**2013-2015**) ومقدار رقم الأعمال الصافي (بالجملة والتجزئة) خلال نفس الفترات المالية وهي كافية لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة للعتبة المردودية حسب الخطوط الإنتاجية الموجودة في المؤسسة، والجدير بالذكر أن تحسين الوظائف الإدارية في المؤسسة (التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء، اتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها...الخ)، تستدعي استخدام أساليب رقابة التسيير والأساليب الإدارية الحديثة الأخرى المتعارف عليها، إلا أن استخدام هذه الأساليب تكون في حالة وجود مشاكل على مستوى أنشطة المؤسسة خاصة الأنشطة الإنتاجية باعتبار هذه الأنشطة العمود الفقري للمؤسسة ومن بين الأساليب التي يستخدمها المسيرين في المؤسسة محل الدراسة هو أسلوب تحليل التعادل المتقدم الذي يعمل على دراسة المرودية الاقتصادية في كل خط إنتاجي مجسد على مستوى وحدة الإنتاج في المؤسسة، وعليه يمكن القول أنه تم إثبات صحة الفرضية الثالثة في: ***ةمهم لخاد ريغتم ريغ فيلاكت ىلع يوتحت ةيجتنإلا طوطخلا لك نأ ثيح ةيجتنإلا طوطخلا ىلع رثؤت يتلا ةيسيئرلا لماوعلا دحأ ةبسانملا ريغ فيلاكتلا نوكت***

ثانيا. نتائج الدراسة

من خلال هذه المقالة العلمية، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج في الجانبين النظري والعملي، وكانت نتائج الجانب النظري للورقة البحثية كما يلي:

01. نتائج الجانب النظري:

-إن أسلوب تحليل التعادل المتقدم يعد من الأساليب المتطورة في رقابة التسيير، ويعد أداة هامة تستخدم في المجالات الإدارية كالتخطيط للأرباح والعمليات الاستثمارية والرقابة على التكاليف والربحية؛

-يستخدم أسلوب تحليل التعادل المتقدم في معرفة نتائج المؤسسة من ربح وخسارة في ظل مجموعة من الافتراضات والتي ثبات الكفاية الإنتاجية وأن تكون المعلومات المحاسبية متاحة والمتمثلة في أسعار البيع الفردية خارج الرسوم وتبويب التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط والتي عادة تتمثل في التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة؛

-لاتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة ينبغي أن تكون هناك مشكلة أو عدة مشاكل على مستوى أنشطة المؤسسة، كما ينبغي أن تتوفر لدى متخذ القرارات الإدارية مجموعة من الأساليب الإدارية والمحاسبية والتي من بينها أسلوب تحليل التعادل المتقدم، هذا الذي الأخير حتى يمكن تجسيده على مستوى المؤسسة فينبغي أن تقوم المؤسسة بتجسيد نظام محاسبي للتكاليف؛

-لاتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة ينبغي أن تتوفر مجموعة من البدائل التي تعمل على حل المشاكل المعقدة في المؤسسة، وعلى القائمين بعملية اتخاذ القرارات الإدارية أن يدرسوا هذه البدائل من حيث العائد والتكلفة، كما ينبغي استبعاد البدائل التي تكون فيها التكلفة أكبر من العائد، واختيار البديل المناسب أي المفاضلة بين البدائل المتاحة؛

-في حالة اختيار البديل المناسب على الجهات المعنية باتخاذ القرارات متابعة عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أنها غير منحرفة عن النتائج المنتظرة من البديل المنفذ في عملية اتخاذ القرار؛

02. نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال المحور الثالث في الورقة العلمية توصلنا إلى جملة من النتائج بناءا على العمليات الحسابية الخاصة بأسلوب تحليل التعادل المتقدم:

-المؤسسة محل الدراسة تطبق وهما نظام المحاسبة المالية الذي يعمل في الأخير على إصدار قوائم وتقارير مالية تحتاجها الإدارة في رسم السياسات المالية والاستثمارية؛

-تطبق المؤسسة محل الدراسة نظام محاسبي مبسط يعمل على تحديد التكاليف النهائية للمنتجات، وتعمل المؤسسة على تصنيف التكاليف من عدة زوايا، من بينها تصنيف التكاليف إلى متغيرة وثابتة، حيث هذا التصنيف يساهم في دعم فرضيات تحليل التعادل المتقدم الذي يشترط أن تصنف المؤسسة تكاليفها وفقا للنشاط؛

-تقوم المؤسسة محل الدراسة بإنتاج ستة أنواع من الأنابيب في خطوط إنتاجية تتوافق مع أنواع المنتجات وهي أنابيب بلاستيكية تستخدم فيها البلاستيك ولوازم أخرى، تبين أن الأنابيب البلاستيكية النوع (**A**) تساهم في تخفيض الأرباح النهائية للمؤسسة، إذ أن التخلي على هذا المنتج يعجل المؤسسة تحسن من نتائج أعمال خاصة إذا ما تم اتخاذ القرار بإحلال هذا النوع من المنتجات بمنتجات بديلة تعمل عن تحسين وتنمية أرباح المؤسسة بدرجة معتبرة وهذا ما يمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي؛

-تحقق المؤسسة خسائر بالنسبة للخط الإنتاجي الخاص بإنتاج الأنابيب الحديدية الموجهة للمنازل النوع (**B**)، لذا على المسيرين داخل المؤسسة التفكير بإحلال هذا النوع من المنتجات بمنتج جديد؛

ثالثا. توصيات الدراسة:

-من الضروري على المؤسسة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإنتاجية الجديدة من حيث العوائد والتكاليف واتخاذ القرارات في تنفيذ هذه المشروعات الجديدة؛

-العمل على القضاء على الأنشطة المستهلكة للقيمة والتي لا تضيف قيمة عن طريق دراسة البدائل الاقتصادية المتاحة للمؤسسة؛

-العمل تطبيق أساليب محاسبية جديدة في مجال رقابة التسيير، تساهم بدرجة كبيرة في تحسين الأداء للمؤسسة كأسلوب التكاليف المستهدفة الذي يعمل على تحديد الربح المستهدف والتكلفة المستهدفة قبل بداية العمليات الإنتاجية وهذا عن طريق الاهتمام بمتطلبات الزبائن من حيث جودة وتصميم المنتجات؛

-الاهتمام بالأساليب الحديثة الأخرى على غرار أسلوب تحليل التعادل المتقدم، كأسلوب محاسبة تكاليف الأنشطة **(ABC)** الذي يعمل على تصفية الأنشطة داخل المؤسسة وتحديد الأكثر أهمية، حيث أثبتت العديد من التجارب في تطبيق هذا الأسلوب أنه يقلص من مقدار التكاليف غير المباشرة بنسبة كبيرة جدا، خاصة أن النسبة الكبيرة من هذا النوع من التكاليف هي تكاليف ثابتة، ومن الأهم أن المؤسسة أن تخفض في التكاليف الثابتة في المدى القصير، مما يجعلها تحسن من ربحيتها؛

---

xxxvi – أحمد حسني على حسني، مقدمة في محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 88-89.

xxxvii – عزيز الحافظ، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، 1970، ص 442.

xxxviii – Suzanne Drouin, Comptabilité de Gestion, 3éme éd, Éditions du Renouveau 06. Pédagogique, Montréal, Canada, 1999, p

xxxix– L. Langlois et Autres, Contrôle de Gestion, 1er éd, Copyright Berti Éditions, Alger, 2008, p 147.

xl – حسن توفيق حسن، أحمد حسن توفيق، دراسات في المحاسبة الإدارية، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مدينة نصر، القاهرة، دون سنة النشر، ص 36.

[xli] – تقرارت يزيد، دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 279.

[xlii]– خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 249.

[xliii] – عبد الحي مرعى، **في محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993، ص ص 331– 332.

[xliv] – مؤيد محمد الفضل وآخرون، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 173.

[xlv] – سامي معروف عبد الرحيم، أشرف أحمد محمد أمين، **دراسات في المحاسبة الإدارية**، مكتبة أكتوبر الهندسية، مصر، 2009، ص 132.

[xlvi] – شوقي السيد فوده، **مبادئ المحاسبة الإدارية – ترشيد القرار الإداري**–، منشورات كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2009، ص 82.

[xlvii] – خليل عواد أبو حشيش، **مرجع سابق**، ص 257.

[xlviii] – صلاح مهدي جواد، حسين عمران الرفاعي، **دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية دراسة تطبيقية في شركات الفرات العامة للصناعات الكيماوية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد 18، العراق، 2010، ص 05.

[xlix]– موفق عبد الحسين محمد، **أهمية وملائمة البيانات المحاسبية في صنع واتخاذ القرار وترشيد القرارات الإدارية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد الأول، بغداد، 2006، ص 85.

[l] – عبد الجبار خضر بخيث وآخرون، **استخدام بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الإدارية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الإصدار 93، المجلد الأول، العراق، 2012، ص 03

[li]– فيصل يونس محمد، **إستراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية –المفاهيم النظريات العوامل المؤثرة فيها**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 36، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، 2013، ص 32.

[lii]– قريشي محمد الصالح، **تقييم فعالية برامج التدريب للموارد البشرية دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف والرافعات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 12.

[liii]– صباح أسباع، **التنظيم البيروقراطي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007/2006، ص 73.

[liv] – مقال علمي حول: **العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإداري في المنظمات الصحية**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/decision-making-in-health-organizations.pdf (تاريخ الإطلاع 2017/03/10).

[lv]– عايدي محمد السعيد، **محاضرات نظرية اتخاذ القرار غير مشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الأولى ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، السنة الجامعية 2015/2014 متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة: http://www.univ-soukahras.dz/eprints/2015-13-7671d.pdf (تاريخ الإطلاع 2017/03/11).

[lvi]– عبد الجبار خضر بخيث وآخرون، **مرجع سابق**، ص 03.

[lvii] – صلاح مهدي جواد، حسين عمران الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 06.

[lviii] – حكمت فليح، **أثر نظام المعلومات الإدارية في صناعة القرارات الإدارية دراسة لأراء عينة من المسؤولين الإداريين في كليات جامعة تكريت**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد العاشر، المجلد الرابع، جامعة تكريت، العراق، 2008، ص 55.

[lix] – هاشم نايف هاشم، **اتخاذ القرارات المتعددة المعايير باستخدام (AHP) دراسة تطبيقية في المعهد التقني في البصرة**، مجلة التقني، الإصدار 06، المجلد 21، هيئة التعليم التقني، العراق، 2008، ص 03.

الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات

أ. ردة خديجة + د. طاري محمد العربي

ملخص:

بعد تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق و اختيارها الانضمام إلى العديد من الهيئات و المنظمات الإقتصادية العالمية، كان لا بد عليها من النهوض بنظامها المحاسبي و تطويره لمواكبة الأنظمة المعمول بها عالميا و المحكمة من طرف المعايير الدولية المحاسبية.

و تعد القوائم المالية هي أهم مخرجات المحاسبة المالية، و هي في نفس الوقت منطلق التحليل المالي الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية التي تساهم في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي، تشخيص.

Abstract:

Algeria after the adoption of the market economy system and chose joining the international economics entities and organizations, was being obliged to promote and develop its accounting system to be more competitive and up-to-date with the rest systems in the whole word.

Financial statements are the most important financial accounting outputs, and are at the same time output of financial analysis which is based on a set of indicators and financial ratios that contribute to the diagnosis of the financial situation of the institution.

Keywords: financial accounting system, financial statements, financial analysis, diagnostic,

مقدمة:

تعمل المؤسسات الإقتصادية على إعداد تقارير مالية في نهاية كل دورة و تقديمها لكل من له علاقة بالمؤسسة لاستخدامها في عدة مجالات، و في هذا الصدد تعد القوائم المالية من أهم مكونات التقارير المالية التي يعدها المحاسب و التي تعتمد عليها الأطراف التي لها علاقة و اهتمام بالمؤسسة، و حتى يمكن الاستفادة من هذه القوائم بكفاءة و فعالية و كذا تحقيق الهدف المنتظر منها يجب إعدادها بطريقة تمكن مستخدميها من قراءتها، فهمها و كذا الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف قراراتهم المتعلقة بتلك المؤسسة.

غير أن النظم المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات التي هي أساس هذه القوائم المالية، كانت تختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الثقافات و الإحتياجات و حتى مستخدمي تلك المعلومات و القوائم المالية. و عليه و على إثر التطورات الاقتصادية التي صحبها تزايد كبير للمبادلات التجارية بين الدول و انتشار الشركات المتعددة الجنسية، كان من الضروري التفكير في توحيد الثقافات و الأنظمة المحاسبية لتسهيل عمليات التبادل و الإستثمار الأجنبي.

الجزائر، على إثر اختيارها الإندماج في الإقتصاد العالمي و بعد الوقوف على النقائص التي كان يضمها المخطط الوطني للمحاسبة و كذا قصوره عن مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية، قامت بتبني نظام جديد عرف بالنظام المحاسبي المالي يستمد مبادئه و تشريعاته من المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS .

و فيما يلي مخطط يوضح باختصار هذا الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد:

شكل رقم: 01: عملية الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF

المصدر: حاج قويدر قورين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد 2012/10، جامعة شلف، ص 2.

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرحلتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

. تاريخ الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي: و هي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة، و الموضحة في الشكل بفترة المقارنة،

. تاريخ التقرير: و يمثل الفترة التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي و التي يتم في نهايتها الإفصاح عن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية. و يشار إلى هذه المرحلة في الشكل بمرحلة التقرير الأول حسب SCF.

و في هذا المجال نشير إلى أنه على المؤسسة تطبيق نفس الطرق المحاسبية في فترة التقرير و في الفترات السابقة المقارنة لفترة التقرير، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية ينص عليها النظام المحاسبي المالي. حيث أن المؤسسات التي سوف تطبق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 هي معنية ب :

. أول تاريخ لتقارير المؤسسة بمقتضى النظام المحاسبي المالي هو 2010/12/31

. تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو 2009/01/01 و هو بداية الفترة الأولى المقارنة للقوائم التي يتم الإفصاح عنها في 2010/12/31.

إذا و كما سبق توضيحه فإن القوائم المالية هي أدوات للإفصاح و توصيل المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة المالية على اعتباره عملية قياس للأحداث المالية لكن كل ذلك بعد تحليل هذه القوائم المالية باستعمال أدوات معينة و الوقوف على كل معلومة فيها و النظر فيها على حدى قصد إيصال نتائجها للمستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة.

استنادا إلى ما سبق و قصد تسليط الضوء على ماهية الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية من جهة و أهمية ذلك في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات من جهة أخرى، تبرز لنا معالم الإشكالية التي نسعى لدراستها و التي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

على ماذا يستند تحليل القوائم المالية في المؤسسة، و كيف يسهم ذلك في تشخيص وضعها المالي؟

بعد بلورة إشكالية البحث، و بغرض الإجابة عنها كونها التساؤل المحوري الذي سوف تدور من حوله الدراسة، لا بد من تجزئتها إلى أسئلة فرعية هي كالتالي:

1. ما هي القوائم المالية؟
2. ما هي الأدوات المستخدمة في تحليل هذه القوائم المالية؟
3. هل يسهم التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة؟ كيف ذلك؟

و كمحاولة للإجابة على الأسئلة السابقة، يمكننا صياغة الفرضيات الموالية قصد طرحها للمناقشة و اختبار صحتها من عدمها:

تتمثل الفرضية العامة للبحث في كون **أن تحليل القوائم المالية يستند على جملة من المؤشرات و النسب المالية، هذا ما يسمح بإعطاء نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي مساعدة المستخدمين على اتخاذ أفضل القرارات الممكنة.**

أما الفرضيات الفرعية فهي كالآتي:

1. القوائم المالية هي المخرجات الثانوية للمحاسبة المالية؛
2. يقوم التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية؛
3. نعم يسهم التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، لكنه يبقى غير كاف لوحده لذا يجب إضافة جوانب أخرى في التحليل كتحليل البيئة الإقتصادية للمؤسسة.

منهجية البحث:

سيتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي لعرض و استدراج أهم الجوانب و المحطات النظرية المرتبطة بالتحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة. أما المنهج التحليلي فسيكون لتحليل مدى مساهمة و تأثير التحليل المالي لهذه القوائم على تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

أما عن الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم الإعتماد على المسح المكتبي للوقوف على ما تناولته الكتب حول هذا الموضوع، إضافة إلى الإطلاع على الدراسات السابقة من رسالات ماجستير و أطروحات دكتوراة، و كذا المجلات و الملتقيات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

. التعرف عن قرب على القوائم المالية كأحد أهم مخرجات المحاسبة المالية؛

. الوقوف على كيفية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة، مع تسليط الضوء على أهم الأدوات المستخدمة في ذلك؛

. إبراز مكانة و أهمية القوائم المالية كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

هيكل البحث:

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. عموميات حول القوائم المالية.
2. التحليل المالي: ماهيته و أدواته.
3. أهمية القوائم المالية في بيان الوضع المالي للمؤسسة.

المحور الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعد المحاسبة نظاما قائما بحد ذاته فهي تقوم بتجميع و توصيل المعلومات إلى عدد كبير من المستخدمين اللذين ترتبط قراراتهم بالمؤسسة، و بصيغة أخرى هي تقوم بجمع بيانات تخص الأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ثم معالجتها محاسبيا و تجميعها في قوائم مالية متبعة في ذلك نظاما و معايير محددة. و عليه و كما سبق ذكره، فإن القوائم المالية هي المخرجات النهائية و الرئيسية للمحاسبة المالية.

1. ماهية القوائم المالية:

يعتبر إعداد و عرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء المالي و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية[lx]. و تشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، و قائمة تغيرات حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)[lxi]، كما تشمل أيضا ملحقا يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة لتوفير معلومات كاملة عن القوائم المالية السابقة[lxii].

و باختصار يمكن تعريف القوائم المالية كما يلي:

تعريف: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية و غير قابلة للفصل فيما بينها، و تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و للأداء و لتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال

الحسابات[lxiii].

2. الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية:

جدول رقم: 01: جدول يوضح الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية

القوائم المالية	التقارير المالية
. تتكون من مجموعة متكاملة و مترابطة من المستندات المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء المالي و كذا تغيرات الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات؛ . عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة بتطبيق مبادئ متعارف عليها في المحاسبة مع التقدير الشخصي[lxiv]؛ . وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها و تجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية منتظمة[lxv].	تشمل العديد من الأشكال[lxvi]: . خطاب رئيس مجلس الإدارة الموجه للمساهمين و المستثمرين المرتقبون و غيرهم؛ . توقعات و تنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي و المستقبلي؛ . أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة بها من تغير للأسعار و المنافسة القائمة...إلخ

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن القوائم المالية هي جزء لا يتجزأ عن التقارير المالية.

3. أهداف القوائم المالية:

الهدف الأساسي و العام للقوائم المالية بمعناها السابق توصيل معلومات لأصحاب المصلحة في المنشأة عن المركز المالي لها و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية و التغيرات في حقوق الملاك، يجب أن تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية[lxvii].

و ينبثق عن هذا الهدف العام، جملة من الأهداف المحددة للقوائم المالية، نذكر منها:

. أن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية؛

. أن القوائم المالية توصل معلومات تستحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها؛

. أن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها و إبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل، و بالتالي تخدم كوسائل للاتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات مثل المستثمرين الحاليين و المرتقبين؛

. أن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المؤسسة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المؤسسة.

4. إعتبارات إعداد القوائم المالية:

وفقا لمعيار IAS 01 يجب على المؤسسة مراعاة عدة اعتبارات عند إعداد و عرض القوائم المالية، و نوجزها فيما يلي:

- **العرض العادل (Image fidèle)** : يجب أن تعرض القوائم المالية بصورة عادلة للمركز المالي، و الأداء المالي و التدفقات النقدية للمؤسسة، و يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث و العمليات و الظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، و بما يتماشى مع ما تم تحديده و تعريفه للأصول و الالتزامات و الدخل و المصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية[lxviii].
- **فرضية الإستمرارية (continuité d'exploitation)**: حسب الفقرة 24.23 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 ، فإنه عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، و يجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، و عندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه.
- **فرضية الإستحقاق المحاسبي (comptabilité d'engagement)**: يتم إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، و يتطلب أساس الاستحقاق الإعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، و كذلك الإعتراف بالإيرادات سواء تم قبضها أم لم يتم.
- **الثبات في العرض (permanance de la présentation)**: يجب تطبيق هذا الإفتراض عند عرض و تبويب البنود في القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التي تليها ما لم يحدث تغيير ملموس في طبيعة عمليات المنشأة أو تتطلب معايير المحاسبة تعديلا جوهريا في طريقة العرض. و في جميع الأحوال إن حدث مثل هذا التعديل فيجب عليها إعادة تصنيف بيانات المقارنة[lxix].
- **الأهمية النسبية و التجميع (Importance relative et regroupement)**: يتوجب عرض البنود غير المتشابهة، و التي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا يمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمجه[lxx].
- **المقاصة (Compensastion)** : حسب الفقرة 34.33 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01، فإنه يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات و المطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، و يجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل و المصروفات فقط و عندما فقط يتحقق ما يلي:

. يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها؛

. إذا كانت الأرباح و الخسائر و المصروفات المتعلقة بها و الناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية، و هذه المبالغ يجب تجميعها حسب الفقرة 29.

- **الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية (Fréquence de l'information financière)**: وفقا ل IAS 01 فإنه يجب إعداد و عرض القوائم المالية مرة واحدة على الأقل في السنة، و في الحالات

الإستثنائية يتم إعدادها لفترة أقل أو أكثر من سنة، و في هذه الحالة يجب الإفصاح عن سبب هذا التعديل، و بيان أن الأرقام المقارنة في هذه الحالة غير قابلة للمقارنة، كما أن هناك بعض المؤسسات تفضل إعداد قوائمها المالية لفترة 52 أسبوع.

- **المعلومات المقارنة (Information comparative):** يتم عرض المعلومات المالية في القوائم للفترة المالية الحالية و للفترة السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات الوصفية المقارنة عندما تكون ملائمة للفهم، كما يتطلب المعيار عند تعديل عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملية مع ضرورة الإفصاح عن طبيعة و مبلغ و سبب إعادة التصنيف، أما إذا كانت هذه الأخيرة غير عملية فيجب الإفصاح عن أسباب و طبيعة التغيرات التي كانت ستتم فيما لو تمت العملية[lxxi].

6. مستخدمو القوائم المالية:

القاعدة أن لكل من له مصلحة في المنشأة فردا كان أو جهة أو تنظيم ما يعتبر من قبيل أصحاب المصلحة في المنشأة، و من أهمهم[lxxii]:

- **الملاك:** يقصد بالملاك أولئك الذين استثمروا الموارد الاقتصادية في المنشأة و لذلك يهمهم جدا أية معلومات عن أداء المنشأة. و نظرا لأن الملاك يمكن أن يبيعوا استثماراتهم في المنشأة مستقبلا، فإنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات عن الربحية المتوقعة للمنشأة في المستقبل، بالإضافة إلى الربحية الماضية، و قدرة المنشأة على الاستمرار و ربحية السهم.
- **المديرون:** طبقا لنظرية الوكالة تمثل الإدارة وكيلا عن الملاك في استخدام و إدارة مواردهم التي استثمروها في المنشأة، و عادة ما يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء اقتصادي ممكن لأن ذلك سوف ينعكس إيجابا على استقرارهم الإداري و قيمة ما يحصلون عليه من جوائز و مكافآت يرتبط غالبيتها بصافي الدخل.
- **اتحادات و نقابات العمال:** في ظل اقتصاد السوق توجد للعمال نقابات و اتحادات عمالية تدافع عن مصالحهم، و غالبا ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للمنشأة و يحلل ما بها من معلومات للوقوف على الأداء الاقتصادي للمنشأة و معدلات نموه و المؤشرات المالية للمنشأة.
- **الدائنون:** هم مثل الملاك يعدون من مصادر تمويل المنشأة و يستثمرون أموالهم في المنشأة مثلما ما هو الحال بالنسبة للمقرضين و لأنهم يريدون استرداد ديونهم و عوائدها فإنهم دائما أصحاب مصلحة في المنشأة، و مستوى آدائها الإقتصادي، خاصة مقدرة المنشأة على سداد الدين و فوائده.
- **العملاء:** و يهمهم دائما نجاحها و استمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع و الخدمات بل و بشروط ملائمة.
- **الجهات الرقابية و الحكومية:** تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب و الجمارك صاحبة مصلحة في المنشأة و نجاحها و معدلات آدائها الإقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المنشأة على سداد الضرائب و الجمارك بانتظام.

- **الجمهور:** من المعروف أن المنشآت الإقتصادية تؤثر في الجمهور و عامة الشعب بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال تقدم بعض المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد الوطني بطرق مختلفة، منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع لبموردين المحليين. كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة بشأن عدة أمور تهمهم، مثل زيادة مبيعات المنشأة و زيادة أرباحها و تنوع نشاطها. و تلك أمور يمكن للجمهور ربطها بفرص العمل و أسعار و جودة منتجات المنشأة.

7. الإنتقادات الموجهة للقوائم المالية:

بالرغم من أن القوائم المالية تعد أهم مصدر للمعلومات بالنسبة للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، إلا أنها تتعرض لجملة من الإنتقادات، أهمها:

- **التقديرات و الحكم الشخصي:** تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير و الحكم الشخصي، و من الأمثلة على ذلك، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، و قيمة المخزون، و العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل، فالعمر الإنتاجي للأصول له تأثير على قسط الاهتلاك، و بالتالي يقع الأثر على الدخل[lxxiii].
- **التكلفة التاريخية:** إن التعبير عن معظم الأصول و الإلتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية، و إهمال التقلبات التي تحدث في الأسعار يجعل من القوائم ذات موثوقية مرتفعة، و لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها للقيمة العادلة، و بالتالي فإن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي قد يولد احتياطات سرية غير ظاهرة.
- **استخدام بدائل محاسبية متعددة مقبولة عموما:** يؤدي تطبيقها إلى نتائج مختلفة لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب بل بمعالجة البيانات للوصول إلى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية[lxxiv].
- **عدم شمول الميزانية للعديد من البنود:** هذه البنود ذات قيمة مالية للمؤسسة، و التي يصعب قياسها بموضوعية و من أمثلة ذلك الموارد البشرية ز العديد من الأصول غير الملموسة كالشهرة المولدة داخليا.

8. عرض القوائم المالية:

وفق المادة 25 من قانون 11.07 الصادر في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، فإن القوائم المالية هي أهم شيء في النظام المالي المحاسبي و المؤسسات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل، و تتمثل هذه القوائم في ما يلي:

- **الميزانية:** تصف الميزانية بصفة منفصلة عن عناصر الأصول و عن عناصر الخصوم، و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

  . في الأصول: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الوبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة، خوينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية.

. في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

- **حسابات النتائج:** وفق النزام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة.
- **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة، مداخيل و مخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)، و التي تقسم إلى:

. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

. التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب عن أموال اقتناء و تحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة التمويل تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد..)، توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

- **ملحق القوائم المالية:** يضم هذا الملحق كل من:

. القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية؛

. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة؛

. المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع أو الشركة الأم، و كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها: طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم و مبلغ المعاملات، تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المحور الثاني: التحليل المالي ماهيته و أدواته

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي

ظهر التحليل المالي أول مرة في أمريكا سنة 1900م، حيث أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام 7 نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات. و يعتبر التحليل المالي هو الأساس في الوظيفة المالية.

1. تعريف التحليل المالي: هو عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية، و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات، و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسات، و كذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[lxxv].

و هو أيضا نقد بناء للقوائم المالية و ذلك خدمة لأطراف متعددة داخل و خارج المؤسسة.

2. الهدف من التحليل المالي:

عموما، يعد الهدف الأساسي من التحليل المالي هو تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة[lxxvi]، و تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية إلى معلومات تساعد على التقييم المالي و اتخاذ القرارات[lxxvii].

3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا الأخير من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، و يمكن اختصارها كالآتي[lxxviii]:

. الإدارة المالي في المؤسسة؛

. المستثمرون؛

. الدولة؛

البورصات؛

. الدائنون.

4. خصائص التحليل المالي:

حتى يكون التحليل المالي ذو دلالة معنوية، و قصد تسهيل قراءته و فهمه من طرف جميع المستخدمين، لا بد من أن يتوافر على مجموعة من الخصائص أهمها:

. المرونة و الشمولية؛

. السرعة في الإنجاز و كذا في إعطاء النتيجة و المعلومة المرجوة،

. إنخفاض كل من التكلفة و الجهد و الوقت اللازمين لإعداده؛

. التنبؤ بالمستقبل، الموضوعية و الفعالية وخاصة الدقة.

5. أنواع التحليل المالي:

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في تحليل القوائم المالية، و تتفاوت هذه الأساليب فيما بينها بسبب تفاوتها في درجة التحليل و كذا مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و هنا يمكن تلخيص هذه الأساليب كالآتي[lxxix]:

شكل رقم 01: أنواع التحليل المالي

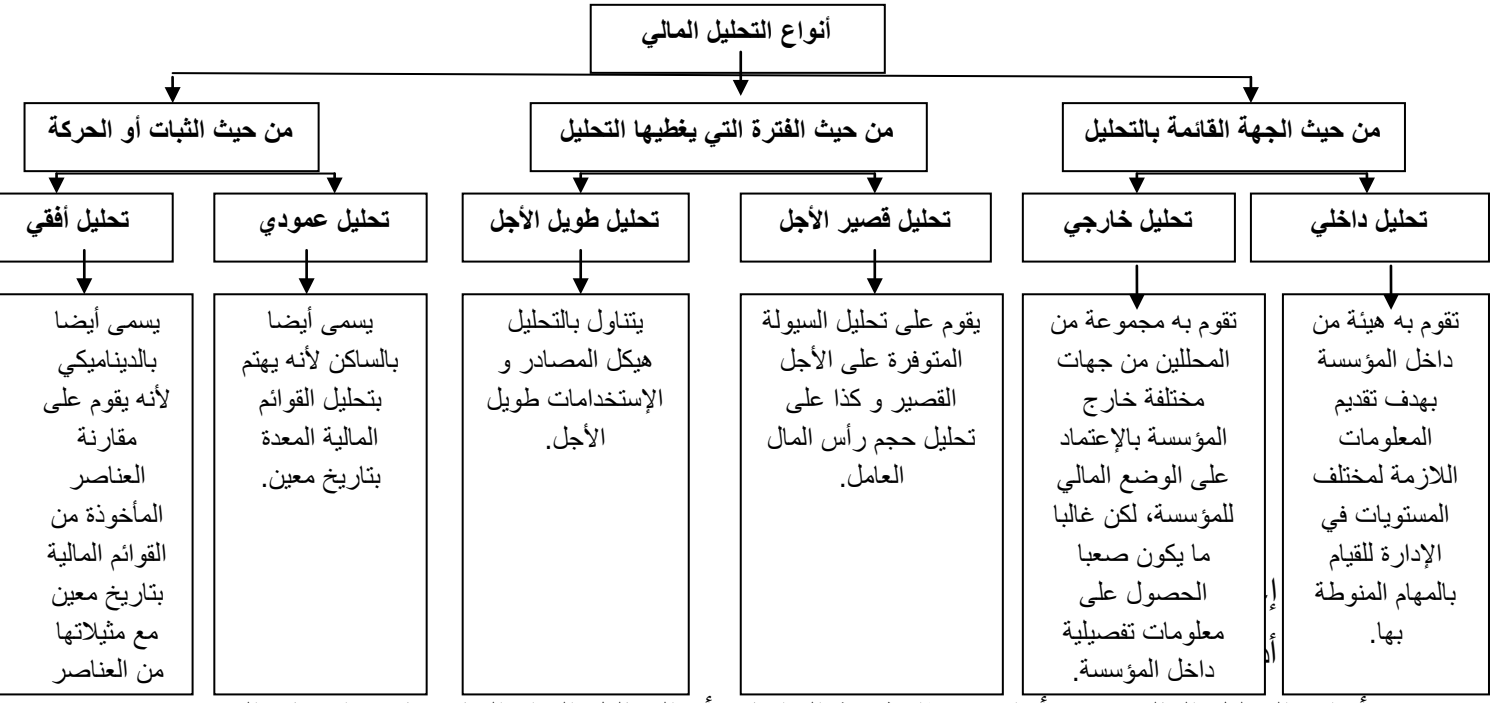

تتعدد أدوات التحليل المالي بتعدد أنواع و كذا طبيعة الدراسات أو التحاليل المراد القيام بها، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضين أو حتى لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل. و يمكن حصر هذه الأدوات في:

1. النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين و ذلك لسهولة استخراجها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة.

- **تعريف النسب المالية:**

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر و آخر، و هي إما أن تصور في شكل بسط أو كسر عشري، أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه[lxxx].

- **أنواع النسب المالية:**

غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و هذا على أسس مختلفة كالغرض أو الهدف من التحليل، من بين هذه النسب نجد:

أ . نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاقها.

جدول رقم 02: نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التداول	الأصول الجارية÷الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية ـ المخزون) ÷ الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات و ما يماثلها÷الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا عن منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 72. 74.

ب . نسب النشاط:

تعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصرها إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة و أرباح.

جدول رقم 03: نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات÷متوسط المخزون السلعي	تقيس السرعة التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات
معدل دوران الذمم المدينة	المبيعات الآجلة÷الذمم المدينة	تقيس السرعة التي يتم بها تحصيل ديون الشركة و تحويلها إلى نقدية

معدل دوران الأصول الثابتة	تكلفة المبيعات÷الأصول الثابتة	تقيس درجة الكفاءة في استعمال الأصول الثابتة
معدل دوران إجمالي الأصول	تكلفة المبيعات÷إجمالي الأصول	تقيس درجة الكفاءة في استعمال كل الموارد المتاحة لها سواء كانت متداولة أو ثابتة

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012، ص 100.

ج . نسب الربحية: و تعكس الأداء الكلي للمؤسسة حيث تقيس قدرتها على توليد الأرباح من مبيعاتها.

جدول رقم 04: نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
هامش الربح الإجمالي	مجمل الربح÷صافي المبيعات	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من إجمالي الربح بعد خصم التكاليف للمبيعات
هامش صافي الربح	صافي الربح بعد الضريبة÷ المبيعات	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من صافي الربح بعد خصم التكاليف
معدل العائد على الأصول (الربحية الإقتصادية)	صافي الربح بعد الضريبة÷ إجمالي الأصول	تقيس درجة الإنتاج النهائية للأصول و مدى مساهمتها في تحقيق أرباح
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة÷ حقوق الملكية	تقيس ربحية الأموال المملوكة

المصدر: لزعر محمد سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

د . نسب المديونية:

تضم هذه النسب ما يلي:

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون÷إجمالي الأصول	تقيس الأموال التي قدمها الدائنون

		لإجمالي الأموال المستثمرة في المؤسسة
نسبة الديون لحقوق الملكية	الديون÷ حق الملكية	مدى إمكانية سداد الديون من حقوق الملكية في حالة الإفلاس
نسبة عدد مرات تغطية الفوائد	الربح قبل الفائدة و قبل الضريبة÷ مبلغ الفائدة	تقيس المدى الذي تستطيع به المؤسسة استخدام إيراداتها لمواجهة الفائدة على القروض

المصدر: منير شاكر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 55. 59.

2. التوازنات المالية (مؤشرات التوازن المالي) :

تسمح التوازنات المالية بدراسة الخطر المالي المتعلق بالنشاط الإستغلالي، و في هذا الصدد نجد المؤشرات الموالية:

أ. رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي[lxxxi].

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة ـ الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية ـ الخصوم الجارية.

ب . احتياجات رأس المال العامل:

هي ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، و تنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات، المدفوعات.

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة ـ الخصوم المتداولة.

ج . الخزينة الصافية:

يمكن تعريف الخزينة على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و احتياجات رأس المال العامل. ويعتبر تسييرها المحور الأساسي في تسيير السيولة.

الخزينة الصافية= رأس المال العامل ـ احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية= الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية + أموال خزينة الأصول ـ أموال خزينة الخصوم.

المحور الثالث: أهمية التحليل المالي في بيان الوضع المالي للمؤسسة

1. منهجية التحليل المالي:

تحكم منهجية التحليل المالي بعض الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي و تتمثل في جملة من المبادئ[lxxxii]:

- **المبادئ الرئيسية:**

تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛

. تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد؛

. اختيار أداة و أسلوب التحليل الأنسبين للتعامل مع المشكلة موضع البحث؛

. استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

- **المبادئ الثانوية:**

. تحديد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية؛

. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه و يمكن استخدام أكثر من معيار؛

. تحديد أسباب الإنحراف و تحليلها؛

. وضع التوصيات المناسبة بشأن التحليل.

2. مجالات التحليل المالي:

يشمل التحليل المالي مجالات عديدة و متنوعة، لعل أهمها[lxxxiii]:

- **التخطيط المالي:** تستند هذه العملية على جملة من المعلومات المالية الدقيقة و المدروسة و التي تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، و هذا للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة و التنبؤ بتحليلات مستقبلية قصد الإستعانة بها في وضع التقديرات المستقبلية.
- **التحليل الإئتماني:** يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين). أي أن الذي يقوم بالتحليل هو المقرض في حد ذاته.
- **التحليل الإستثماري:** يعتبرمن أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، لأنه يسلط الضوء على اهتمامات جمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات.
- **تحليل الإندماج و الشراء:** و ينتج عنه تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.
- **تحليل تقييم الأداء:** و يهتم به معظم الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة، كالإدارة و المقرضين و المستثمرين. كما تعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.

3. نتائج التحليل المالي:

بعد استعمال أدوات التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة، و إجراء جميع الحسابات و التفسيرات، يتم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها[lxxxiv]:

. التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛

. اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛

. وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛

. إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

خاتمة:

لا شك أن القوائم المالية هي أهم المخرجات المحاسبية، و هي في نفس الوقت أساس التحليل المالي الذي يهتم بمعالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات لذا فإنه يعتبر أداة فعالة للكشف عن مواطن القوة في المركز المالي للمؤسسة و كذلك الكشف عن مواطن االضعف فيها و بالتالي محاولة القضاء عليها. و عليه فإن دقة و وضوح نتائج التحليل المالي متعلقة بنوعية القوائم المالية المعدة لهذا الصدد، أي بمعنى آخر أن المعدلات و النسب و المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل المالي للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها تم إعداد هذه القوائم.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، أهمها:

. تهدف المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة و موثوق بها و قابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات؛

. تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي ز جذب الاستثمارات الأجنبية؛

. يعد التحليل المالي أهم الوسائل و الآليات المستخدمة من طرف الإدارة و الأطراف الخارجية لأجل الحصول على معلومات تساعد في عملية ترشيد القرارات؛

. التحليل المالي هو أهم و أنجع الوسائل و الآليات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

اختبار الفرضيات:

حسب الدراسة الحالية، تم التوصل إلى:

. تثبيت الفرضية العامة للبحث لأنه حقيقة يستند التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات و هذا ما يساعد في إعطاء نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و عليه سهولة اتخاذ القرار؛

. نفي الفرضية الفرعية الأولى، لأن القوائم المالية هي المخرجات الرئيسية للمحاسبة؛

. تثبيت الفرضية الفرعية الثانية، لأن التحليل المالي يقوم على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية؛

. تثبيت الفرضية الفرعية الثالثة، حيث يساهم التحليل المالي بشكل كبير و فعال في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، لكنه رغم هذا يبقى غير كاف لوحده لذا يجب إضافة جوانب أخرى في التحليل كتحليل البيئة الإقتصادية للمؤسسة.

المراجع:

1. باللغة العربية: أولا: الكتب

1. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية، الطبعة الأولى**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

2. أحمد السيد لطفي أمين، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

3. خالد جميل الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4. الدهراوي كمال الدين مصطفى، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

5. الزغيب هيثم محمد ، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.

6. السيد حسنين عمر، **تطور الفكر المحاسبي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

7. الشنطبي أيمن ، الشقرعامر ، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004.

8. عبد الوهاب نصر علي، **القياس و الإفصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

9. عطا الله السيد سيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

10. كراجة عبد الحليم و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

11. المبروك أبو زيد محمد، **التحليل المالي: شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

12. مطر محمد، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006

13. منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي : مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.

14. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1. سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة العلمة. سطيف**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

2. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012.

3. مزوار هاجر، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014.

ثالثا: القوانين و المراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009.

رابعا: الملتقيات، المجلات و الدوريات

1. بهلول نور الدين، محرز نور الدين، **التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، 22و 23 ماي 2012.

2. حاج قويدر قورين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد 2012/10، جامعة شلف.

2. باللغة الفرنسية:

1. Jean−François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS Et PME, Dunod, Paris,2004.

[lx]- أمين أحمد السيد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 77.

[lxi]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13.

[lxii]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص 27.

[lxiii]- Jean-François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS Et PME, Dunod, Paris,2004, P12.

[lxiv]- عمر السيد حسنين، **تطور الفكر المحاسبي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 62.

[lxv]- سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 410.

[lxvi]- كما الدين مصطفى الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[lxvii]- عبد الوهاب نصر علي، **القياس و الإفصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 32.

[lxviii]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالى الدولية: الجوانب النظرية، الطبعة الأولى**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص23.

[lxix]- عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[lxx]- هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014، ص 34.

[lxxi]- هاجر مزوار، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[lxxii]- عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38-41.

[lxxiii]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[lxxiv]- خالد جميل الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 93.

[lxxv]- منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي : مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 12.

[lxxvi]- محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص3.

[lxxvii]- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي: شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص22.

[lxxviii]- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص ص72- 73.

[lxxix]- بهلول نور الدين، محرز نور الدين، **التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، 22و 23 ماي 2012، ص ص 14- 15.

[lxxx]- محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

[lxxxi]- سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة- العلمة- سطيف**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 59.

[lxxxii]- عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 159-160.

[lxxxiii]- هيثم محمد الزغيب، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 159-160.

[lxxxiv]- أيمن الشنطبي، عامر الشقر، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004، ص 170.

أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات
مع الإشارة إلى تجربة شركة أن سي أ- رويبة – الجزائر

الاستاذ : العبسي علي الدكتور : هشام لبزة

جامعة الوادي

ملخص الدراسة:

إن مبدأ الحكم الرشيد يشكل الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو بمثابة الروح الاقتصادية للشركات، وبالتالي بروز حوكمة الشركات نظرا لاهتمامه وعلاقته بالمناخ والممارسات الإدارية والمالية، التي طغت على جوانبها مظاهر آثار الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وصولا إلى الإتهيارات والفضائح المالية، التي طلت كبريات الشركات، أدى إلى التفكير في وضع آليات من شأنها أن تعالج هذه الظاهرة، بعدما فشلت الأساليب التقليدية في منع هذه المسببات لضرورة وجود نظام يرتكز على مبدأ المساءلة، و الشفافية، والنزاهة، و الإنصاف ومسؤولية جميع الأطراف المشاركة وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة، وجرأة صناع القرار كما هو الحال في شركة أن سي أ- رويبة- الجزائر.

Résumé

Le principe de la bonne gouvernance est à la base d'une grue de développement économique et social, c'est comme les entreprises économiques de l'âme, et donc l'émergence de la gouvernance d'entreprise en raison de son attention et sa relation avec les pratiques du climat et de la gestion et financiers, qui ont dominé les aspects de la manifestation des effets de la corruption financière et administrative et comptable, à l'Alatahyarat et les scandales financiers, qui apparition en tant qu'invité grandes entreprises , conduit à l'idée dans le développement de mécanismes qui permettraient de comprendre ce phénomène, après l'échec des méthodes traditionnelles pour éviter que ces causes de la nécessité d'un système basé sur le principe de la responsabilisation, la transparence, l'intégrité et l'équité et la responsabilité de toutes les parties concernées et la protection des droits de tous les acteurs de l'entreprise, et le courage les décideurs, comme c'est le cas dans l'entreprise à un C - Rouïba - Algérie.

summary

The principle of good governance is at the base of a crane of economic and social development is like the economic enterprises of the soul, and thus the emergence of corporate governance because of his attention and relationship with climate and practices of management and financial aspects that have dominated the event from the effects of financial and administrative corruption and accounting, to Alatahyarat and financial scandals, which appeared as a guest large companies , leads to the idea in the development of mechanisms to understand this phenomenon, after the failure of traditional methods to prevent these causes of the need for a system based on the principle of accountability, transparency, integrity and fairness and accountability of all

parties involved and protection of rights of all company stakeholders, policy makers and courage, as is the case in the business to a C - Rouiba - Algeria .

مقدمة

إن الدوافع المتعددة التي أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات هو فقرنا إلى الحكم الرشيد، ونظرا لأهميتها والأهداف والمعايير والمقومات والمبادئ التي تبنى عليها، بالإضافة إلى إفضاء ظاهرة الفساد المالي والإداري وضرورة معالجته، كما أن الانهيارات والفضائح المالية، التي طالت كبريات الشركات في العالم، والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص، في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة ،بعد الدول الأوربية كروسيا، واليابان ودول شرق آسيا فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، والتي كان لظهورها آثار مدوية ونتائج مدمرة، الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والانهيارات المشار إليها في أعلاه، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية.

وكانت الحوكمة والياتها وسيلة لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة ، وكذلك تعزز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما.

تكتسب الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة أهمية خاصة ، وذلك لأنها مازالت تؤدي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم، ومنها الجزائر، وتمثل جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفر فرص العمل، فضلا عن إنها غالبا ما تكون مسيطرة في الصناعات ذات المنافع العامة، مثل الطاقة، والنقل والاتصالات وغيرها. وان أداء هذه الشركات ذو أهمية كبيرة لعموم المواطنين، هذا من جانب، ومن جاني أخر، اذا ما قررت الدولة خوصصة قسم من هذه الشركات، فان الحوكمة تعد متطلبا أساسيا من متطلبات الخوصصة، وذلك لتشجيع المستثمرين على شراء هذه الشركات والاستثمار فيها، وضمان الحصول على اكبر عائد ممكن من عملية الخوصصة، وذلك بمنع حالات الفساد المالي والإداري التي قد تكون مرتبطة بذلك.

وقد تمثل مشكلة هذه الدراسة في حاول التصدي لافتقار الشركات المملوكة للدولة إلى آليات حوكمة من شانها أن تحد من مشكلة الفساد المالي والإداري والمحاسبي التي تعاني منها هذه الشركات ، ويهدف البحث إلى تحديد مفهوم الحوكمة، وذلك بتعريفها واستعراض نشأتها وتطورها ومبرراتها ، وكذلك تناول موضوع الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وذلك بتعريفه وبيان أسباب حدوثه وابرز مظاهره ونتائجه ، ومن ثم التطرق إلى دور آليات الحوكمة في الحد من هذا الفساد.

أولا: مفهوم الحوكمة

هو نظام بمقتضاه تدار الشركة وتراقب، كما هو مجموعة من الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (1).

كما يعرف على أنه مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المنشآت لتعظيم ربحية المنشأة وقيمتها على المدى الزمني البعيد لصالح المساهمين (2).

كما يعرف نظام بواسطته الإدارة والرقابة والمحاسبة للمساهمين والملاك المختلفين (3).

هو تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات في المنشآت والشفافية التي تحكم عملية إتخاذ القرار فيها ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك المنشآت وموظفوها والمعلومات التي يجب أن يفصحوا عنها للمستثمرين والحماية المقدمة لصغار المساهمين (4).

وتعد الحوكمة المؤسسية هي عملية الإشراف على المؤسسة، وهي تتعلق بتحمل المسؤولية الإجمالية، وهذا يتضمن ضمان أن عمل المؤسسة يسهم في تحقيق رسالتها وغايتها وأن مواردها تستخدم بحكمة وبصورة فعالة. ترتبط الحوكمة بالإشراف والضمان، وليس بالعمل في حد ذاته. وهي تعني ضمان أن المؤسسة تدار بطريقة جيدة، دون الحاجة للتدخل في الإدارة ذاتها (5) .

عموما: تنسجم هذه التعاريف مع أنموذج التمويل التقليدي ، معبرا عنه بنظرية الوكالة بشكلها المبسط. إذ إنها تركز على المالكين ودورهم في الرقابة على أداء الشركات وتوجيهها. وعلى وفق هذا المنظور عرفتها مبادرة Berlinبأنها " المجموعة الكاملة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية التي تحدد الإطار التنظيمي الواقعي والقانوني لإدارة الشركة والإشراف عليها ، كما أن المبادئ التي تركز عليها عملية الحوكمة وهي المساءلة، و الشفافية، والنزاهة، و الإنصاف ومسؤولية جميع الأطراف المشاركة وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة (6) .

ثانيا: مبررات الحوكمة

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب. إذ برزت هذه الأهمية بعد ألازمة المالية الآسيوية 1997 – 1998، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات ، مثل شركة انرون Enron للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 (7) .

فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود (8) .

وفي الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأت: (9)

– محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده او عودته مره أخرى.

– تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها .

– تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن ، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة .

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

– .تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.

– ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين ، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

ثالثا: آليات حكومة الشركات والمبادئ

1–مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات وآليات تشغيل هذه المبادئ:

إن هذه البادئ وضعت بهدف أن تكون نقاط مرجعية يمكن استخدامها في أعداد الأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات (آليات حوكمة الشركات) والتي تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تتم فيها ممارسة الحوكمة، لهذه المبادئ خمسة مجالات وهي: (10)

– حقوق المساهمين.
– المعاملة المتكافئة للمساهمين
– دور أصحاب المصالح.
– الإفصاح والشفافية.
– مسؤوليات مجلس الإدارة.

وبالنظر للمبادئ السابقة أنها تضمنت مجموعة من الآليات التي يتم إستخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي فهناك: (11)

أ.الآليات القانونية: وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يتضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

ب.الآليات الرقابية: لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولية عن الإشراف والرقابة.

ج.الآليات التنظمية: والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

د.الآليات المحاسبية: والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

2–مبادئ معهد التمويل الدولي في مجالات حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادئ:

تناول معهد التمويل الدولي عام 2002 مبادئ حوكمة الشركات في خمسة مجالات وهي: (12)

- حماية حقوق المساهمين.
- هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة.
- المحاسبة والمراجعة.
- الشفافية في هيكل الملكية والرقابة.
- البيئة التنظمية.

رابعا: الفساد الإداري والمالي (13)

1-مفهوم الفساد الإداري:

- هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية .
- وهو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤوليين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه لا يتضمن الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع ".

هو أيضا التغيير غير المرغوب فيه في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، الذي يمثل تقويضا للثقة العامة، أو خرقا للقوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للصالح العام، لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع، وذلك بإعطاء أو اخذ الرشاوى أو الامتيازات، وذلك بإساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية.

2- **أسباب ظهور الفساد المالي والإداري:**

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها، وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي: **(14)**

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.
- الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث فقط.
- البعد الاقتصادي، يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستو المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا.
- البعد الاجتماعي، يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، و لإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن،

وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه . فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد ، والفاسد لا يرى في فساد عيبا وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة .

3-الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري: (15)

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها .

- للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .

- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .

خامسا: الحوكمة وعلاج الفساد المالي والإداري والمحاسبي

يتناول هذا الجزء تشخيصا لأهم وأخطر أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي التي تساعد على ارتكاب جرائم التلاعب الغش المالي والفني والفساد الإداري في الشركات.

1-أهم أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي في حوكمة الشركات (16)

أ.الاختلال الأخلاقي: ومصدره انتشار نظرية تكلفة الوكالة في المحاسبة منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين وما أدت إليه من تطوير وانتشار فكرة تعارض المصالح بين الفئات أو الأطراف المعنية بالشركة وبصفة خاصة المساهمين أو الملاك وإدارة الشركة عند انفصال الملكية عن الإدارة، وبإقرار تلك النظرية سعى كل طرف أو فئة لتعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب غيره من الأطراف الأخرى وما يشأ عن ذلك من صراع بين الأطراف الشركة الواحد أو الفئات المعنية بها.

ب.انعدام الحسم في بعض معايير المحاسبة ومعايير المراجعة:

ويظهر ذلك بوضوح في اشتمال بعض معايير المحاسبة على معالجات مسموح بها بديلة للمعالجة القياسية وكذلك المرونة الزائدة في بعض معايير المراجعة، والسبب الرئيسي لهذا الخلل يتمثل في الضغوط المباشرة التي تتعرض لها الهيئات المتخصصة بوضع هذه المعايير نتيجة لما قد تساهم به شركات الأعمال في تمويل ميزانيات تلك الهيئات وكذا الضغوط غير المباشرة من خلال بعض المحاسبين والمراجعين المتحيزين لعملائهم، خاصة في الدول المتقدمة المؤثرة عالميا في المجال المحاسبي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا على انتشار الفلسفة الواقعية ونظرية الوكالة التي تحبذ حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية ومن ثم تعارض الاتجاه نحو الإلزام بمعايير محاسبة محددة.

ج.الإشكال الفكري: ومصدره أيضا شيوع النظرية الإيجابية (الواقعية) في المحاسبة وإستنادها إلى نظرية الوكالة في تفسير وتبرير قرارات إدارات الشركات فيما يتعلق بصنع واختيار السياسات والطرق المحاسبية والأخذ ببعض

المداخل الحديثة، فضلا عن إفتقار كثير من البحوث المحاسبية إلى التحليل المنطقي وإكتفائها بالأدوات الميكانكية للبحث (النماذج الإحصائية) .

د.تعقد مقاييس الأداء: إن من المتفق عليه كلما إرتبطت معايير الأداء بأهداف المنشأة وإنخفض عدد هذه المقاييس وزادت بساطتها كلما كان ذلك أفضل لكل من العاملين والقائمين بالقياس ومستخدمي مؤشرات هذه المقاييس، كما أن من المتفق عليه أيضا أن مستوى الأداء التشغيلي يؤثر في المؤشرات المالية وأن الريع هو المقياس الأساسي للأداء.

2-علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي في حوكمة الشركات

أ.علاج الاختلال الأخلاقي: يتضح مدى فاعلية حوكمة الشركات في علاج مرض الاختلال الأخلاقي في الفكر والتطبيق المحاسبي من خلال مقارنة نظرية بعض المنظمات بالإطار الفكري لحوكمة الشركات على النحو التالي:

- السعي إلى تعظيم منفعتها الذاتية ولو على حساب المساهمين، بينما تدفع الحوكمة الإدارة إلى العمل من أجل تعظيم قيمة الشركة ككل لصالح جميع الفئات المعنية بها عامة ولصالح المساهمين بصورة خاصة .
- الاستناد إلى حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، بينما تقيد الحوكمة هذه الحرية بأفضل الممارسات المحاسبية.
- الحوكمة تستند على النظرية القيادية بينما يعتمد البعض على النظرية الإيجابية.
- القيام على مبدأ العدالة والشفافية ومساءلة الإدارة على عكس بعض التصرفات بعدم ملاحظة تصرفات الوكيل.
- الإلتزام بالمواثيق والقيم الأخلاقية، وبصفة خاصة العدالة وحماية حقوق الآخرين.

ب. علاج إنعدام الحسم في بعض المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة: لا شك أن إستهداف حوكمة الشركات هو لتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات وكذلك مصدقية وموضوعية التقارير المالية وإكتمال وشفافية الإفصاح وملاءمة توقيته لتوفير قوائم مالية سليمة، كل ذلك من شأنه أن يوجه إهتمام الهيئات الحومية المعنية بوضع التشريعات المالية والإقتصادية وكذلك الهيئات الدولية والوطنية المهتمة المعنية بالتنظيم المحاسبي إلى إعادة النظر في التشريعات والمعايير المحاسبية وما تتضمنه من معالجات وكذلك معيير المراجعة وتطويرها بما يحد من المعالجات البديلة والمرونة الزائدة بها ويجعلها أكثر حسما وتحديدا للإرشادات التي تؤدي إلى أفضل الممارسات تلبية لمتطلبات الحوكمة.

ج. علاج الإشكال الفكري: لقد سبق بيان أن مصدر الإشكال الفكري في المجال المحاسبي هو استناد النظرية الإيجابية في المحاسبة وإعتمادها على نظرية الشركة في تفسير سلوك الإدارة في إختيار السياسات المحاسبية، فضلا على أخذ بعض المحاسبين ببعض الإدارة، إلا أن حوكمة الشركات تحد كثيرا من حرية الإدارة في إختيار هذه السياسات وتقييدها بالممارسات المحاسبية السلبية، بل وبأفضل الممارسات، وهو الأمر الذي يمثل أنجع علاج لذلك الإشكال الفكري، لأنه يوجه كتاب المحاسبة وباحثيها وممارسيها إلى تقديم وتقويم المعايير والسياسات المحاسبية للوصول إلى أفضل الممارسات بدلا من دورانهم في فلك الإدارة للبحث عما فيه مصلحتها فقط وتبريره

بإدارة الأرباح أو بغيرها من الألفاظ مما سيؤدي ونظرية الوكالة في البحوث والممارسات المحاسبية ويشجع الفكر والتطبيق المحاسبي على استخدام المدخل العيادي والإبداع الفكري من أجل المصلحة العامة للشركات والمجتمعات.

د.علاج تعقد مقاييس الأداء: مما لا شك فيه أن معايير الحوكمة وبصفة خاصة المعيار الثالث وهو كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الاستراتجية الأخرى وكذلك المعيارين الرابع والخامس المتعلقين بسلامة الممارسات المحاسبية ودقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية وإكتمالها وشفافية الإفصاح وملاءمة توقيته من شأنها توجيه الباحثين والممارسين إلى العمل على عدم تعقيد مقاييس الأداء.

ومن هنا يجدر بنا علاج أهم وأخطر أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي المساعد على التلاعب والغش والمالي والفني والفساد الإداري في الشركات من خلال نشر ثقافة الحوكمة وتفعيل مقوماتها ومبادئها وآلياتها.

سادسا: تجربة شمال إفريقيا تجاربة وحلول (18.17)

1- تأسيس شركة أن سي أ – رويبة – الجزائر

تأسست هذه الشركة العائلية في الجزائر عام 1966 لتصنيع الأغذية والمنتجات الزراعية. ولتيسير نموها، قررت الشركة أن تدخل شريكا في الملكية. وكان من بين شروط الاستثمار أن طلب الشريك من أن سي أ – رويبة أن تغير أسلوب الحوكمة في الشركة. قد أدت التعديلات إلى زيادة الاستقرار والنمو في الشركة مما عاد بالنفع على أن سي أ والمستثمر.

أ.الدروس الرئيسية:

- تلعب الشفافية دورا كبيرا في جذب رأس المال.
- التواصل المنظم مع أفراد العائلة من العوامل الرئيسية في نجاح الشركات العائلية.
- يساعد تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات في حل صراعات الأجيال المحتملة في العائلة.

ب. الخلفية:

طوال السبعينات في القرن العشرين عملت أن سي أ- رويبة في تصنيع المنتجات الغذائية والزراعية، وفي ذلك الوقت وتحت سياسات الجزائر التي اتسمت بالقيادة الإشتراكية، تدخلت الحكومة في قرارات الشركة الاستثمارية، وكان أسلوب الإدارة بعيدا عن الشفافية. وبحلول الثمانينيات تراخت القيود الاقتصادية إلى حد ما وحصلت الشركة على موافقة للتوسع، غير أن الدولة واصلت قيودها على طاقة تشغيل معدات الشركة.

وفي التسعينيات بدأ عهد جديد من التحرر السياسي والاقتصادي، وجاءت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في وقت مهم، حيث واجه الجيل الثاني من العائلة التحدي الرئيسي الذي يواجه العديد من الشركات العائلية: إذا لم تتوسع الشركة. سيتفوق حجم العائلة عن الشركة. وأدرك الرئيس التنفيذي أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل النمو المناسب. غير أنه كان من المستحيل أن يسعى للحصول على تمويل مصرفي لأن معدل الدين بالشركة كان مرتفعا للغاية، ولذلك اتخذ قرارا شجاعا بأن يدخل شركة خاصة من خارج العائلة، وعلى الرغم من التردد الشديد، اقتنع أفراد العائلة في النهاية بأن هذه الخطوة هي الاختيار الوحيد المجدي اقتصاديا للنمو.

ج. قدرة الشفافية على جذب الاستثمارات:

لاحظ الرئيس التنفيذي في أن سي أ– رويبة عام 1999 أنه نتيجة لانعدام وجود قواعد ارشادية واضحة تعود إلى تاريخ تأسيس الشركة، فإن الممارسات المحاسبية بها لا تتفق مع الممارسات الأفضل دوليا.

لقد كانت بيئة السياسات الحكومية والضرائب الباهضة يبيا في تثبيط همم ليس فقط أن سي أ– رويبة بل الكثير من شركات القطاع الخاص في الجزائر لإفصاح التام عن معلوماتها المالية. غير أن المدير التنفيذي للشركة الذي تلقى تعليمه في تونس وعمل في كندا لمدة أربع سنوات، كان متحمسا لأن يدفع الشركة للتنافس على المستوى الدولي، وأدرك أنه لتحقيق أهداف العمل، يجب أن يضع في المقدمة قضايا مثل تأكيد الجودة، وتسوية العمليات مع ذوي العلاقة، والشفافية مع المساهمين.

كان النشاط الأساسي والرئيسي للشركة هو مصنع لتصنيع الأغذية، غير أنه في نفس الوقت تقريبا الذي أصبح الدير التنفيذي رئيسا تنفيذيا، حصلت الشركة على ترخيص لتصنيع وبيع منتجات المرطبات. وكانت فرصة مثالية لتقديم أسلوب تشغيل جديد، وقد حافظت العائلة على الشركة الرئيسية، غير أنها أبلغت بأن الفرع الجديد سينفذ أسلوب إدارة يقوم على أساس الشفافية التامة ما بين العائلة والعاملين وصناديق الاستثمار والبنوك وأصحاب المصالح.

ولقد جاء الحصول على امتياز وكالة المرطبات في لحظة سانحة، فقد كانت هناك تغيرات عديدة في السوق، ونتيجة لسلطة الدولة، فقد كانت الشركة تعمل بأسلوب يقوده العرض بدون استجابة للسوق، وفي نفس الوقت، كان حجم العائلة أخذ في الكبر، وكان على الشركة أن تجد طريقا للتوسع المربح، وقد درس الرئيس التنفيذي شبكات التوزيع وأعاد تنشيطها، كما نظم خط الإنتاج، وأدخل برامج تدريب للعاملين، وكانت تلك الخطوات لازمة للحصول على رأس مال لتمويل توسع الشركة. وفي العام الأول، كان نظام العمليات الجديد صعب التنفيذ، غير أن الشركة لاقت زيادة في المبيعات قدرها 50% نتيجة لتحسن الأداء، وطوال تلك العملية، وضع الرئيس التنفيذي إطارا منظما للتواصل المفتوح والدائم مع المساهمين. وتدخل المساهمون جميعا بصورة مباشرة في القرارات الرئيسية، أو أبلغوا بها على الأقل، وبدون هذا التواصل المنظم ربما لم يكن باستطاعته الحصول على تأييد المساهمين في الموافقة على رؤية الشركة الجديدة، مما أدى في النهاية إلى نجاح الشركة الحالي.

2– أهمية التقرير السنوي في التواصل مع المساهمين:

منذ عام 2003، بدأت شركة أن سي أ– رويبة في نشر تقرير سنوي مما يسمح بالتواصل الواضح والفعال ما بين المساهمين، والعاملين، والمستثمرين، والعائلة. ولم يعد المساهمون الذين من العائلة في الغالب بحاجة للاستفسار عن الأرباح والخسائر أو ما تقوم الشركة به، فقد نشر كل شيء في التقرير السنوي، ولتشجيع تحمل المسؤولية، تحمل رئيس كل إدارة المسئولية عن إدارته أو إدراتها في التقرير السنوي، وقد تضمن أقساما عن التسويق والتمويل والبيئة. وكتب الرئيس التنفيذي مخلصا تنفيذيا لكافة الأقسام، وفي بداية كل عام قام الرئيس التنفيذي بإعداد رؤيته للعام التالي. وكان الخطاب الموجه إلى المدراء والمساهمين عبارة عن نظرة شاملة لكيفية رؤيته لأسلوب التشغيل في الشركة في العام القادم على المستويات الاستراتجية والتنظيمية والتشغيلية، وكذلك بالنسبة للمبيعات والأسهم والاتجاه الاستراتيجي، كما تضمنت الوثيقة التقييم لتوقعات العام السابق في مقابل النتائج الواقعية.

ويعتبر الأداء المالي والعمليات الراسخة من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار، غير أنه يلزم التواصل بشأن المعلومات الخاصة بالشركة بأسلوب واضح وشفاف يساعد الناس على تقدير وتقييم ما لدى الشركة، وفي ذلك الوقت، فأن سي أ– رويبة كانت من بين الشركات المحلية القليلة في الجزائر التي تصدر تقريرا سنويا، تضمن خطة الشركة التوسعية ورئتها وأرقام أرباحها وخسائرها، وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية. واستطاعت الشركة بصورة فريدة في السوق وبخطى سابقة لمنافسيها في مجال الشفافية أن تحظى بثقة المستثمرين وتجتذب استثمارات جديدة من خلال صندوق الاستثمار الخاص الإقليمي المعروف بإسم " إفريقيا إنفست " .

وأشار الرئيس التنفيذي أنه لم يكن باستطاعتنا أن ندير النمو السريع إذا لم نقم بتنفيذ سياسة حوكمة رشيدة للشركات ترتكز على الشفافية واستراتجية التواصل المنظم مع مختلف أصحاب المصالح بما فيهم العائلة.

عندما استثمر صندوق الاستثمار الخاص في عام 2005، طلب تغييرات جسيمة في حوكمة الشركة كأسلوب لحماية أمواله. وكما اتضح أن التغييرات كانت مربحة لجميع الأطراف، فقد أعطت التعديلات اللازمة للحوكمة " إفريقيا إنفست " ثقة أكبر في استثماره، بينما حسنت أن سي أ– رويبة من هيكلها الداخلي، وزادت ثقتها ووسعت رأس مالها، وعادت زيادة نمو الشركة بالنفع على كل من إفريقيا إنفست و أن سي أ– رويبة.

3–تسوية الخلافات:

في أية شركة ستكون هناك خلافات بين صناع القرار، غير أن حساسية العلاقات الشخصية في الشركات العائلية تضيف بعدا إضافيا، ويمكن أن تنشأ صراعات خطيرة، وأن تتخذ قرارات ليست هي الأنسب لصالح العمل، وفي أن سي أ، لم تتم معالجة غالبية خلافات العائلة كما ينبغي في اجتماعات المجلس، وكانت إجراءات قد وضعت للحد من الصراعات بتوثيق الوضع، وفي كل حالة من حالات الاختلاف على قضية ما، سجل الرئيس التنفيذي القضية والحل في خطاب رسمي. وأدت هذه الخطوة البسيطة إلى حل مشكلة من المشكلات الشائعة في العديد من الشركات (سواء العائلية أو غيرها)، وهي أن الاختلاف في وجه النظر ومرور الوقت يؤدي إلى الاختلاف في تذكر وقائع ما حدث بالفعل.

ولما كبرت العائلة فكر الرئيس التنفيذي في المرحلة التالية من الإستراتجية للشركة وهي أن تدرج في سوق الأوراق المالية وعرض من 20 إلى 25 % من رأس مالها للتداول، غير أنه لدخول سوق الأوراق المالية بنجاح، على الشركة أن تتمتع بثقة السوق، ولحسن الطالع ساعدت تحسينات حوكمة الشركات في الشركة، خاصة في مجال التقرير والشفافية، في هذه الخطوة التالية، وكان التواصل والنقاش المتواصل ما بين الأفراد العائلة من الضروري في أثناء تنفيذ التغييرات اللازمة لتسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية، واحتاج أفراد العائلة أن يدركوا محركات وآثار هذه القرارات، حيث كانت ستؤثر على خططهم في البقاء في الشركة أو الخروج منها، وللقيام بهذا بصورة منظمة، حيث كلف الرئيس التنفيذي شخصا من العائلة بمراجعة وتنسيق القرارات الرئيسية والخطط الإستراتجية مع بقية أفراد العائلة، ونشر المعلومات الأخرى المتعلقة بهذه العملية.

خلاصة:

ينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة، مدمرة للمجتمع، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالبا ما تجد طريقها إلى خارج البلد، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة . وان الفساد كالجرثومة الخبيثة تفترس الحكم الجيد وتقوض أركانه، وتدمر الشرعية السياسية، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية، بل يسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة. وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به، تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة، وعليه لابد من وضع قواعد ووسائل من شأنها أن تعالج الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى تغذية سياسات الحوكمة للشركات التي من شأنها أن تقضي على هذا الفساد.

المراجع المعتمدة:

1 -عدنان بن حيدر بن درويش. حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، القاهرة:2007، ص11.

2 -نفس المرجع، ص12.

3 -نفس المرجع ونفس الصفحة.

4 -نفس المرجع، ص13.

5 -راشيل بلاكمان، ترجمة (وجدي وهبه). حوكمت الشركات، انجلترا: روتس 10، 2006، ص3-68 .

6 -عباس حميد التميمي، ملتقى حول آليات الحوكمة ودرها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة،الأردن: 2008، ص3.

7 -نفس المرجع، ص4.

8 -نفس المرجع ونفس الصفحة.

9 -نفس المرجع، ص5.

10-عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص44-45.

11- نفس المرجع السابق، ص47.

12-نفس المرجع السابق، ص 48-50.

13- عباس حميد التميمي، مرجع سابق، ص5-11.

14- نفس المرجع السابق، ص12.

15- نفس المرجع السابق، ص13.

16- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص 132-137.

17- إصدار شركة أن سي أ- رويبة، 2011.

18- تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الكويت: 2011، ص 24-27.

تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية

ط. د فخاري فاروق أ. د سعيدي يحيى

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

إن تزايد حدة الأزمات البنكية جراء وجود قصور في تسيير المخاطر البنكية بشكل عام، وزيادة الخسائر المالية الناجمة عن المخاطر التشغيلية بشكل خاص، فرضت على هئية الإشراف والرقابة البنكية الدول والمعروفة بلجنة بازل الدولية القيام بإجراءات إحترازية لتسيير وتقليل تلك المخاطر.

يتناول هذا المقال التحليل النظري لمبادئ وأساليب تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك، وذلك طبقا لما جاء في مقررات لجنة بازل الدولية، حيث تم التطرق إلى التعديلات الأساسية التي قامت بها اللجنة على متطلبات كفاية رأس المال في الإتفاقية الثانية، وإلى المقاربات التي اقترحتها اللجنة في قياس المخاطر التشغيلية، إضافة إلى الإشارة على أهم التعديلات التي تخص تسيير المخاطر التشغيلية في اتفاقية بازل الثالثة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية، تسيير المخاطر التشغيلية، لجنة بازل الدولية.

Abstract :

The increasing number of banking crises due to the lack of management of bank risks in general and the increase in financial losses resulting from operational risks in particular have forced the International Banking Supervision Committee, known as the Basel International Committee, to take precautionary measures to manage and reduce these risks.

This paper deals with the theoretical analysis of the principles and methods of managing operational risks in banks according to the decisions of the Basel International Committee. The basic amendments of the Committee to the Capital Adequacy Requirements of the Second Agreement and to the approaches proposed by the Committee in measuring risk As well as reference to the most important changes related to the management of operational risks in Basel III.

Keywords: Operational risks, Operational risk management, Basel International Committee.

مقدمة:

إن تعقد طبيعة العمل البنكي وكثرة عملياته اليومية تجعله عرضة لواحدة من أهم المخاطر الموجودة في بيئة الأعمال البنكية، يتعلق الأمر بالمخاطر التشغيلية وما ينجر عنها من خسائر مالية ناتجة بالأساس عن أساليب الإحتيال وأو الزيادة في درجة الخطأ المهني داخل البنوك. إن هذا النوع من الخسائر الذي تتعرض له البنوك نتيجة المخاطر التشغيلية لا يؤثر فقط على أصل من أصولها الملموسة، بل يتجاوز ذلك بتأثيرها على كل من سمعة البنك ومركزها التنافسي مع البنوك الأخرى، إضافة إلى زيادة احتمالات انهيارها وعدم قدرتها على البقاء، خصوصا في الحالات التي يكون البنك فيها قد تعرض إلى خسائر بليغة.

من هذا المنطلق توجب على النظام المالي الدولي إنشاء قواعد الحيطة والحذر، خصوصا بعد تزايد حدة الأزمات البنكية والمالية، وعليه جاءت مقررات لجنة بازل الدولية بقواعد إحترازية تنظم عمل البنوك بشكل موحد عالميا في مجال تسيير المخاطر البنكية وفي اقتراح أساليب علمية مناسبة لتدنية المخاطر التشغيلية، وذلك من خلال التحديد الدقيق لطبيعة مخاطرها، ثم قياسها واتخاذ مجموعة المبادئ العلاجية للتحكم فيها والتقليل من حدتها.

إشكالية البحث: مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم المبادئ العامة والمعايير الإحترازية للجنة بازل الدولية في تسيير المخاطر التشغيلية والتحكم فيها على مستوى البنوك ؟

الإشكاليات الفرعية: من أجل الإجابة على إشكالية البحث سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم المخاطر التشغيلية في بيئة أعمال البنوك ؟
- ما هي أسس ومبادئ تسيير المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية ؟
- فيما تتمثل مقاربات قياس المخاطر التشغيلية للجنة بازل الدولية ؟

أهداف البحث: يحاول هذا البحث الوصول إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مفهوم المخاطر التشغيلية، ومحاولة الإحاطة بمسببات نشأتها.
- محاولة الإحاطة بأهم المبادئ العامة والقواعد الإحترازية التي جاءت بها لجنة بازل الدولية في تسيير مخاطر التشغيلية، وذلك من أجل رسم صورة عامة وواضحة عن المسار الدولي في مجال إدارة المخاطر البنكية ومواجهة الأزمات البنكية والمالية.
- محاولة الإحاطة بمقاربات قياس المخاطر التشغيلية، وإبراز دور الأساليب الكمية القياسية في تحديد درجة المخاطر التشغيلية، ومن ثم تصنيفها والعمل على تدنيتها.

خطة البحث: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر الآتية:

✓ المحور الأول: التحليل النظري للمخاطر التشغيلية في البنوك.

– أولا: ماهية المخاطر التشغيلية.

– ثانيا: أنواع المخاطر التشغيلية وعوامل نشأتها.

✓ المحور الثاني: تسيير المخاطر التشغيلية والتحكم فيها في البنوك.

– أولا: الأساليب الوقائية والرقابية للمخاطر التشغيلية.

– ثانيا: تسيير المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية

✓ المحور الثالث: مقاربات قياس المخاطر التشغيلية في البنوك.

– أولا: مقاربة المؤشر الأساسي.

– ثانيا: المقاربة المعيارية.

– ثالثا: مقاربة القياس المتقدمة.

المحور الأول: التحليل النظري للمخاطر التشغيلية في البنوك

أولا : ماهية المخاطر التشغيلية

1. تعريف المخاطر التشغيلية: يعرف محمد داود عثمان المخاطر التشغيلية "بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف في أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية". [lxxxv] كما يعرف البنك المركزي المصري المخاطر التشغيلية على أنها "الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية كل من الإجراءات

الداخلية، العنصر البشري والأنظمة لدى البنوك". [lxxxvi] وتعتبر لجنة بازل الدولية المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن فشل الأنظمة الداخلية أو الخارجية للبنك". [lxxxvii]

بالنظر إلى ما سبق يمكن استنتاج تعريف مخاطر التشغيل البنكية بأنها احتمال انحراف العائد البنكي، نتيجة تعرض البنك إلى خسائر مالية بسبب الأخطاء أو أساليب الإحتيال المهنية، أو فشل في الأنظمة التشغيلية.

2.خصائص المخاطر التشغيلية: للمخاطر التشغيلية عدة خصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية :[lxxxviii]

- الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان: وهذا يعني أن كل النشاطات البنكية تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر المتصلة بالنشاط البنكي.
- الخطر التشغيلي مستتر: وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة، فالخسائر الكبيرة أو حالات الإفلاس المسجلة هي في أغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين خطر القرض أو خطر السوق والخطر التشغيلي.
- الخطر التشغيلي داخلي: بمعنى أنه يحدث داخل البنك في ظروف خاصة وبيئة خاصة. فهو إذن خطر تحت الرقابة المباشرة للبنك على عكس مخاطر القرض والسوق اللذين يمكن أن يكونا خارجيين، أي يرجعان لأسباب خارجية (مثل إفلاس أحد العملاء أو تغيرات أسعار السوق) بعيدة عن نطاق الإشراف والرقابة المباشرة للبنك.
- الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه: فبعدما كان ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في نظام الرقابة، على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم فيها، أصبحت مؤخرا خسائر لا مفر منها بل يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال إخضاعها للقياس ووضع حد لها.

ثانيا: أنواع المخاطر التشغيلية وعوامل نشأتها

1. أنواع المخاطر التشغيلية: يمكن تصنيف أهم المخاطر التشغيلية في البنوك كالآتي:[lxxxix]

- المخاطر القانونية: وتغطي مشروعية العقود، والإجراءات القانونية أو القضائية التي نؤثر سلبا على عمليات المصرف.
- مخاطر العمليات والموارد: وهي المخاطر في مجالات مثل العقود والتوريد، تقدير الوقت، والتكاليف المادية.
- المخاطر التنظيمية: وتتعامل مع القواعد التنظيمية للمنظمة، الواجب إتباعها خلال العمليات العادية، كالتقارير ومعايير المحاسبة المالية.
- مخاطر الجريمة: العمليات الإجرامية التي يمكن ارتكابها ضد المنظمة، وأهمها:

✓ الإحتيال داخلي: كالسرقة، أو ما ينطوي على احتيال كأعمال التزوير.

✓ الإحتيال الخارجي: كأعمال السرقة والإحتيال التي يقوم بها طرف من خارج المنظمة.

2. عوامل نشأة المخاطر التشغيلية: نتيجة التطور المصرفي والأزمات التي حدثت تأكد ظهور مخاطر ذات أهمية إلى جانب مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي :[xc]

- إذا لم يتم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي، فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي.
- ينطوي النمو في التجارة الإلكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال، عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات أمن نظم الكمبيوتر).
- عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثاً على الاستمرار.
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة أنظمة المقاصة يفرض المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up Systèmes).

الشكل رقم (01): نشأة المخاطر التشغيلية في البنوك

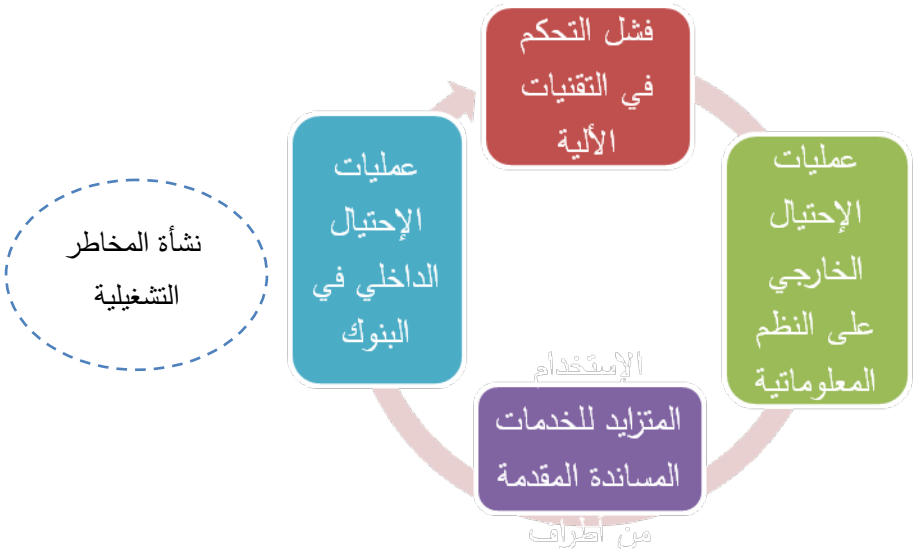

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع الآتي:

صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، ابوظبي ، 2004، ص 7.

المحور الثاني: تسيير المخاطر التشغيلية والتحكم فيها في البنوك

أولا: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر التشغيلية

1. الأساليب الوقائية ذات العلاقة بالموظفين: في هذا الإطار يجب اختيار الموظفين الأكفاء ذوي المهارة والخبرة والإبداع ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتنمية مهارات الموظفين عن طريق إدخالهم في دورات تدريبية مناسبة.[xci]

2. الأساليب الوقائية ذات العلاقة بتنظيم عملية الرقابة: فيما يتعلق بتنظيم عملية الرقابة فيجب:

- وضع برامج رقابية ذاتية وتطبيقها عن طريق تنفيذ العمل على مراحل يتولى كل مرحلة منها شخص مختلف.

- كما يجب وضع نظام جيد للتدقيق الداخلي وآخر للإجراءات التأديبية لمعالجة المخالفات بشكل حازم عند وقوعها وإبلاغ الموظفين به.[xcii]

ثانيا: تسيير المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية

1. مدخل نظري للجنة بازل الدولية: لقد ازدادت درجة تخوف الأسواق المالية العالمية، خصوصا بعد الإنهيارات التي شملت مجموعة كبيرة من البنوك في صيف 1974. بنك فرانكلان Franklin Bank، البنك البريطاني IBB ولويدز ليكانو بنك Lloyds Lugano، كل هذه البنوك تضررت بأشكال متفاوتة، إضافة إلى فشل العديد من الأسواق المالية التي كانت تنشط فيها تلك البنوك، بسبب أزمات عديدة من أمثلتها الأزمة البنكية الثانوية في بريطانيا سنة 1973. لقد كان السؤال الذي يطرح نفسه آن ذاك حول الجهة القادرة إلى إدارة كل هذه الأزمات ؟ خصوصا بعد انهيار أيضا بنك هيرستات الألماني Herstatt Bank سنة 1974.[xciii] في ظل تصاعد حدة تلك المخاطر المصرفية بدأت الدول الصناعية التفكير في البحث عن آليات لمواجهتها، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للدول للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وفي أول خطوة في هذا الإتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of Ten في نهاية 1974، بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية،[xciv] ومن هنا أتى اسمها الذي هو بالإنجليزية The Basel Committee On Banking Regulation and Supervisory Practices ولكنها تعرف باسم لجنة بازل أو تسمى باسم رئيسها الأول بيتر كوك وهو رئيس هيئة الرقابة المصرفية في إنجلترا، فيطلقون عليها اسم لجنة كوك ولكنها مشهورة أكثر باسم لجنة بازل. كانت لجنة بازل بطيئة نوعا ما في عملها حيث رفعت أول تقرير لها في العاشر من جانفي عام 1987 إلى مجلس محافظي البنوك المركزية. نشر التقرير ووزع على الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها من الدول وطلب من هذه الجماعات تقديم التوصيات والمقترحات إلى اللجنة خلال 6 شهور من تاريخ رفع التقرير. وفي شهر جويلية 1988، أقر مجلس محافظي البنوك المركزية تقرير لجنة بازل وسميت مقررات لجنة بازل وتعرف بالإنجليزية باسم Convergence of Capital Measurement and Capital International Standards. وأقر المجلس تطبيق تلك القرارات بالكامل في دول مجموعة العشرة بعد ثماني عشرة سنة من إنشاء اللجنة أي آخر عام 1992.[xcv]

2. تغطية المخاطر التشغيلية بحسب لجنة بازل الدولية: لقد ركزت مقررات بازل الأولى على نسبة معدل كفاية رأس المال بالتركيز على المخاطر الإئتمانية، غير أن اتفاقية بازل الثانية أضافت نوعين آخرين من المخاطر البنكية لتقوية متانة رأس المال الواجب الإحتفاظ به، يتعلق الأمر بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما اقترحت اللجنة مقاربات قياس المخاطر التشغيلية، وذلك في إطار تسييرها والتقليل من حدتها.

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم الابتكارات الجديدة لنسبة " ماك دنوث " فقبل اتفاقية بازل الثانية كانت البنوك تعمل بوجود المخاطر التشغيلية، لكن لم تكن مجبرة على وضع جزء من أموالها الخاصة لتغطية هذا النوع من المخاطر، وبالتالي تشكل المخاطر التشغيلية اليوم مصيرا (enjeu) ماليا كبيرا بالنسبة للبنوك، لذلك أقرت لجنة

بازل بضرورة تغطية هذه المخاطر وليس با لإعتماد فقط على تحسين الأداء على مستوى البنوك، وإنما أيضا يجب تخصيص جزء من الأموال الخاصة لتغطيتها.[xcvi]

ويحسب رأس المال وفقا لمفهوم الاتفاقية الثانية للجنة بازل كالآتي :

نسبة Mc Donoug = رأس المال الأساسي+ رأس المال التكميلي+ قروض مساندة لتغطية مخاطر السوق / 12(رأس مال تغطية المخاطر التشغيلية +رأس مال تغطية مخاط السوق)+ الأصول المرجحة RWA بالمخاطر الإئتمانية ≤ 8 %

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد وضعت ثلاث مقاربات لإحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية، وسيتم التطرق إليها بنوع من التفصيل في المحور الثالث.

3. المبادئ العامة والخاصة لمقررات بازل الثانية في التسيير السليم للمخاطر التشغيلية :[xcvii] حضيت عملية إدارة المخاطر التشغيلية التي تعترض البنوك باهتمام المنظمين والمراقبين الدوليين، وذلك من خلال التشريعات المصرفية التي سنت والمبادئ التي سطرت لضمان إدارة سليمة لهذه المخاطر. فمن خلال المبادئ العامة التي سنتها لجنة بازل II، والتي تشمل المبدأين الرابع عشر والخامس عشر، تقوم الإدارة السليمة لمخاطر التشغيل على الأسس التالية:

- وجود إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والإلتزام بها.
- إتباع سياسات محددة ودقيقة لإدارة المخاطر التشغيلية أو تخفيفها، وما يتطلب ذلك من ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطة وتحديد نطاق المسؤولية، والفصل بين الوظائف التي تنطوي على عقد الإلتزامات ومنح القروض.
- وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة.
- سن قواعد من شأنها أن ترفع المستوى الخلقي والمهني في القطاع وتمنع استخدام البنك لأعراض إجرامية سواء كان ذلك بشكل متعد أو غير متعمد.
- وجود تسهيلات في مواقع بعيدة للحماية من الأحداث الطارئة.

أما فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل حسب ما تضمنته مقررات بازل II، فتتمثل فيما يلي:

- خلق بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل: وهذا من خلال معرفة وتحديد الملامح الأساسية لمخاطر التشغيل كصنف مختلف عن المخاطر المالية، وضرورة إدارتها وفق مبادئ تحدد كيفية تقييمها والتقليل منها والتحكم فيها. وهذا يتطلب من مجلس إدارة البنك تحديد دقيق للمسؤوليات ونطاق الإشراف والمتابعة. كما أن الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن تطوير السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل في كل خدمات ومنتجات ونشاطات وعمليات وأنظمة البنك.

- تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية: من الضروري أن تتوفر جميع البنوك، بغض النظر عن حجمها، على إطار فعال يضطلع بمهمة تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل، كجزء من خطتها الإجمالية لإدارة المخاطر. كما يجب عل السلطات الرقابية أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بإجراء تقييم دوري ومستقل لسياسات البنك وإجراءاته فيما يخص مخاطر التشغيل، والتأكد من توافر آليات إعداد التقارير بشكل ملائم بما يتيح لها فرصة الإطلاع المسبق والدائم على كل مستجدات البنوك.
- تفعيل دور الإفصاح: نص المبدأ العاشر من المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة لمخاطر التشغيل بالبنوك على ضرورة توفير البنوك إفصاحا عاما وكافيا من أجل إتاحة الفرصة أمام المشاركين في السوق لتقييم أساليبها في مجال إدارة مخاطر التشغيل.

4. **المتطلبات الإحترازية لمعالجة المخاطر التشغيلية وفقا لمقترحات بازل الثالثة :** لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى التفكير في إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف، والتي تعرف باسم قواعد (بازل II) وصولا لإقتراح قواعد جديدة هي (بازل III)، والتي تهدف إلى تجنب وقوع الأزمة المالية التي حدثت عام 2008[34] وبناءا على توجيهات الدول العشرين (G20) في سبتمبر 2009 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 2010/09/12 سميت بمعايير بازل 3 "دعائم الصد"، والتي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019.[xcviii] و بالرغم من تسميتها باتفاقية بازل III إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل II، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل III فترة زمنية تمتد من عام 2012 ولغاية عام 2019 للإلتزام بمقررات بازل III.[xcix]

أما فيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة لتسيير المخاطر التشغيلية، فقد أبقت لجنة بازل على ذات الأساليب المقترحة لقياس وتقدير المخاطر العملياتية للمؤسسة البنكية، لكنها توصي في المرحلة الراهنة البنوك باستلهام مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر العملياتية وتحقيق الرقابة عليها المتضمنة في الإطار المقترح في جوان 2011، وهي إحدى عشرة مبدءا، لتطوير منظومة إدارة المخاطر العملياتية من أجل ضمان حساسية أكبر إلى هذا الصنف ومن ثم تخصيص الأموال الخاصة الرقابية بدقة عالية كذا اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بالسيطرة والتقليل.[c] *

المحور الثالث: مقاربات قياس المخاطر التشغيلية في البنوك

أولا: مقاربة المؤشر الأساسي

1. مدخل نظري لمقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicateur Approach: يعتبر هذا المدخل الأبسط فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل، إذ يتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جزافيا، حيث يقوم هذا الأسلوب على الإحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها α من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة.[ci]

2. الشكل الرياضي لمقاربة المؤشر الأساسي: واعتمادا على ما سبق فإن متطلبات رأسمال تحتسب بناء على مؤشر واحد وهو الدخل الإجمالي وهذا وفقا للعلاقة التالية:

$$Kbia = [\sum (GL_{1....n} \times \alpha)]/ n$$

حيث:

-Kbia: متطلبات رأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي؛

-GL: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب، GL= دخل الفائدة الصافي + الدخل الناتج من نشاطات الإستغلال الخالي من الفائدة؛

- α: عامل ثابت يساوي 15%؛

-N: عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن الثلاث الأخيرة؛

- i=1,2..n.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الإحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا. وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لإحتساب المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها والتي لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا. ويعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعا نظرا لسهولته وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه،إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظرا لكون النسبة الثابتة α واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في الأسلوب الثاني.[cii]

[iii] تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في إحتساب متطلبات رأس المال: **The Standardised Approach. المقاربة المعيارية3**

لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيثيتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي) وفقاً للجدول التالي:Business Lines) وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (Business Units)

الجدول رقم (01) : نسب معاملات ßوالنشاطات البنكية

وحدات العمل البنكية	المنتجات البنكية	المؤشر Indicator	معدل رأس المال
الإستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	$ß_1$ = 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$ß_2$ = 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات البنكية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$ß_3$ = 12%
	الخدمات البنكية التجارية	الدخل الإجمالي	$ß_4$ = 15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$ß_5$= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$ß_6$= 15%
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$ß_7$ =12%
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$ß_8$ = 12%

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على المرجع الآتي:

نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص 17.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجه ة المخاطر التشغيلية.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:[civ]

$$K_{TSA} = \frac{\sum_{j=1}^{3} \max\left\{\sum_{k=1}^{8} GIjk \times \beta k,\ 0\right\}}{3}$$

حيث أن:[cv]

K_{TSA}: متطلبات رأس المال؛

GI: الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية؛

ß: النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محدد لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وتجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالباً (خسارة) وهذا سيؤدي الى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضاً، ولكن بما انه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجباً. أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الإحتساب.

3. مقاربة القياس المتقدم Advanced Measurement Approach (AMA) : تبعا لهذا الأسلوب تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأسمال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية للدولة، ما يسمح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير المتشددة، باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأسمال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، ولكي يسمح للبنك باستخدام مقاربة القياس المتقدم يجب توافر المعايير التالية:

- معايير عامة : وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة، وتوفر مصادر ومعلومات كافية؛
- معايير وصفية: دور متميز لمجلس الإدارة، وجود وحدة إدارة المخاطر التشغيلية، تقديم تقارير داخلية والالتزام، بالإضافة إلى تحليل السيناريوهات؛
- معايير كمية: الموازنة مع التعريف، واستخدام برامج للاختبارات، وجمع المعلومات وتحليلها. [cvi]

ويتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل في هذا الأسلوب كما يلي:[cvii]

- تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر Exposure Indicator (EI) لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية، وتتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافئات، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية للأصول المادية.

- تجميع بيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية Loss Event، كالإحتيال الداخلي، والإحتيال الخارجي، وممارسة العمالة، وأمن أماكن العمل.
- يتم حساب احتمال خسائر الحدث Probability of loss Event (PE) والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث Loss Given Event (LGD) من خلال البيانات التاريخية المتوافرة لدى البنك.
- تتحدد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب LGE، PE، EI كما يلي:

$$EL_{ij} = PE_{ij} \times LGE_{ij} \times EL_{ij}$$

حيث i: خط العمل، و j: الحدث المسبب للخطر.

- يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة، من خلال ضرب الخسائر المتوقعة EI في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية.
- و أخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل في إجمالي متطلبات رأس المال KAMA لكافة خطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$KAMA = \sum EL \quad Ij,\ i = 1 \ldots 8,\ j = 1..7$$

الخاتمة:

تعتبر عملية تسيير المخطر التشغيلية من المواضيع المستحدثة الإهتمام في مجال تسيير المخاطر البنكية، خصوصا بعد تطرق لجنة بازل الدولية إلى المخاطر التشغيلية فقط في اتفاقيتها الثانية والثالثة. وكنتيجة لعرقلة السير الجيد لعمل النظام البنكي جراء تحملها لجزء كبير من الخسائر المالية الناجمة عن المخاطر التشغيلية، عززت لجنة بازل الشروط اللازمة لمعدل كفاية رأس المال، كما قامت باستحداث ثلاث مقاربات لقياس وتحديد المخاطر التشغيلية، يتعلق الأمر بمقاربة المؤشر الأساسي، المقاربة المعيارية ومقاربة القياس المتقدم، كما قامت اللجنة بإضافة مبادئ خاصة بتطبيق عمليات الرقابة السليمة على المخاطر التشغيلية في اتفاقيتها الثالثة، ضمن الإطار المتقرح في جوان 2011.

النتائج: من خلال البحث في الموضوع تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تعتبر المخاطر التشغيلية واحدة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار البنك وحدوث أزمات بنكية.
- منحت لجنة بازل الدولية أهمية كبيرة لمبادئ تسيير المخاطر التشغيلية في مقرراتها الثانية ثم الثالثة، بعد أن أهملتها في الأولى.
- يمكن للبنوك التحكم في المخاطر التشغيلية، والتقليل من حدتها، إذا ما قامت بانتهاج المبادئ الجيدة في تحديد، قياس ومعالجة المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية.

الإقتراحات: يمكن تقديم الإقتراحات الآتية:

- ضرورة التحديث المستمر لأساليب تسيير المخاطر التشغيلية، إضافة إلى تبسيط أساليب قياسها وفقا لطبيعة سياسة عمل كل بنك.

- استحداث خلية خاصة بتسيير المخاطر التشغيلية والوقاية منها داخل الهيكل التنظيم ي العام للبنوك، وضرورة تماشيها مع مقررات لجنة بازل الدولية.

[lxxxv]- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2013 ص 221.

[lxxxvi]– البنك المركزي المصري، **متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل** ، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، 2009، ص 1 .

[lxxxvii] - Basel Committee on Banking Supervision, **Operational Risk** , Bank for International settlements, Basel, Switzeland, 2001, p2.

[lxxxviii]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014. نقلا عن :

-Antoine Sardi, **Audit et Contrôle Interne Bancaire**, AFGES Edition, Paris, p.p. 310-311, 2002.

[lxxxix]– عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والإنهيار المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، بغداد ، العراق، 2014، ص 88.

[xc]– صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، ابوظبي ، 2004، ص 7.

[xci]– زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإئتمان** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص215.

[xcii]– المرجع نفسه، ص 216.

[xciii] - Emmanuel Mourlon Druol, **'Trust is good, control is better' The 1974 Herstatt-Bank crisis and its implications for international regulatory reform**, Taylor and Francis, Business History, England, 2015, p2.

[xciv]- فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص72.

[xcv]– زياد رمضان، محفوظ جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص197.

[xcvi]- سمير آيت عكاش ، **مخاطر التشغيل ومعايير لجنة بازل– 3–**، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية–الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015، غرداية ، الجزائر، ص14.

[xcvii]– حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص–ص 201–202. نقلا عن :

-Basel Committee on Banquing-Supervision, **International Covergence of Capital Measurement and Capital Standars**, Bank for International settlements, Basel, Switzeland,2004, p.p 140-150.

[xcviii]- سمير آيت عكاش، **البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لحنة بازل– 3–** ، المؤتمر العالمي العاشر للإقتصاد والتمويل الإسلامي"الجوانب المؤسسية للإصلاحات الإقتصادية والنقدية والمالية"، جامعة محمد بن خليفة، 25 و23 مارس 2015، الدوحة، قطر، ص 17.

[xcix]– فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن 2012، ص2.

[c]– حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل الدولية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 167.

[*]– للإطلاع أكثر على كل المبادئ التي تحتويها مقررات بازل الثالثة حول التسيير العام للمخاطر التشغيلية ، يمكن الإطلاع على :

- Basel Committee on banking -Supervision, **Principles for the Sound Management of Operational Risk**, Bank for International settlements, Basel, Switzeland, 2011.

[ci]- فائزة لعراف ، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[cii]– **المرجع نفسه**، ص 130.

[ciii]– نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص 17.

[civ] -ANNAS S. And Other, **Operational Risk- A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and Analysis** , John Wiley & Sons, New Jersey, United States of America, 2007, p 42.

[cv]-نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17.

[cvi]– أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، **دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 272.

[cvii]– فائزة لعراف، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الحزائر، 2011، ص–ص 192–193. نقلا عن :

- Basel Committee on Banking Supervision, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, op-cit**, p144.

أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي

-دراسة مقارنة IAS 17 و SCF و IFRS 16-

ميمون إيمان /طالبة دكتواره بجامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم.

أ.د بشوندة رفيق / أستاذ التعليم العالي بجامعة جيلالي ليابس- بلعباس.

لاخ ش:

نتيجة للتطور الكبير في النشاط الاقتصادي حظيت عقود الإيجار باهتمام كبير خاصة في مجال تأجير الأصول الثابتة والأصول الإنتاجية، ذلك لارتفاع تكلفة شرائها وارتفاع حجم المخاطر المرتبطة بالتقادم التكنولوجي. تهدف هذه الورقة الى استعراض المعالجة المحاسبية ومقارنة طرق القياس المحاسبي لعقود الايجار عند المستأجر، حسب كل من IAS 17 و SCF و IFRS 16 باستعمال المنهج المقارن والمنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج.

من أهم النتائج ضرورة مواكبة التطورات في المجال المحاسبي حسب IFRS16 خاصة بعد معرفة أن المعلومات المقدمة للمستخدمين حول التزامات عقود الايجار في القوائم المالية حسب IAS 17 تفتقر للشفافية، وجعله حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية وتسهيل التداول به، وإيجاد نظام لتشجيع التعامل بتأجير التمويلي يساعد على تطبيق المعيار الجديد.

ك ك ل ك ف ئ ج ب: عقود الايجار، IAS 17، عقود الايجار في SCF، IFRS 16.

Abstract :

As a result of the development in economic activity, leasing had an interest particularly in leasing assets and productive fixe assets, because of the high purchase cost and highe risks associated to the technological prescription. This paper aims to review the accounting treatment and comparing the accounting measurement methods for leasing at lessee according to the IAS 17 & SCF & IFRS 16, using the comparative method and deductive method in finding conclusions.

One of the most important finding is that development in the accounting field must be by IFRS16, especially after finding out that the information provided to users about obligations of leases in financial statements according to IAS 17 lacks transparency, bring it in use by entities concerned, and create a system to encourage leasing deal that facilitate applying the new standard.

***Key words*:** leases, IAS 17, leases in the FAS (i.e SCF), IFRS 16.

مقدمة :

اتسع نشاط التعامل بعقود الإيجار وأصبح مجالاً هاماً من مجالات الاستثمار خلال الثلاثة عقود الأخيرة، نظراً لما تتضمنه تلك العقود من مزايا متعددة لطرفي العقد (المستأجر، المؤجر) خاصة في مجال تأجير الأصول الثابتة والأصول الإنتاجية، ذلك لارتفاع تكلفة شرائها وارتفاع حجم المخاطر المرتبطة بالتقادم التكنولوجي، ونتيجة لهذا التطور تعددت أنواع ومسميات وطبيعة تلك العقود تبعاً لشروط الاتفاق الذي يتم بين طرفيها، وتمشياً مع تلك التطورات أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC المعيار IAS 17 في عام 1982 ثم اصدار المعيار الجديد IFRS 16 من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في عام 2016، لتنظيم العقود وذلك بما يحقق التكييف الشرعي الصحيح ويضمن سلامة الاتساق والالتزام بمعايير القياس المحاسبي والمبادئ المحاسبية بالنسبة لطرفي العقد وإعداد قوائم مالية تعكس صورة عادلة تتفق مع الفكر المحاسبي.

الأهداف: تهدف هذه الورقة الى استعراض المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر، ومقارنة طرق القياس المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن كل من IASC و IASB وعن المجلس المحاسبي الوطني من خلال النظام المحاسبي المالي–FAS–.

الإشكالية تتمثل في: كيف تتم المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب المعيار المحاسبي الجديد IFRS 16 عند المستأجر؟ وما أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب FAS عند المستأجر وفق IFRS 16؟.

فرضية البحث: تضفي المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في FAS وفق المعيار المحاسبي الجديد IFRS 16 شفافية أكبر للقوائم المالية ومميزات ذات أهمية تفيد مستخدمين القوائم المالية من مستثمرين ومحللين وغيرهم.

مناهج البحث: اتبعنا منهجاً يجمع بين المنهج المقارن لمقارنة طرق القياس المحاسبي المختلفة لعقود الإيجار عند المستأجر، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج.

خطة البحث: هذه الورقة تخص استجار الأصول العينية والمعنوية ولا تخص الأصول المالية ولا تتضمن حالات أخرى كحالة اعادة البيع أو محاسبة التغيرات بعد تعديل العقد أو تأثير محاسبة الضرائب عليها لهذا سنتطرق في هذا البحث الى النقاط التالية:

- المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعقد الإيجار: من خلال التعريف بعقد الايجار وأصنافه والاصلاحات التي مرت بها المعايير المحاسبية الدولية الخاصة به.
- مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الايجار حسب IAS 17 و FAS: من خلال كشف أهم نقاط التوافق والاختلاف بين المعيار الدولي والنظام لمحاسبي المالي وخاصة في المعالجة المحاسبية لكل أصناف عقد الايجار عند المستأجر.
- الفرق بين IAS 17 و IFRS 16: من خلال عرض التعديلات التي جاء بها المعيار الجديد IFRS16 وكشف نقاط التوافق والاختلاف في تصنيف عقود الايجار ومبادئ وقواعد تسجيل المستأجر للاصل المستأجر والتزاماته في قوائمة المالية.

- الآثار المتوقعة من تطبيق IFRS 16 على القوائم المالية وتحليلها: أي أثره على الميزانية وقائمة الدخل وجدول تدفقات النقدية للمستأجر والنسب المالية، موضحا بحالة دراسية لقوائم مالية لشركة طيران.
- فوائد تطبيق IFRS 16 بالنسبة للمحللين، المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية.
- أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في FAS حسب IFRS 16.

I. المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعقد الإيجار:

حيث يعرف هذا الأخير باتفاق ينقل بموجبه المؤجر حق استخدام الأصل، مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر، وهذا حسب تعريف المعيار IAS 17 المتعلق بمحاسبة عقد الايجار وتم نشره في عام 1982، وطرأت عليه تعديلات عام 1997 ثم نهاية 2003[cviii]، حيث بين أن عقد الايجار مشابه اقتصاديا لشراء الأصول المؤجرة، وصنف عقد الايجار الى صنفين:

1- عقد الايجار التمويلي الذي يتمثل في العقد الذي يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات الصلة بملكية الأصل الى المستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويليها.

2- عقد الايجار التشغيلي أو البسيط يتمثل في كل عقد ايجار آخر غير التمويلي [cix]. وهذا التصنيف يعتمد على مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر.

في عام 2005، لجنة الاوراق المالية والبورصات SEC[cx] والمستثمرين وغيرهم صرحوا بوجود افتقار للشفافية في المعلومات حول التزامات عقود الايجار، بسبب عدم الابلاغ عن معظم معاملات التأجير في الميزانية – أي خارج الميزانية مثل عقود الخدمة محاسبيا كنفقات الاستئجار، بمعنى آخر عدم وضوح الصورة الكاملة للوضعية المالية للشركة، للمستثمرين والمحللين ،كما كانت تتم المقارنة بين الشركات التي تقترض لشراء الأصول مع تلك التي تؤجر الأصول دون اجراء تعديلات بشكل صحيح. وكرد فعل على هذه التصريحات بدأ IASB و FASB مشروعا مشتركا لتطوير وتحسين المعالجة المحاسبية لعقود الايجار، بهدف الوصول الى التمثيل الصادق لأصول وخصوم المستأجر، تعزيز عمليات الافصاح وتوفير المزيد من الشفافية للرافعة المالية ورأس المال الموظف من المستأجر.

و عليه أهم أسباب إصدار معيار جديد – IFRS 16– تتمثل في:

- أهمية التأجير التمويلي بإعتباره وسيلة للوصول الى الأصول، الحصول على تمويل والحد من تعرض الشركة لمخاطر امتلاك الأصول. بل أصبحت أكثر التقنيات التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسات في بعض الدول، وقد أطلق على هذا النوع من العقود عدة أسماء، فمنها الأنجلوساكسونية، وقد سماها المشرع Crédit-bail، و أخرى لاتينية في صورة Factoring contract وLeasing contract، أما المشرع الجزائري أطلق عليه بعقود تأجير مقرونة بحق خيار الشراء أو مصطلح الاعتماد الايجاري.
- فشل IAS 17 في الوفاء باحتياجات مستخدمي البيانات المالية؛

- القضاء على التمويل من خارج الميزانية العمومية، وإلغاء اخفاء بعض الالتزامات الخاصة بعقود الايجار التشغيلي عن مستخدمي القوائم المالية.

تم اصدار المعيار الجديد IFRS 16 في جانفي 2016، ينص على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار لكلا الطرفين للعقد – أي العميل " المستأجر"، والمرود " المؤجر"– ويطبق ابتداءا من الفاتح جانفي 2019، استثناءا يمكن تطبيقه قبل التاريخ الفعلي للتنفيذ فقط إذا كانت المؤسسة تطبق IFRS 15 " الايرادات عن العقود المبرمة مع الزبائن"، بهدف تحسين فعالية الافصاح عن عقود الايجار وعملية تقديم التقارير المالية من الايجارات، حيث يوفر معلومات موجهة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير الايجارات على الأداء المالي، المركز المالي والتدفقات النقدية للكيان[cxi]. يطبق هذا المعيار فقط على عقود الايجار ويحل محل IAS 17 " الايجارات" والتفسيرات ذات الصلة (IFRIC 4، SIC-15، SIC 27).

حيث اهتم IASB بالعناصر التالية: تعريف عقد الايجار، الاعتراف بالأصول والخصوم، التسجيل محاسبي لعقد الايجار –المستأجر، الاعتراف بالإعفاءات، فصل عناصر التأجير عن الخدمات، القياس، افصاح المستأجر، انتقال المستأجر الى المعيار IFRS 16، محاسبة المؤجر.

II. مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الايجار حسب IAS 17 و FAS:

اتضح لنا من خلال دراسة المعيار IAS 17 الصادر عن IASB و ما جاء به النظام المحاسبي المالي أهم نقاط التوافق والاختلاف التالية:

1- نقاط التوافق:

- احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني عند المعالجة المحاسبية لعقد الايجار؛
- احترام معايير التفرقة بين عقد الايجار التمويلي وعقد الايجار التشغيلي حسب ما جاء به IAS 17؛
- تحديد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود الايجار؛
- الالتزام بإظهار عمليات الايجار الخاصة بعقد الايجار التمويلي في الميزانية العمومية للمستأجر كأصل بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الادنى لدفعات الايجار أيهما أقل في تاريخ بدء العقد، وادراج التزام دفع الايجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية، بحيث عدم إظهار هذه العمليات في الموارد الاقتصادية ومستوى الالتزامات للمنشأة تكون قد ظهرت بأقل من حقيقتها وبذلك تشوه النسب المالية[cxii]؛
- الأصل المستأجر– في عقد الايجار التمويلي– موضع اهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات، وإذا لم يكن هناك تأكيد بأن يعدو المستأجر ملكا للأصل عند نهاية عقد الايجار يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الايجار أو عمره النافع أيهما أقصر[cxiii].

2- نقاط الاختلاف:

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي الى نطاق تطبيق محاسبة عقود الايجار على عكس IAS 17؛
- لم يعالج IAS 17 المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقد الايجار في نهاية العقد؛

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي لأي من متطلبات العرض والإعتراف لعمليات الإعتماد الإيجاري؛

3- التسجيل المحاسبي لعقود الايجار حسب FAS و IAS17:

أ- الايجار التشغيلي:

- يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بموجب عقد الايجار البسيط كمصروف في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أخر يمثل النمط الزمني لمنفعة المستخدم؛
- يتم تسجيل عقد هذا الإيجار في الأعباء في حسابات النتيجة على أساس خطي خلال مدة القرض إلا إذا كان هناك أساس آخر يمثل التدرج عبر الزمن للمزايا التي يستفيد بها المستخدم.

- وتقيد التسجيلات المحاسبية الخاصة به – سداد دفعات الايجار- باستعمال مدونة حسابات FAS كالتالي :

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	N	مدين	دائن
613		ايجارات	xxx	
442		ضرائب الدولة	xxx	
		النقديات		xxxxxx
	5x			

ب- **ايجار تمويلي:** تكون المعالجة المحاسبية باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: حساب معدل الفائدة الضمني بالمعادلة التالية:

$$valeur\ de\ bien = \sum_{t=1}^{n} \frac{loyer}{(1+i)^t} + \frac{valeur\ résiduelle}{(1+i)^n}$$

الخطوة الثانية: تحيين المدفوعات الدنيا بمعدل الفائدة الضمني

$$\min paiments = \sum_{t=1}^{n} \frac{loyer}{(1+i)^t} + \frac{valeur\ résiduelle}{(1+i)^n}$$

الخطوة الثالثة: إعداد جدول استهلاك الإيجار التمويلي كمايلي:

الخطوة الرابعة: التسجيل المحاسبي.

- إثبات الأصل ضمن أصول المؤسسة وفقا للقيد التالي:

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	N	مدين	دائن
xx2		التثبيت	xxx	
	167	الديون المترتبة عن عقد الايجار		xxx

- تسديد دفعة الايجار

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	N/12/31	مدين	دائن
167		الديون المترتبة عن عقد الايجار	xxx	
661		أعباء الفوائد	xxx	
	x5	النقديات		xxx

هـ

تلاك الأصل المستأجر:

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	N/12/31	مدين	دائن

x68		مخصصات الاهتلاك	xxx	
	x28	اهتلاك التثبيت		xxx

III. الفرق بين IAS 17 و IFRS 16:

أكبر تغيير تضمن في محاسبة عقود الايجار في المعيار الجديد عند محاسبة المستأجر، حيث تم إلغاء تصنيف عقد الايجار و نص على نموذج محاسبة واحد لعقد الايجار للمستأجرين، من خلال اعتراف المستأجر بالأصل في عقد الايجار التشغيلي والذي يسجل خارج الميزانية والالتزامات المقابلة لها في قوائمه المالية بالإضافة الى أي تكاليف مباشرة أولية التي يتكبدها، ويجوز اهتلاك الأصول خلال فترة الايجار وهذا مشابه للمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي فيIAS17، كما جاء بمعايير قياسية جديدة فيما يتعلق بالفصل بين عقد ايجار أو عقد خدمة وهذا ما لم يتطرق اليه IAS 17، أي بالنسبة لهذا الأخير لا يهم إذا كان عقد ايجار تشغيلي أو عقد خدمات باعتبارهما كمصروفات بسيطة في الربح أو الخسارة، مع الاشارة الى أن عقود الايجار التي جاء بها IAS 17 يستمر العمل بها تحت المعيار IFRS 16 باستثناء عقود الايجار التالية[cxiv]:

- قصيرة الأجل أي عقد لمدة أقل من 12 شهر؛
- عقود ايجار لأصول ذات قيمة منخفضة (مثل: عقد ايجار جهاز كمبيوتر شخصي).

ويتم التسجيل حسب المعيار الجديد كما يلي[cxv]:

- الاعتراف والقياس الاولي للأصل: في بداية عقد الايجار يتم الاعتراف بالأصل المستأجر بقيمة التكلفة التي تتوافق مع مجموع مايلي:

- القيمة الأولية للدين – عقد الايجار: في تاريخ بداية عقد الايجار تقدم الالتزامات المرتبطة بالعقد على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتبقية للمؤجر أي:
  - دفع مبالغ ثابتة؛
  - المدفوعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل مثلا: متصلة بمؤشرات اسعار الاستهلاك ومعدل الفائدة؛
  - المدفوعات على المستأجر بموجب ضمان القيمة المتبقية سعر ممارسة خيار الشراء إذا وجد احتمال ممارسة المستأجر هذا الخيار؛
  - العقوبات التي تدفع في حالة ممارسة خيار انهاء العقد.
- المبلغ المدفوع للمؤجر قبل الشروع في العقد بالإضافة الى خصم المدفوعات المتلقاة من المؤجر لحث المستأجر على التعاقد؛
- التكاليف المباشرة الأولية التي يتحملها المستأجر؛
- تكاليف خاصة بالأصل مثلا: نقل الأصل، تهيئة الموقع للأصل...الخ.

- الاعتراف اللاحق للأصل : بعد الاعتراف الأولي يتم تقييم وفقا لنموذج التكلفة الذي ينطوي على الاعتراف بالاهتلاك.
- الاعتراف اللاحق للدين: يتم تقييمه على أساس اطفاء التكلفة بسعر الفائدة الفعلي كما في IAS 17.

IV. الآثار المتوقعة من تطبيق IFRS 16 على القوائم المالية وتحليلها[cxvi]:

يتوقع من تطبيق IFRS 16 تحسين كبير في المعلومات المقدمة للمستخدمين البيانات المالية من خلال:

- تقليل الحاجة بالنسبة للمستخدمين والمحللين الى ادخال تعديلات على المبالغ التي يصرح بها المستأجر؛
- تحسين امكانية المقارنة بين الشركات التي تؤجر الأصول والشركات التي تقترض لشرائها؛
- تقديم معلومات شفافة حول عقود ايجار لجميع المشاركين في السوق.

1- آثاره على الميزانية: الافصاح عن الاصل يكون بشكل منفصل عن الأصول الأخرى أو في الملحق وإذا اختار المستأجر ادراج الأصل في الميزانية فإنه يجب:

- ادراج الاصل المستأجر في أصول الميزانية كأنه مملوك للمستأجر؛
- الاشارة في عقد الايجار موقع الاصل وحقوقه في الميزانية.

بالتالي يتمثل تأثير IFRS 16 على الميزانية عن طريق الزيادة في ايجار الاصول وخصومه وانخفاض حقوق الملكية –رأس المال– لأن انخفاض القيمة الدفترية لأصل الايجار يكون بوتيرة أسرع من التزامات الإيجار، لأن الأصل يهتلك حسب الاهتلاك الخطي أما الالتزام فينخفض بقيمة دفعات الايجار ويرتفع بمبلغ الفائدة الذي يتناقص مع طول حياة الأصل وبالتالي يؤثر على انخفاض الحقوق الملكية كما هو موضّح في قائمة ميزانية شركة طيران التي تبين أثر تغير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب IAS 17 و IFRS16 [cxvii]:

الميزانية	IAS 17	IFRS 16
الممتلكات، المصانع والمعدات	27 886	27 886
الأصول المستأجرة	12 030	25 430
أخرى	9 114	8 952
مجموع الأصول غير الجارية	49 030	62 268
مجموع الأصول الجارية	21 152	21 152
مجموع الأصول	70 182	83 420
القروض	9 430	943
الخصوم المستأجرة	10 516	25 277
الخصوم أخرى	37 818	34 818
مجموع الخصوم	54 764	69 525

رأس المال	15 418	13 895
مجموع الخصوم ورأس المال	70 180	83 420

2- الآثار على بيان الدخل: يتطلب IFRS 16 خلافا لـ IAS 17 الاعتراف بالفائدة بشكل منفصل عن الاهتلاك حيث يدرج حساب الفائدة كجزء من التكاليف أما الاهتلاك فيدرج ضمن بند اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، لأن IASB يرى أن فصل اهتلاك أصول الايجار وفائدة خصوم الايجار في بيان الدخل للشركة يوفر معلومات هامة للمستثمرين والمحللين.

يعتبر EBITDA[cxviii] و الربح قبل الفائدة والضرائب مقياسين للربح الذي يستخدم من طرف المستثمرين والمحللين في تقييم التأثير المالي وتقييم أداء الشركة، لهذا يتوقع IASB من تطبيق المعيار الجديد ارتفاع الأرباح قبل الفوائد مثل الارباح التشغيلية لأنه يعتبر معدل الفائدة الضمني لأقساط الايجار كجزء من التكاليف المالية على عكس المعيار IAS 17 الذي يدرج تكاليف الايجار في التكاليف التشغيلية، كما أن حجم الزيادة في الارباح التشغيلية والتكاليف المالية يعتمد على أهمية التأجير للشركة وطول عقود الايجار وأسعار الفائدة المطبقة، وارتفاع EBITDA لأنه لا يتضمن تكاليف الايجار بالمقارنة مع المعيار القديم -كما هو موضح قائمة الدخل لشركة طيران التي تبين أثر تغير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب IAS 17 و IFRS16 [cxix]:

بيان الدخل	IAS17	IFRS16
الايردات المختلفة	67 272	67 272
تكاليف الاستغلال (خارج الخسائر والاهتلاكات)	(60 893)	(58 340)
الأرباح قبل احتساب الفوائد والضريبة والاستهلاك والاطفاءات. (EBITDA)	6 379	8 932
الخسائر و الاهتلاكات	(3 908)	(5 674)
النتيجة العملياتية	2 471	3 258
التكاليف المالية الصافية	(865)	(1 656)
النتيجة قبل الضرائب	1 606	1 602
الضرائب على الدخل	(285)	(285)
نتيجة الصافية للسنة المالية	1 321	1 317

3 - آثاره على جدول تدفقات النقدية: يفصح المستأجر في جدول التدفقات النقدية العناصر التالية:

- تسديد الديون المتعلقة بالايجارات في التدفقات المالية؛
- مدفوعات الفائدة الخاصة بالايجار؛

- المدفوعات الخاصة بالايجارات قصيرة الأجل أو ذات القيمة المنخفضة.

لا تؤدي التغيرات في السياسات المحاسبية تغيرات في مبلغ الاجمالي للتدفقات النقدية بين الأطراف في عقد الايجار إلا أنه من المتوقع يكون له تأثير في عرض التدفقات النقدية أي الحد من التدفقات النقدية التشغيلية مع الزيادة مقابلة في التدفقات النقدية المالية حيث التسديدات الرئيسية لجميع التزامات الايجار ومدفوعات الفائدة تدرج في أنشطة التمويلية – كما هو موضح قائمة الدخل لشركة طيران التي تبين أثر تغير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب IAS 17 و IFRS16 [cxx]:

جدول التدفقات النقدية	IAS17	IFRS16
الانشطة العملياتية	**6 265**	**8 026**
أنشطة الاستثمار	**(5 190)**	**(5 190)**
أنشطة التمويل	**(851)**	**(2 612)**
مجموع التدفقات النقدية	**224**	**224**

4 – **تأثيره على النسب المالية:** تصنيف الايجار سابقا مصنف الى صنفين ايجار تمويلي لا يكون هناك تأثير في النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على عكس الايجار التشغيلي حيث سيكون هناك تغيير في أهم النسب المالية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تأثير تطبيق IFRS 16 على النسب المالية

المؤشرات	تعريف المؤشر	النسبة	أثر IFRS 16	التحليل
نسب المديونية	القدرة على سداد الديون طويلة الأجل	الخصوم \حقوق الملكية	الارتفاع	نظرا لزيادة الخصوم المالية
نسبة التداول	السيولة	الأصول المتداولة\\الخصوم المتداولة	انخفاض	بسبب زيادة الخصوم المتداولة عن الاصول المتداولة
معدل دوران الأصول	الربحية	المبيعات\مجموع الأصول	انخفاض	لأن ايجار الأصول بها كجزء من اجمالي الأصول
تغطية الفوائد	القدرة على سداد الديون طويلة الأجل	EBITDA \تكاليف الفوائد	يعتمد على	EBITDA و تكاليف الفوائد يرتفع مع تطبيق IFRS 16 ولكن التغيير في النسبة

				مرتبط بخصائص محفظة التأجير (The lease portolio)
العائد على رأس المال المستخدم ROCE	الربحية	الارباح قبل خصم الضرائب والفوائدارأس المال+ الالتزامات المالية	يعتمد على	ارتفاع الارباح قبل خصم الضرائب والفوائد والالتزامات المالية، التغيير في النسبة مرتبط بخصائص محفظة التأجير
EBITDA	الربحية	الأرباح قبل احتساب الفوائد والضريبة والاستهلاك والاطفاءات	ارتفاع	بسبب استبعاد تكاليف الايجارات خارج الميزانية

Source IFRS Foundation, op.cit, p53-54.

V. **فوائد تطبيق IFRS 16:** يمكن عرضها في مايلي[cxxi]:

- **بالنسبة للمحللين والمستثمرين:** نقص المعلومات والإفصاح في الميزانية وبيان الدخل للمستأجرين حول التأثير المالي وأصول الشركة خاصة دون اطلاع المستثمرين والمحللين على المعلومات المدرجة في الملاحق، والاعتماد على تقنيات لتقدير أصول الشركة والتزامات الايجار التي يمكن أن تختلف من محلل إلى آخر وهذا يؤدي الى نتائج مرتفعة غير دقيقة على عكس تطبيق المعيار الجديد.
  على عكس المعيار الجديد الذي يسمح بتوفير التمثيل الصادق للمركز المالي للشركة، زيادة الشفافية وتقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتقليل من الحاجة الى اجراء التعديلات التي تقام عند تطبيق IAS 17 من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.
- **بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية:**
  - تحسين عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية التمويل وتشغيل مشاريعهم؛
  - تحسين وإمكانية المقارنة بين قوائم الشركات من خلال توحيد الاعتراف والقياس لأصول والتزامات جميع عقود الايجار بدون اجراء تعديلات، وبين الشركات التي تؤجر الأصول والتي تقترض لشراء الأصول، كما يعكس أيضا الاختلافات الاقتصادية بين هذه المعاملات.

VI. أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في FAS حسب IFRS 16:

من خلال دراستنا للنظام المحاسبي المالي ومرجعيته في معالجة عقود الايجار حسب المعايير المحاسبية الدولية – IAS 17–هذا من جهة، أما من جهة أخرى تعديل هذا الأخير بإصدار معيار محاسبي جديد IFRS 16 الذي ألغى تصنيف عقود الايجار عند المستأجرين والاعتماد على الايجار التمويلي.

ومن خلال اتجاه كل الاقتصاديات العالمية منها الاقتصاد الجزائري سواء كانت متقدمة أو نامية للاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامجها الاقتصادية التي تعتبر أساس ونواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من مرونة وقدرة على التجديد والتطوير والإبداع بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الاضطرابات والصمود في أوقات الأزمات الاقتصادية. وفي ضل صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية يعتبر نظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة، ولا يتنافى هذا الأسلوب مع سياستها الداخلية، وبالرغم من اقتحام بعض المؤسسات المالية والبنوك بصورة و لو بطيئة السوق الجزائري للتأجير التمويلي على سبيل المثال: ليزينغ الجزائ ر، بنك البركة وسوسيتي جنرال الجزائر وغيرها. إلا أنه يوجد لديها تخوف في حال التعامل بهذا الأسلوب لسببين رئيسيين هما:

- المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة نظرا لطول فترة التأجير التمويلي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية؛
- عدم وجود قانون التأجير التمويلي لضمان الحقوق ووجبات أطراف العقد، ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائق أمام تطبيق هذا النظام والتداول به.

بالتالي فإن إقرار قانون التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التنموية وجعله في حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية وتسهيل التداول به، وإيجاد نظام لتشجيع هذه المؤسسات التي تتعامل بتأجير التمويلي عبر منحهم إعفاءات وحوافز ضريبية، يساعد على تطبيق المعيار الجديد IFRS16 الذي لا يعترف بالايجار خارج الميزانية، للاستفادة من فوائده المذكورة أعلاه، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء التكنولوجيات المتطورة، ومواكبة انفتاح السوق والتطور في المجال المحاسبة الدولي.

ولكن، المعيار الجديد صعب التطبيق خاصة في تحديد معدل الخصم – المعدل الضمني–إذا لم تتوفر البيانات اللازمة للمستأجر مثل: القيم المتبقية للأصل في نهاية العقد، حيث إذا لم يتم التعرف على المعدل الضمني يتم التقييم بالمعدل الهامشي للدين إلا أن الدراسات الأولى للشركات بشأن هذه المسألة تعكس الصعوبات العملية لتقييم ذلك، والاختلاف الكبير في أساليب تحديد سعر الخصم سيؤثر سلبا على امكانية المقارنة بين الدراسات التي تطبق المعيار الجديد لأن معدل الخصم له تأثير على مستوى الدين المسجل في الميزانية[cxxii].

خاتمة:

تناول هذا البحث جانباً مهماً يتعلق بالتصنيف والقياس المحاسبي لعقود الايجار، حيث استخلصنا من النقاط السابقة أن المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب FAS و IAS 17 عند محاسبة المستأجر متشابهة الى حد كبير، مع العلم أن تطبيقه واجه صعوبات عديدة. وأكبر تغيير في محاسبة عقود الايجار حسب IFRS 16 تضمن في الغاء تصنيف عقد الايجار الى عقد ايجار تمويلي وآخر تشغيلي واقتصر على معالجة عقد الايجار عند

محاسبة المستأجر كأنه عقد ايجار تمويلي فقط، وهذا بسبب نقص شفافية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية حسب IAS 17.

وعليه ضرورة مواكبة النظام المحاسبي الجزائري للتطورات في المجال المحاسبي الدولي حيث يتوقع من تطبيق IFRS 16 تحسين كبير في المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير الايجارات على الأداء المالي، المركز المالي والتدفقات النقدية للكيان والنسب المالية، وبالتالي تم تأكيد الفرضية.

إلا أن المعيار الجديد لا يخلو من الصعوبات خاصة في تحديد معدل الخصم – المعدل الضمني– بحيث إذا لم تتوفر البيانات اللازمة والاختلاف الكبير في أساليب تحديد سعر الخصم سيؤثر سلبا على امكانية المقارنة بين الدراسات التي تطبق المعيار الجديد لأن معدل الخصم له تأثير على مستوى الدين المسجل في الميزانية.

وبالتالي من خلال إقرار قانون التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التنموية وجعله في حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية وتسهيل التداول به، وإيجاد نظام لتشجيع التعامل بتأجير التمويلي، يساعد على تطبيق المعيار الجديد IFRS16 الذي لا يعترف بالإيجار خارج الميزانية والاستفادة من فوائده، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء التكنولوجيات المتطورة، ومواكبة انفتاح السوق والتطور في المجال المحاسبة الدولي.

[cviii]) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة، الجزء ب، الأردن، 2010، ص 773.

[cix]) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القسم 5 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الموافق 25 مارس 2009).

[cx])SEC: Securities and Exchange Commission.

[cxi]) Deloitte, « Leases a guide to IFRS 16», june 2016, the article published in : www2.deloitte.com, p3& p10.

[cxii]) Information Technology Accountants, « IAS 17 »,p 11, article publiée dans :www.q8control.com.

[cxiii]) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق.

[cxiv]) IFRS Foundation, « IFRS 16 Leases project summary and feedback statement », United Kingdom, january 2016 ,p2.

[cxv]) Bentoit LEBRUN, « IFRS 16 sur les contrats de location », RF comptable N°440, Juillet-Aout 2016, pp45-51.

[cxvi]) IFRS Foundation, « IFRS 16 Leases – effects analysis international financial reporting standard», united kingdom, January 2016, pp42-54 .

[cxvii]) IFRS Foundation, op-cit, p88-89.

[cxviii]) EBITDA: Earnings before interest, taxes, depreciation, and amortization

[cxix]) IFRS Foundation, op-cit, p88-89.

[cxx]) IFRS Foundation, op-cit, p88-89.

[cxxi]) IFRS Foundation, op-cit, pp 22-30.

[cxxii]) Bentoit LEBRUN, op-cit, p 47.

المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د: سلطاني محمد رشدي — **جامعة بسكرة**

د: بن واضح الهاشمي — **جامعة المسيلة**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل لمختلف المؤسسات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء أجهزة الدعم المالي، أو أجهزة الدعم التقني وتحفيز الاستثمار؛ وأكدت الدراسة على أنه يجب إنشاء منظومة مؤسسية مهمتها متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، وذلك بإعداد آليات مالية جديدة تستفيد منها هذه المؤسسات؛ كما أوصت الدراسة بتوجيه القروض البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب العمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الداعمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

This study aims to analyze the different institutions and backing bodies of small and medium-sized companies in Algeria, whether financial supporting parties, technical supporting and investment motivating parties. The study asserted that it should establish an institutional system to follow up and back up the small and medium-sized companies. Moreover providing the needed financing through preparing and creating new financial procedures that the companies benefit from.

The study also recommended the directing of bank loans to small and medium-sized productive companies with stupendous growth potential, value added and employment creation.

Keywords: Supporting companies, Small and Medium- sized companies.

مقدمة:

لقد عملت القطاعات الصناعية في الجزائر، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الحماية الحكومية لها، حيث نشأت الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية، الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي، دون أخذها لمعايير الجودة العالمية؛ ومع التغيرات التي تشهدها الجزائر في السعي لعولمة اقتصادها، وربطه بالتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية، إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج، والمنافسة السعرية؛ فمساعي الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوروبية، تشكل تحديا للصناعة الوطنية، مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن عملية الانظمام المرتقبة إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، شكلت تحديا أمام المؤسسات الوطنية؛ فقام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع سياسة تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى المستوى السياسي، نلمس إرادة واضحة وحقيقية

لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تشهد عليه مختلف الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات العمومية والاستثمار الوطني والأجنبي، والتي تمت مراجعتها منذ بداية التسعينيات، إضافة إلى قيام الدولة بإنشاء منظومة مؤسسية تعمل على متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ووفق هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بقراءة تحليلية لمختلف المؤسسات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء أجهزة الدعم المالي، أو أجهزة الدعم التقني وتحفيز الاستثمار.

1- المشاتل:

طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاتل، تعمل على ترقية هذه المؤسسات، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها[cxxiii].

وفي إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية[cxxiv].

وتشمل المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع أساسا في :

- استضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة وعرض الخدمات التالية:
  - مكاتب ومحلات لمدة محددة
  - أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي
  - التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس الهاتف
- مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع:
  - المؤسسات المالية؛
  - صناديق المساعدة والدعم؛
  - ولايات والبلديات وهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم.
- تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني؛
- تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش و الدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[cxxv]، وهي ذات صبغة وطنية؛ وهو ما يظهر من تسميتها، أين سيكون لها فروعا جهوية تسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار؛ وهذا ما سيشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني، الأمر الذي سيحقق وعلى المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة.

و هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني، وتكلف ANDI بترقية وتطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار، وكل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUD الذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة، و في هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI الذي يتحاور مع المستثمر ويقوم بمساعدته وذلك بتزويده بجيمع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة.

وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما كأقصى مدة، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من الامتيازات [cxxvi]. ولقد أوكلت لهذه الوكالة العديد من المهام، فهي تعمل على تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي فيها، وكذلك تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005، وهي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات االصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 وتتمثل مهامها في النقاط التالية[cxxvii]:

- هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ عدد المشاريع التي صرحت بها وكالة (ANDI) حتى نهاية سنة2004 حوالي 3484 مشروع، بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـ 386402 مليار دج، والتي من المتوقع أن تستقطب 74173 منصب عمل.

وحسب قطاعات الأنشطة، نجد أن تصريحات وكالة(ANDI) أظهر سيطرت قطاع الصناعة، وذلك بـ 1272 ملف، بقيمة 154214 مليار دج، والتي من المتوقع أن تستقطب 30926 منصب عمل؛ ثم يأتي قطاع النقل بـ 830 ملف، بقيمة 31170 مليار دج، و 8920 منصب عمل متوقع؛ وبعدها نجد قطاع البناء والأشغال العمومية ب 696 ملف، بقيمة 56595 مليار دج، و19844 منصب عمل منتظر؛ أما قطاع الفلاحة فيحتل المرتبة الرابعة بـ 293 ملف بقيمة 9847 مليار دج، و3572 منصب عمل متوقع.

إن التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها على المستوى الوطني، يدل على أن معظم المشاريع متمركزة في شمال البلاد، حيث نجد أن حوالي 93% من المشاريع المصرح بها متواجدة في ولايات: الجزائر، وهران، عنابة، البليدة، قسنطينة.

في حين نجد أن أغلبية ملفات المشاريع المودعة لدى(ANDI) تابعة للقطاع الخاص، حيث تمثل نسبة 97.59% من مجموع المشاريع، بقيمة تقدر بـ 349503 مليار دج؛ أما القطاع العام فهو يمثل نسبة 02.24% من مجموع المشاريع بقيمة تقدر بـ 19636 مليار دج؛ وتأتي النسبة المتبقية للمشاريع المختلطة(قطاع عام وخاص).

وحسب تصريح الوكالة حتى نهاية سنة 2004، فإنه هناك 2843 مشروع جديد، و 624 مشروع موسع[cxxviii].

إن إنشاء هذه الوكالة تأتي لتضاف إلى مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، وصندوق ضمان قروض المؤسسات لإحداث التكامل بين مختلف آليات الدعم وتبوء القطاع مكانة إستراتيجية، تحسبا لدخول عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، وكذا الإنظمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1996(المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 الصادر بتاريخ 13جويلية 1998)؛ وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة, ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وتقوم الوكالة بتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الجديدة، ومتابعة الاستثمارات التي ينجزونها، مع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، وتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[cxxix].

ولقد صرحت وكالة ANSEJ ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997إلى غاية نهاية أكتوبر سنة 2001, بأنها تلقت 145600 مشروع خاص بالمؤسسات المصغرة, والتي من المتوقع أن تنشأ 416336 منصب عمل,حيث تتوزع هذه المشاريع جغرافيا كما يلي:

منطقة الوسط :45.5% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.

- منطقة الشرق :23.60% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.
- منطقة الغرب :22.55% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.
- منطقة الجنوب :8.23% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.

وحتى نهاية سنة 2004, مولت الوكالة 59070 مشروع,بغلاف مالي قدره 101308553761دج, والتي من المتوقع أن تشغل 165640 عامل.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في النقاط التالية:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.

- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال، حيث يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثاني (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسبا لطبيعة النشاط ومكانة (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة؛ كما تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني وتقدر إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للفترة 2000/93 حوالي 150 مليار دينار جزائري

إن إستثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تقوم على ضوابط السن، عدم الشغل و التأهيل .

إن التعديلات الضرورية للجهاز، تعني بالخصوص الصيغة المالية حيث رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار(4.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) و مشكل إمتداد بعض المؤسسات المصغرة التي عرف نشاطها توسعا، سواء على الصعيد الإنتاجي والسوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، والتي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة الإجراءات القانونية للجهاز التي لا ترافق إلا المشاريع الجديدة[cxxx].

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أن الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت منذ مارس لسنة 2004؛ وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن إنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج. يهدف هذا الصندوق إلى

تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع؛ وضمان هذا الصندوق يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة، ويملأ هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك و في بعض الحالات يعوّضه، وهو موجه للإستثمارات خارج أجهزة الدعم؛ والحد الأدنى لقيمة الضمان(الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع) لكل مشروع هو 5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار، ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، وإخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك[cxxxi].

و يقوم هذا الصندوق بدعم ومرافقة المستثمر، ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض، وذلك من خلال منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات
- تجديد التجهيزات
- توسيع المؤسسة.

5- صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI):

هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لإنشاء ودعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القروض البنكية، ويقوم هذا الصندوق بدعم ومرافقة المستثمر، ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض.

ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان50 مليون دينار.

كما تكمن مهام هذا الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكمّل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصندوق الضمان المشترك. الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار.

مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد في صندوق ضمان قرض الاستثمار بـ

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.
- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها[cxxxii].

6- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة:

يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

7- صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع.

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:[cxxxiii]

- أولا التعهد بالمعدات و/أو رهن العتاد لفائدة البنوك ،وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وضع التأمين على مختلف الأخطارلصالح البنك؛
- تحسب المساهمة في الصندوق على أساس الق رض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح.

8- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 -50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد؛ والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال.
- العادة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

ويساعد الصندوق على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط، من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة.

وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي، التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق.

9- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير(القرض المصغر)، وذلك بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاطاتهم الخاصة، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل، أو لديه دخل غير ثابث وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إنشاء نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.

10- تطوير أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتميز النظام المالي والمصرفي الجزائري بتقاليده وأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقدة، ورغم انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، فأن نمط تسيير المؤسسات المالية لا زال يعد من

الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر؛ لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان نقائص واحتياجات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون متضمنة لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية؛ ولبلوغ ذلك يجب مراعات ما يلي:

- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية؛
- الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
- الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث شركة رأسمال المخاطرة تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا مركزية قرار منح القرض المتواجد بالجزائر العاصمة، وتفويض وكالات جهوية لتبسيط وتسريع الإجراءات؛
- مراجعة نسبة الفائدة بالتخفيض، مع ضرورة توفير معدلات فائدة امتيازية لصالح المستثمرين في هذا القطاع.

خاتمة:

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينيات، والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية إنشاء منظومة مؤسسية مهمتها متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، وذلك بإعداد آليات مالية جديدة تستفيد منها هذه المؤسسات، كإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع، واستخدام الأدوات الحديثة في مجال للتسيير.

ونقترح في ختام هذه الدراسة بتوجيه القروض البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب العمل، ووضع في متناول هذه المؤسسات مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.

التهميش:

[cxxiii] المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، ص11

[cxxiv] عرض السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة، عن موقع الوزارة: WWW.PMEARTZ-DZ.ORG ، يوم 2005/05/20،

[cxxv]: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI), **textes régissant le développement de l'investissement en Algérie**, P01

[cxxvi] Article 06, 07, loi n^{0} 01-03 du 20/08/2001,(ANDI), textes régissant le développement de l'investissement en Algérie, P04

[cxxvii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

[cxxviii] ministère de la PME et de l'artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques(DSIS), **bulletin d'information économique**, bulletin N :^{0} 06, donnés de l'année 2004, P18

[cxxix] منصور عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويله**ا، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25-28 ماي 2003، ص09، 11.

[cxxx] سهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص8

[cxxxi] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

[cxxxii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

[cxxxiii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية
– دراسة حالة ولاية البويرة –

إعداد: د/ طويطي مصطفى ط.د(ة)/ وزاني ليدية

جامعة غرداية

الملخص :

باشرت الجزائر منذ سنة 2001 برامج تنموية ضخمة تقوم على التوسع في الانفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال 2001 – 2019، و نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع الاستثمارات العمومية و اعتبار الولاية بوابة ولوج هذا الفضاء و النواة المحلية الرئيسية لتجسيدها ، جاءت محاولتنا هذه لإبراز مدى ملائمة الصفقات العمومية في تجسيدها في ولاية البويرة.

الكلمات المفتاحية : الصفقات العمومية، الاستثمارات العمومية، البرامج الاستثمارية، ولاية البويرة .

Abstract:

since 2001, Algeria Embarked, a huge development programs based on the expansion of public spending in light of the abundance registered in foreign earnings by executing public investments programs during 2001-2019, view of the increasing interest in the subject of public investments and seen the state gate access this space and the main local for her portrayal of, we attempt came to highlight the appropriate public transactions over the portrayal in the Bouira province.

key words : Public procurements, public investments, investment programs, Bouira.

مقدمة :

سمح تحسين الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر في تحول السياسة الاقتصادية المنتهجة إلى التوسع في الإنفاق العام ،ففي هذا الإطار انطلقت السلطات العمومية في الجزائر من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية و التي كان الهدف منها تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع ، بحيث تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية و متكاملة، يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور ، الصفقة العمومية هي الطريقة القانونية لتنفيذها و تجسيدها.

و من خلال هذا الدراسة سنتطرق إلى البرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر و أهم إنجازاتها وتقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيدها من خلال اسقاط الدراسة على ولاية البويرة.

و انطلاقا من هنا فإن الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول السؤال الجوهري و هو :

ما مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية في ولاية البويرة ؟

و من أجل الإجابة والإلمام بكافة حيثيات هذه الدراسة قسمناها إلى محورين :

المحور الأول :الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

المحور الثاني :تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة.

المحور الأول: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

إن اهتمام الجزائر بموضوع الصفقات العمومية لم يكن وليد الصدفة، و إنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية، تشريعية...) على جميع الأصعدة المحلية و الدولية ، أين تأكد الدور الذي تلعبه في تجسيد الاستثمارات العمومية، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلى وضع استراتيجية متكاملة هدفها تفعيل هذه الصفقات و التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

أولا: دور الإدارة المحلية الجزائرية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتجسيد الاستثمارات العمومية و يتضح هذا من خلال الإصلاحات الواسعة التي أوكلت للجماعات الإقليمية (البلدية و الولاية) .

1 -دور البلدية في مجال الاستثمار العمومي :

- **في المجال الاجتماعي**[cxxxiv] : تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي و تعمل على صيانتها و تشجيع النقل المدرسي، كما تبادر بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صيانتها و تقوم على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية و تعمل البلدية في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة وتنشيطها .
- **في المجال الاقتصادي** [cxxxv] : تقوم البلدية بكل مبادرة من ش أنها تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تخصص رأسمال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة ،كما تنشأ مؤسسات عامة اقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي لأجل تسيير مصالحها و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، بهذا تتمكن البلدية من إشباع حاجات السكان المحليين في جميع المجالات بما يتماشى مع الواقع المحلي وحاجاته.

2 -دور الولاية في مجال الاستثمار العمومي : تقوم الولاية بوظائف متعددة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها

- **في المجال الاقتصادي** [cxxxvi] : يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية ، و يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري.
- **في المجال الفلاحي**[cxxxvii] : يبادر المجلس و يجسد العمليات التي تهدف إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و يشجع حماية التربة واستصلاحها و تهيئة المساحات الفلاحية ، و يعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه، كما يبادر إلى حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب و تطهير المياه ، أي للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي و هام في المجال الفلاحي لأن استثمار الأرض هي الثروة الأزلية لتوافر الأراضي الخصبة و هي العلاج الوحيد للأزمات الاقتصادية لأن الصناعة والتنمية المرتبطة بالثروة البترولية قد تثبت عدم جدواهما لصفتهما المؤقتة.
- **في مجال التنمية السياحية** : يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية و ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية و يشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع.[cxxxviii]
- **في مجال الصيد** : إن إقليم الدولة الجزائرية يحتوي على ثروة سمكية هائلة غير مستغلة لذا يجب على البلديات المعنية أن تقوم بالاستثمار في هذا الميدان و تقدم المساعدات اللازمة .
- **في مجال الصناعة** : قيام المجالس الشعبية الولائية بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة و تشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية و الخفيفة .

ثانيا: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

خول للجماعات الإقليمية و المحلية صلاحيات واسعة في مجال الاستثمارات العمومية من خلال تطبيق الصفقات كأداة أساسية لتجسيدها، و التي أسهمت إلى حد كبير في تحقيق إنجازات مهمة في كل برنامج و بالتالي تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين و تدعيم النمو الاقتصادي. و سنتطرق إلى أهم الإنجازات المحققة من خلال تطبيق هذه الآلية.

1 -**إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004** : لقد ساعد وفرت الموارد المالية على تنفيذ البرنامج مما أصفر على نتائج على مستوى كل القطاعات نتطرق إليها كالاتي:

الجدول رقم : 01 إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004		
الأنشطة الانتاجية	**الزراعة**	خلق 330000 منصب شغل و غرس 3 ملايين شجرة نخيل، توسيع المساحات الزراعية (127000 هكتار بالنسبة لأنواع الفاكهة ، تمديد المساحات المروية على 11000 هكتار، الري بالتنقيط على 75000 هكتار. توسع من قدرات التخزين و التحويل للمنتجات الزراعية (590000 م^3 للتبريد، و إنشاء 140 ملبنة و120 مصنع للزيت)، تنمية و تطوير المزارع الصغيرة (أكثر من 4 ملايين وحدة زراعية، 456000 خلية).
	الصيد البحري	خلق 100000 منصب عمل دائم ، شراء 63 سفينة صيد من الحجم الكبير و 81 سفينة من الحجم الصغير، وإنشاء 40 حرفة بسيطة، إنشاء 8 شبكات للتبريد، و مخبر واحد و 45 مشروع للتجهيزات. تنفيذ 17 مشروع بالنسبة لتربية المائيات أو الأسماك.
	الصناعة	إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و 5 مناطق للأنشطة و تحسين من مستوى 38 وحدة صناعية.
مجال حماية المحيط و البيئة	**حماية السهوب**	حماية 2.5 مليون هكتار من المناطق السهبية و تشجير 60000 هكتار بالنسبة للمناطق الرعوية.
	حماية الأحواض المائية	إنجاز 13000 هكتار من التشجير و 1100كلم من أحزمة حماية الرياح و إصلاح 6100 هكتار من الأراضي ، فتح 2360 كلم من الطرق.
	البيئة و محيط السكن	إنجاز 30 مركز للنفايات. تهيئة المرافق الصحية ل5 مدن ساحلية... [cxxxix]
مجال البنى التحتية	**شبكة الطرق والطرق السريعة**	عصرنة حوالي 1600 كلم من الطرق الوطنية، إنجاز حوالي 138 منشأة (جسور، و ممرات أرضية). إنجاز حوالي 2250 كلم من الطرقات الوطنية و 4600 كلم من الطرق وإصلاح مهبط كل من مطار قسنطينة و جانت وتوقرت، إنجاز 3 موانئ للصيد (سلامندر، و تيغزيرت، و المرسى).
	شبكة السكك الحديدية	الشروع في تطبيق برنامج 600 كلم من السكك الحديدية (أم البواقي/ نبسة،مشرية/بشار،داموش/مشرية). 3 مشاريع رئيسية (السانية/أرزيو، تيزي وزو/واد عيسى،و إيصال مناطق العاصمة بالشبكة الكهربائية) وقد تم إنجاز 30 كلم من هذا المشروع. [cxl]
	الاتصالات والتكنولوجية الحديثة	إنجاز حضيرة التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال بسيدي عبد الله(المدينة الجديدة). إنجاز المحطات الأرضية لكل من تيميمون و برج باجي مختار، و عين قزام، تين زواتين، و برج الحواس، ورقلة و بشار وإدخال إليها نظام التحويل الرقمي. [cxli]
الموارد البشرية	**التعليم والتكوين المهني**	إعادة تأهيل 5170 مدرسة للتعليم و التكوين المهني وإنجاز 53 مؤسسة للتعليم الثانوي و 55 مدرسة، 75 مدرسة داخلية، 3600 مقعد بيداغوجي ...الخ، و تجهيز المقاعد البيداغوجية بأجهزة الإعلام الآلي...
	التعليم العالي والبحث العلمي	إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و 30500 سرير. تجهيز 84000 مقعد بيداغوجي و 3800 سرير. إقتناء 1000 جهاز للإعلام الآلي و الربط بشبكة الأنترنيت. البدء في إنجاز 10 مشاريع للبحث في ميدان التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال.
	الصحة والحماية الاجتماعية	إعادة تأهيل 90 مستشفى و 127 عيادة، و 142 مركز للصحة، 129 غرف للعلاج، 33 مركز للتعليم الطبي، 22 مركز لإعادة التأهيل...الخ. إنهاء من إنجاز مستشفى وهران و الشلف، و البدء في بناء مستشفى في كل من ولاية سطيف وخنشلة، ومركز مضاد للأمراض السرطانية في كل من عنابة و ورقلة. إنجاز 11 مركز طبي و 221 غرف للعلاج و 6 مراكز للخدمات الاستعجالية واقتناء 67 سيارة للإسعاف . [cxlii]
	الشباب والثقافة	إعادة تأهيل 2259 مرفق ثقافي و رياضي. بناء 263 ملعب، 59 دار للشباب، 5 دار للثقافة، و 45 مركز للثقافة و 26 مكتبة...الخ.
مجال تحسين ظروف البيئة المعيشية	**السكن والتخطيط الحضري**	إنجاز أكثر من 49000 سكن اجتماعي، و الإيجار و البيع...إلخ
	مياه الشرب	انجاز 9 سدود و 19 حوض مائي، و 393 بئر و 8 محطات تصفية و 284 خزان للمياه و 1322 عملية تزويد بمياه الشرب و 825 عملية تطهير. و قد تم إنشاء 8000 منصب شغل ، و فيما يتعلق بالإنتاج سجلت سنة 2004 إنتاج إجمالي قدره 206 مليار م^3، منها 108 مليار م^3 من الآبار العميقة، و على صعيد تلبية الحاجيات، تم تخفيض 105 مليار م^3 للتزويد بمياه الشرب في حين تستغل 1.1 مليار م^3 في مجال الري، إنجاز 1640 كلم شبكة من مياه الصرف الصحي. [cxliii]
	الطاقة و الغاز والكهرباء	ربط 273130 مزل لبشبكة توزيع الغاز و 76613 منزل بشبكة كهرباء الريف و إنجاز 5 محطات لغاز البروبان في كل من بشار، الواد، قصر الشلالة، المنيعة و قرارة.

	البريد والمواصلات	إنجاز 818 مركز للهاتف و 316673 خط.تحديد مكاتب البريد و إنجاز 145 وكالة بريدية... [cxliv]

2 -**إنجازات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على مختلف القطاعات** : نظرا لتعدد المجالات والقطاعات التي شملها هذا البرنامج فقد تعددت النتائج التي حققها و هي كما يلي:

❖ **السكن** : تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة البرنامج قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.

❖ **الصحة العمومية** : شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما و فيما يلي جدول يبين تطور الهياكل الصحية العمومية.[cxlv]

الجدول رقم : 02 تطورات الانجازات في قطاع الصحة العمومية للفترة 1999-2009

الإنجازات المادية	1999 إلى 2004	2005 إلى 2009	المجموع
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133
المراكز الصحية	136	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، اكتوبر 2010، نقلا عن الموقع www.premie-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 01-01-2017 ، ص87.

❖ **التربية الوطنية** : هي قطاعات احتلت الأولوية في البرنامج، حيث انتقلت من 255,5 مليار دج سنة 2000 إلى 403,3 مليار دولار.[cxlvi]

الجدول رقم: 03 تطور الإنجازات المادية في قطاع التربية الوطنية للفترة

الإنجازات	الفترة من 2005إلى 2009	نسبة التطور (%)
المدارس الابتدائية	1800	39,19
الإكماليات	1013	59,58
الثانويات	379	56,90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	358	71,88
المطاعم و النظام النصف الداخلي	2508	77,35

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

❖ **التعليم العالي** : من الإنجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، كما استفاد القطاع من الزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأستاذ المدعم بنظام التعويضات.[cxlvii]

❖ **المنشآت القاعدية و التجهيزات** : من خلال هذا الجدول نبين الانجازات المحققة في هذا قطاع.

الجدول رقم: 04 الانجازات المادية المحققة في قطاع المنشآت القاعدية

	2009-2005

الطريق السيار شرق– غرب	460
الطرق الإجتنابية	311
انجاز الطرق الوطنية	1860
انجاز الطرق الولائية	1658
صيانة شبكة الطرقات ة إعادة تأهيلها و عصرتنها	41431
انجاز و تعزيز المنشأ الفنية	755
انجاز المنشأت المرفئية و إعادة تأهيلها	63
انجاز المنسأت المطارات و إعادة تأهيلها	30
انجاز شبكة السكك الحديدية و عصرتنها	1625
كهربة السكك الحديدية	30

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص78.

3. تطور الإنجازات خلال البرنامج الخماسي 2010–2014 في مختلف القطاعات :

❖ **قطاع التعليم، الصحة و السكن** : لقد استفاد قطاع التعليم و الصحة من أغلفة مالية مهمة الأمر الذي مكن من تحقيق العديد من الانجازات و التي نورد تطورها فيما يلي:

الجدول رقم: 05 تطور الإنجازات المادية في قطاع التعليم و الصحة للفترة 2010–2014. (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010–2014
قطاع التربية الوطنية				
المدارس الابتدائية	17790	18233	18510	**%6**
المتوسطات	4901	5172	5299	
الثانويات	1813	2052	2203	
قطاع التعليم و التكوين المهني				
معاهد التكوين المهني	81	92	101	%24
مراكز التكوين المهني	639	734	766	%20
التعليم العالي				
عدد الجامعات	82	92	99	%20
الإمكانيات البيداغوجية	1043000	1212000	1290000	%23
طاقات الإيواء	471000	600000	670000	%42
القطاع الصحي				
عدد المستشفيات	278	288	-	%11

عدد العيادات المتعددة الخدمات	1491	1617	-	%8

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع السكن**: في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الصعيد، و هذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم : 06 تطور الإنجازات المادية في قطاع السكن للفترة2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة الطور 2010-2014
حظيرة الساكنات	7281121	8040932	8340932	%14

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014

❖ **قطاع النقل و الأشغال العمومية** : إن وتيرة إنجاز مشاريع الأشغال العمومية قد بلغ نسبة تاريخية في الجزائر، و من خلال هذا الجدول نشير إلى تطور هذا القطاع

الجدول رقم: 07 تطور الإنجازات المادية في قطاع النقل و الأشغال العمومية للفترة2010-2014 (كلم)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الطريق السيار شرق-غرب	939	1096	1132	%20
الطرق الوطنية	30260	30628	30828	%2
الطرق الولائية	23849	24505	24705	%3
الطرق البلدية	59408	60733	60733	%2
شبكة السكك الحديدية قيد الاستغلال	3606	3800	4286	%18

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع الشباب و الرياضة** : تم إنجاز العديد من المرافق الخاصة بالرياضة و الشباب و لكن حسب الجدول الذي سيعرضه لاحقا، يمكن ملاحظة أن الانجازات في هذا الميدان نوعا ما قليلة، فدور الشباب و قاعات متعددة الرياضات يجب أن تكون في كل بلدية على الأقل أما عن فضاءات اللعب فيجب أن تكون في كل حي و هذا شيء مغيب جدا في الجزائر

الجدول رقم: 08 تطور الإنجازات المادية في قطاع الشباب و الرياضة للفترة2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الملاعب متعددة الرياضات	61	73	83	%36
المركبات الرياضية	387	512	561	%45

الجوارية				
القاعات المتعددة الرياضات	197	267	304	%54
المسابح	70	98	145	%107

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع الثقافة** : فيما يخص الثقافة فإن تطور الانجازات فيها خلال الفترة 2010-2014 على النحو التالي:

الجدول رقم: 09 تطور الإنجازات المادية في قطاع الثقافة للفترة 2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
دور الثقافة	42	43	46	%9
المكتابات	292	310	370	%26
المتاحف	36	37	42	%16
المسارح	14	15	24	%71
المعاهد و مدارس التكوين الفني	17	17	24	%41

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع الطاقة** : بحسب ما سطره البرنامج الخماسي 2010-2014 وصلت نسبة إدخال الغاز و توصيل الكهرباء إلى البيوت، ذلك نسبة 45% سنة 2010 ، 51% سنة 2013 و 53% سنة 2014 هذا فيما يخص الغاز ، أما فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فقد و صلت نسبتها إلى 98% سنة 2010، 99% سنة 2013 و 99.4% سنة 2014.

ثالث تقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

تعد الصفقات وسيلة لصرف المال العام استجابة لحاجيات مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وتنفيذا للسياسات و البرامج والمشاريع العمومية وطنيا و محليا، لذا فإن للصفقات العمومية دور مهم في تنمية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و تتجلى علاقة الاستثمار بالصفقات العمومية من خلال مجموع المشاريع التي تنجز داخل مجال ترابي معين ، كما أن الدور الذي تلعبه يظهر من خلال تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه الصفقات و مدى توفر عنصري الفعالية والنجاعة فيها، حيث أن النهوض بدورها يستوجب عقلنة تدبير المال العام عبر تفعيل مبادئ المسؤولية و المساواة و الشفافية و المشاركة و المحاسبة من أجل الوصول إلى فعالية الأهداف المسطرة و حسن التدبير، و هذا يستدعي من القائمين عليها و خاصة في الجماعات المحلية تكوين رؤية استراتيجية .

بصيغة أخرى تعتبر الصفقات العمومية نقطة تقاطع حساسة بين ما هو مالي و اقتصادي و اجتماعي وسياسي، و الاختلالات التي تطال هذه المجالات تؤثر بشكل مباشر على جوانب حيوية من المعيش اليومي للمواطن وضعف وقعها الاقتصادي والاجتماعي يبخس حقه في الاستفادة من الاستثمارات العمومية بشكل عادل،

من جانب آخر، لا ينبغي لمتناول موضوع الصفقات العمومية أن يكتفي بالإطار النظري بل عليه الاستناد إلى معطيات ميدانية حتى يقيم النتائج ، وبالعودة إلى الجزائر تجدر الإشارة إلى أن التقييم العلمي لأدوار الصفقات العمومية ليس عملا يسيرا والسبب راجع بالأساس إلى عدم نشر أرقام و إحصاءات رسمية دورية[cxlviii] ، و على هذا نتطرق إلى أهم المشاكل التي تواجهها:

1. تعتبر الجباية البترولية هي المصدر التمويلي الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل برامجها التنموية لأنها هي العامل الأساسي في الادخار الحكومي، و كان الهدف الأساسي من تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي العمومي هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام [cxlix]، لكن مع انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 وقف في وجهها، حيث أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الميزانية، وللحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة فإن الوضع يملي ضرورة التحلي بسلوك صارم في مجال النفقات، و بهذا الشأن فإن الحكومة اتخذت إجراءات لترشيد النفقات و ،بحيث قررت في شأن هذه الأخيرة تجميد العديد من المشاريع وفقا لتعليمة الوزير الأول و تتمثل فيما يلي[cl]:
   - منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة و ضمن التكاليف المقررة.
   - و بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية و حسب الحاجيات المحددة الحقيقية و اللازمة.
   - يجب ألا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.
   - يتعين أن يستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري.
   - ينبغي عل أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا و إجباريا في إطار الصفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنيا على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود و المعايير ذات الصلة.
   - يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري.

   و كل هذه القرارات ستبقى عائقا أمام تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج التنموية للعديد من القطاعات التي بدأت في تطبيق مشاريعها التنموية.
2. يعاني القطاع العام من خلل في بنية قطاعاته تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها، و تحفيزها، حيث أن مشكلة تجسيد البرامج الاستثمارية العامة ليست في إيجاد أو تنويع مصادر التمويل بقدر ما هي في سوء تسيير أموال الدولة و غياب تنسيق الجهود و الإمكانيات المتواجدة، فنجد مثلا برمجة و إنجاز قاعة علاج ممولة من البرامج القطاعية دون استشارة للخريطة الصحية ولا للمصالح المختصة، ، لا لشئ إلا أن تجسيد هذه الاستثمارات فهمها البعض أنها استقلالية دون مشاورة، و أنها انفرادية دون تكاملية، و مادام الوالي لا يستشار مسبقا من طرف الوزارات المعنية و مادام المدراء المحليون لا يستشارون من قبل رؤساء البلديات، و العكس صحيح فإن الجهود ستتبعثر و لن تحقق الإمكانيات الموجودة و الأهداف المرجوة، و هكذا تضيع الأموال التي بحوزة الدولة دون تحقيقها لأدنى الاحتياجات.
3. تهدف الصفقات في الأساس عقلنة تسيير الأموال العمومية غير أن الواقع أثبت أن القطاع أصبح مجال خصب لشتى أنواع الفساد وتبديد الأموال العامة، فلكوارث التي تشهدها قطاعات البناء و الأشغال العمومية من سقوط البنايات و عدم صلاحية الطرقات على الرغم من حداثة إنجازها، مردها التعامل بالرشوة حيث لا يتم احترام معايير الإنجاز، رغم تضمن قانون العقوبات لمواد تعاقب على ارتكابها إلا أنه لم يتم التحكم في هذه الظاهرة .إذن لا يمكن أن تأتي البرامج التنموية بنتائجها في ظل منظومة إدارية تتميز بانتشار الفساد و المصالح الضيقة لمجموعة من رجال الأموال و النفوذ، و التي تسعى دائما للتدخل في توجيه القرار على مستوى المديريات، الولايات و البلديات بهدف تحقيق مكاسبها الخاصة من خلال كسب مشاريع الصفقات العمومية.

المحور الثاني : تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة

تمتلك ولاية البويرة إمكانيات طبيعية هائلة و طاقات بشرية معتبرة هذا و الموقع الجغرافي الاستراتيجي التي تحتله كونها بوابة عبور إلى مختلف بلديات و ولايات الوطن، هذا إلى جانب الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على

المستوى الوطني لذا يمكن من خلالها دعم الاستثمار الوطني إذا أحسن استغلال إمكانياتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من أجل هذا سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية.

أولا: تقديم الإمكانيات العامة لولاية البويرة

بغية التعرف و التعمق أكثر في نظام الصفقات العمومية و الدور الذي يلعبه هذا النظام من أجل تجسيد الاستثمارات العمومية بولاية البويرة كان لبد من تسليط الضوء و إبراز المحيط العام الذي تنشط فيه و نقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة في تجسيد هذه الاستثمارات.

1 -الإمكانيات الطبيعية و البشرية لولاية البويرة :

تمتلك ولاية البويرة موقعا جغرافيا هاما، إذ أنها تعتبر همزة وصل بين الشرق و الغرب و بين الشمال والهضاب العليا، بمساحة إجمالية تقدر بـ 434 445 هكتار، تتكون من 45 بلدية مقسمة على 12 دوائر بمساحة إجمالية .

الجدول رقم: 10 لحدود الإقليمية لولاية البويرة

ولاية البويرة			
شرق، الجنوب الشرقي	الشمال	الغرب	الجنوب، الجنوب الغربي
بجاية 116 كلم	بومرداس 76 كلم	البليدة 96.7 كلم	المسيلة 94 كلم
برج بوعريريج 96 كلم	تيزي وزو 100 كلم	المدية 130 كلم	المدية //

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معلومات مقدمة من مديرية الورجة و متابعة الميزانية.

❖ **الإمكانيات الطبيعية لولاية البويرة :**

✓ **الموارد المائية** : تعتمد ولاية البويرة على موارد مائية يتم استخراجها عن طريق إنشاء سدود و حفر أبار، حيث تملك 03 سدود بقدرة استيعابية تقدر ب 000 000 832 م^3 ، و تضم 35 سد صغير بقدرة استيعابية 000 853 5 م^3 و ما مقداره 000 500 73 م^3 مياه جوفية.

✓ **الإمكانيات الزراعية و الحيوانية** : تتربع ولاية البويرة على مساحة فلاحية إجمالية تقدر ب . 293545 هكتار أي بنسبة 65.90% من مساحة الولاية و الجدول التالي يوضح التوزيع الهام الأراضي الفلاحية.

الشكل رقم : 01 التوزيع العام للأراضي الفلاحية لولاية البويرة لسنة 2015

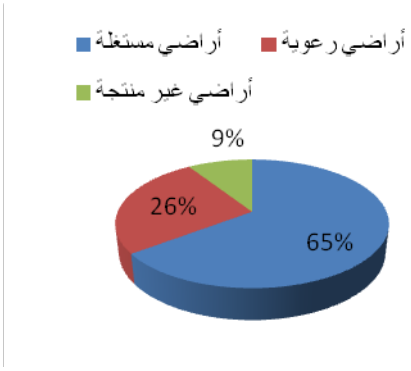

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

قدرت المساحة المكسوة بالغابات في ولاية البويرة 112250هكتار، و توفر المساحة المتوفرة من الغابات على فوائد كثيرة للولاية وتلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة، إن ولاية البويرة من الولايات الغنية بإنتاج البطاطا بكمية قدرت بـ049 086 2 قنطار، كما يتجلى وزن الحبوب التي وصلت كمية إنتاجها إلى 968 727 1 قنطار، و نجد أيضا الأشجار المثمرة التي قدرت كمية إنتاجها ب 135 773 قنطار بالرغم من اتساع مساحة استغلالها التي قدرت بـ546 37هكتار، نجد أن الولاية حصدت حوالي 000 100 98 لتر من الحليب،

و لقد سجلت من تربية الدواجن حوالي 000 499 قنطار من اللحوم البيضاء و 000 500 367 وحدة من البيض، كما نلاحظ أن إنتاج الولاية من اللحوم الحمراء معتبر حيث وفرت سنة 2015 ما يقدر ب 700 133 قنطار.

❖ **الإمكانيات البشرية** : تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير و إعداد أي مشروع أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع و تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات و مرافق عامة، و بالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية تجسيد الاستثمارات العمومية. [cli] و يمكن توضيح تطور عدد السكان من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم: 11 **تطور عدد السكان في ولاية البويرة**

السنة	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	374300	526900	629560	695583	696238

المصدر: الإدارة المحلية لولاية البويرة

2 -الإمكانيات السياحية و الصناعية لولاية البويرة:

❖ **الإمكانيات السياحية** : تختزن ولاية البويرة عبر مختلف دوائرها و بلدياتها طاقات سياحية هائلة، فهي منطقة ذات مناخ جبلي، وفيها معالم تاريخية و أثرية بالإضافة إلى امتلاكها لمنابع حموية و غابات ذات مناظر جذابة كما تمتلك إمكانيات في المجال السياحي يمكن أن تجعل منها قطب سياحي هام، فبالإضافة للمواقع الطبيعية ، تمتلك مجموعة من الفنادق و الوكالات السياحية التي تدعم القطاع السياحي و تنشطه.

الجدول رقم: 12 **هياكل الإيواء السياحي لولاية البويرة لسنة 2016**

اسم المؤسسة الفندقية	الطاقة الاستيعابية		التصنيف	مكان التواجد
	الغرف	الأسرة		
Hôtel Royal	45	110	نجمتين	بلدية البويرة
Hôtel Sofy	54	110	نجمة	بلدية البويرة
Hôtel Toumi	34	62	ASDH	بلدية البويرة
Hôtel Nedjma	30	54	ASDH	بلدية البويرة
Centre national de sport et de loisirs de Tikjda	250	500	/	بلدية الأسنام
Hôtel Dihia	19	38	/	بلدية الأسنام
Hôtel El Atik	32	64	/	بلدية البويرة
Hôtel la Résidence	94	188	/	بلدية البويرة

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية البويرة.

❖ **الإمكانيات الصناعية** : تتوفر ولاية البويرة على إمكانيات صناعية هامة عبر بلدياتها، و توفر موارد مختلفة من جبس و حجر منحوت، الطين، الاسمنت، كما تمتلك منطقة صناعية بواد البردي بمساحة إجمالية تقدر بـ 2.244.043 م^2 بنسبة 93,97% مستغلة، تضم 49 مشروع يستخدم 180 عامل بالإضافة إلى وحدات نشاط .

3 -الإمكانيات المالية في الولاية : مهما كانت ممتلكات الولاية من موارد طبيعية، بشرية، سياحية و صناعية إلا أنها لا تكفي لوحدها لتجسيد البرامج الاستثمارية على أرض الواقع فلبد من موارد مالية كافية.

❖ **البرنامج القطاعي غير الممركز PSD و تمويله** : يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير المركزة ، المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين و تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية.

الشكل رقم: 02 تطور تمويل البرنامج القطاعي غير الممركز PSD في ولاية البويرة خلال الفترة 2001–2016

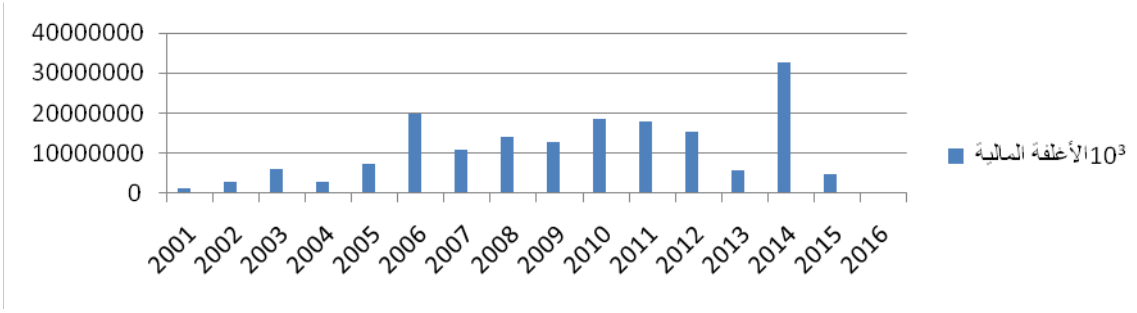

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط القطاعي غير الممركز قد بلغت 173 247 320 000 دج و هذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2016.

كما يمكن القول أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب، لتسجل ارتفاعا كأقصى حد لها سنة 2014 بنسبة تطور 2880.54% وبغلاف مالي قدر بـ32 643 508 000 دج لتعاود الانخفاض في سنة 2015 لتصل أقصى حد لها في سنة 2016بنسبة 27.56% و بغلاف مالي لم تشهده ولاية البويرة قبل و قدر ب 312 400 000 دج، و يرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الجزائر سياسة التقشف بتجميد المشاريع التنموية التي تنصب عندها الأموال، و الذي كان سببه انهيار أسعار البترول في منتصف سنة2014.

و يمكن أن نبين تطور توزيعها الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج حسب القطاعات و البلديات :

الشكل رقم: 03 تطور الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز PSD على القطاعات خلال الفترة 2001–2016

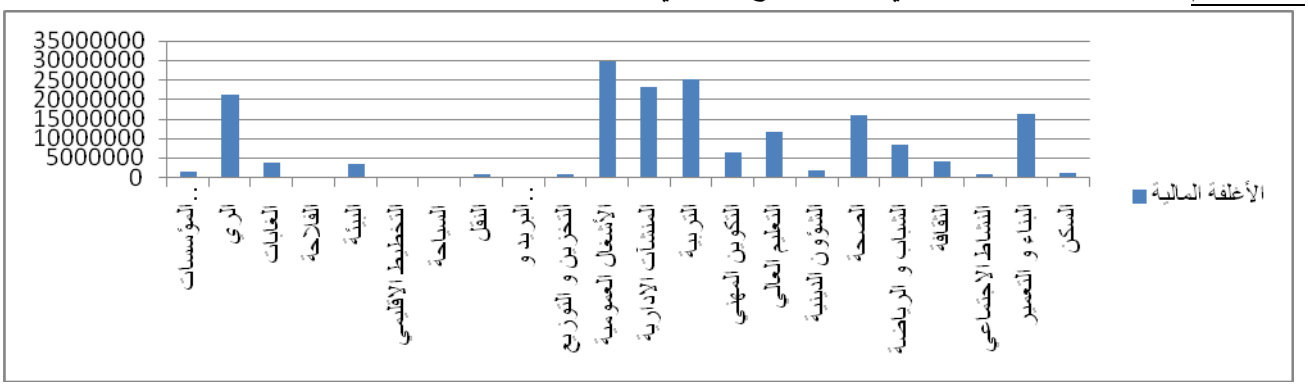

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

و من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت من نصيب قطاع الأشغال العمومية، حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلى 17,10% أي ما يعادل مبلغ 29 557 865 000 دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها الولاية ، يليه قطاع التعليم بنسبة 14,59% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 25 213 926 000 دج ، و أصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت ضمن قطاع الفلاحة حيث قدرت بـ 75 000 000 دج أي ما يعادل 0,04% من إجمالي التمويل.

هناك مجموعة من القطاعات لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي غير الممركز، و من هذه القطاعات نجد قطاع السياحة، البريد و الاتصالات، التخطيط الإقليمي، ... بنسبة لا تتجاوز 33,41% من إجمالي التمويل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الولاية لم تولي الاهتمام لقطاعات الحماية الاجتماعية، الفلاحة، السياحة، البريد والاتصالات، التخطيط الإقليمي، النقل، مثلما اهتمت بالبنية المنشآت الإدارية، الصحة و الطرقات والتعليم بنوعيه، و بالتالي وجهت الأغلفة المالية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال الفترة 2001–2016 في ظل البرنامج القطاعي غير الممركز إلى إصلاح المنشآت القاعدية الأساسية والتعليم.

❖ **المخطط البلدي للتنمية PCD و تمويله** : هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي ، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية و قوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية[cliii]

و يمكن توضيح تمويل المخطط البلدي PCD في ولاية البويرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 04 تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية PCD في ولاية البويرة خلال الفترة 2001–2016

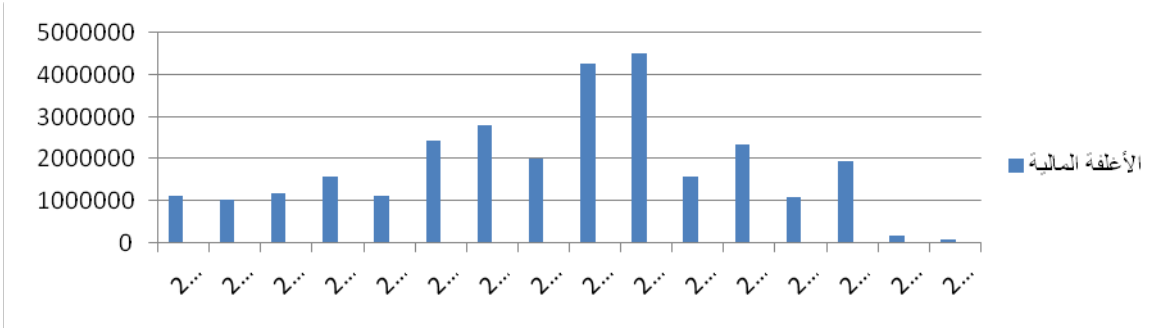

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ 100 302 314 29 دج، و هذا يدل على الرغبة في الإصلاحات و التنمية من أجل خلق مجال استثماري مغذي بكافة الإمكانيات ، كما يتبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الغلاف المالي من سنة إلى أخرى، و سجلت البلديات أكبر غلاف مالي لها سنة 2010 أين بلغ 000 654 503 4 دج بنسبة تطور 393.35%، كما أن أدنى غلاف مالي كان سنة 2016 ب مبلغ 000 800 97 دج، و هذا التغير في قيمة التمويل يرجع إلى الاختلاف في البرامج المسطرة من طرف البلديات و إلى الاحتياجات المحلية التي تتفاوت من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات أسعار البترول و عوائدها.

الشكل رقم: 05 تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على البلديات خلال الفترة 2001– 2015

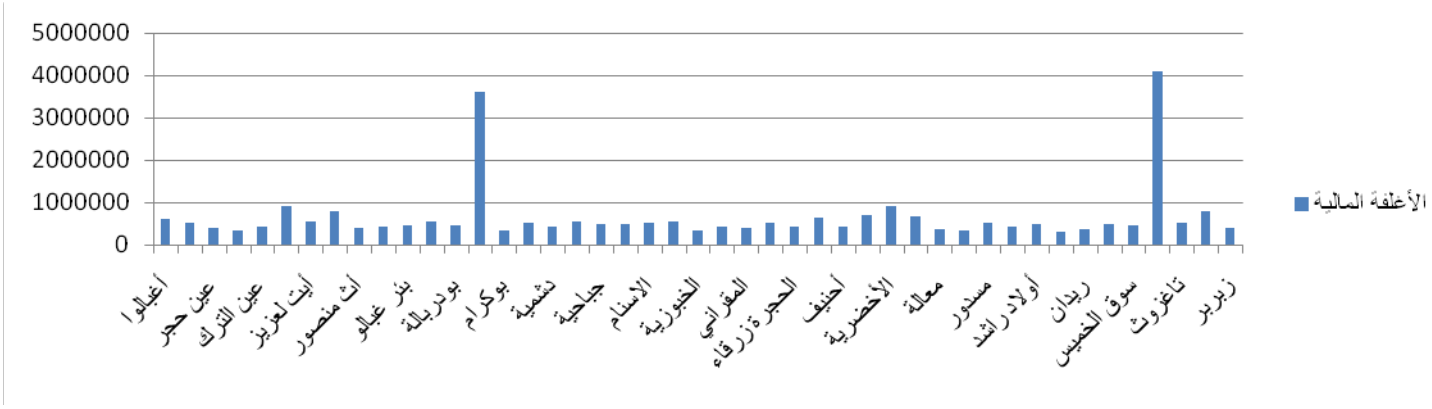

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

إن بلدية سور الغزلان تستحوذ على اكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية و هذا بنسبة 14.03% من إجمالي التمويل خلال الفترة 2001 و 2015 و بمبلغ يقدر بـ 4 100 001 000 دج تليه بلدية البويرة بنسبة 12.38% أي ما يعادل مبلغ 3 618 519 000 دج، أما باقي البلديات استفادت من الأغلفة المالية بمبالغ متغيرة من بلدية لأخرى في الأخير تأتي بلدية رواوة بمبلغ مالي قدر ب 309 503 000 دج. و فيما يتعلق بسنة 2016 فقد استفادت ولاية البويرة في إطار مخطط البلدية للتنمية على غلاف مالي يقدر بـ 97 800 000 دج و هو غير موزع على حد الآن نتيجة لعدم بداية تسجيل أي برنامج تنموي للبلديات.

ثانيا: واقع الاستثمارات العمومية في ولاية البويرة

لقد تم تخصيص اعتمادات هامة لترقية و توفير مختلف التجهيزات لكل أنحاء الولاية سنحاول من خلال هذا المحور عرض مستوى تسيير و إنجازات هذه المخططات و برامجها لكل قطاع على حدى.

1 -**قطاع التعليم و الصحة** : يعتبر قطاع التعليم و الصحة من بين القطاعات المهمة و التي خصصت لها مبالغ معتبرة لدعمها خلال البرامج التنموية و ذلك بما يتماشى مع احتياجات المنطقة.

❖ **قطاع التعليم** :

✓ **قطاع التربية** : يشهد قطاع التربية تطورا كبيرا إثر الاهتمامات المعتبرة التي حضي بها من طرف الهيئات المختلفة للدولة ويتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال مختلف المؤشرات للقطاع ن حيث بلغ عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي سنة 2016 8860 تلميذ مواظبين على 606 مؤسسة و ب 3532 قسم مدرسي بمعدل إشغال يقدر بحوالي 25ت/ قسم ، أما فيما يخص التعليم المتوسط فيقدر عدد المتمدرسين به 48213 تلميذ موزعين على 122 مؤسسة بمعدل إشغال للقسم يقدر ب 27ت/قسم ، كما نجد على مستوى التعليم الثانوي لسنة 2016، 29051 تلميذ أي ما يقدر بنسبة 45% من المتمدرسين و نظرا لهذه الوضعية لقد تم تسطير برنامج هام لإنشاء 3 مجمعات مدرسية و هي:

الجدول رقم: 13 **انجازات قطاع التربية في الطور الابتدائي**

الرقم	البلدية	الموقع	عدد الأقسام	نسبة تقدم الأشغال
01	**البويرة**	حي النسيم	06	%100
02	**البويرة**	حي 56 مسكن	12	%75
03	**الأخضرية**	الحي الجديد تيزي البير	06	%85

المصدر :مديرية التربية لولاية البويرة.

أما الطور في المتوسط نرتقب استلام 3 متوسطات بكل من البويرة القطب الحضري، قرومة و سور الغزلان ليرتفع بذلك عدد المتوسطات إلى 125 متوسطة.

الجدول رقم: 14 **انجازات قطاع التربية في الطور المتوسط**

الرقم	البلدية	الموقع	نسبة تقدم الأشغال
01	البويرة	القطب الحضري (حي 56 مسكن)	%75
02	قرومة	قرومة مركز	%65
03	سور الغزلان	سور الغزلان مركز	%70

المصدر: مديرية التربية لولاية البويرة.

أما فيما يخص الطور الثانوي فيرتقب استلام 3 ثانويات جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017 بكل من بوكرام، معالة وعين بسام بنسبة تقدم الأشغال 80%، 65% و 80% على التوالي ، إضافة إلى الأطوار الثلاثة تتوفر ولاية البويرة على 422 مطعم مدرسي، يقدم 58000 وجبة غذائية يوميا، و نرتقب استلام 5 مطاعم مدرسية جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017.

- ✓ **قطاع التعليم العالي** [cliii] : قطاع التعليم استفاد بدور من 25 عملية منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا و يقدر غلافه المالي 11 493 186 000 دج، حيث من خلال برنامج 2005-2009 تم إنشاء معهد جديد و هو معهد العلوم التكنولوجية بسعة 2000 مقعد بيداغوجي، قاعة محاضرات، مكتبة جديدة، إدارة مركزية جديدة و هذا مع مختلف التجهيزات الخاصة بهم، أما فيما يخص برنامج 2010-2014 فقد تم تدعيم الجامعة بقطب جامعي جديد يتضمن 6 معاهد جديدة سعة كل منها 2000 مقعد بيداغوجي: معهد العلوم الدقيقة، معهد علوم الطاقات الجديدة، معهد علوم الأرض و الماء، معهد علوم الحياة والطبيعة و معهد العلوم الطبية. بالإضافة إلى مطعم مركزي، قاعة محاضرات، إقامة جامعية جديدة و 160 وحدة سكنية جديدة لفائدة الأساتذة.

أما خلال سنة 2015 تم استلام 2000 مقعد بيداغوجي ، إقامة جامعية بسعة 1000 سرير كما تم اقتناء و تركيب تجهيزات علمية للمعهد التكنولوجي بمبلغ مالي قدره 59 347 000 دج، و مواصلة انجاز 2000 مقعد بيداغوجي تقدر نسبة الأشغال 70% و المبرمج استلامه نهاية السنة الجارية، و 1500 سرير تقدر نسبة الأشغال 35%.

- ✓ **قطاع التكوين المهني و التمهين** [cliv] : يعتبر قطاع التكوين المهني و التمهين من الحاجات الماسة لسكان الولاية نظرا لضعف التأهيل لليد العاملة المحلية، و مع الاهتمام المعطى مؤخرا من طرف هيئات الدولة استطاعت الولاية من التقليل من هذا الضعف حيث بلغ عددها إلى حد الآن 40 مؤسسة تكوينية موزعة على النحو التالي: 04 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني في كل من مقر الولاية، الأخضرية، سور الغزلان و مشدالة، معهد التعليم المهني بمقر الولاية، 18 مراكز للتكوين المهني موزعة على 12 دائرة و 10 ملاحقة للتكوين المهني، 07 مدارس معتمدة للتكوين المهني.

و تبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذه المؤسسات التكوينية 7800 بالإضافة إلى 940 مقعد بيداغوجي للمدارس الخاصة، كما يوفر النظام الداخلي بالولاية 2230 سريرا. كما استلم قطاع التكوين المهني خلال 2015 ثلاثة مؤسسات تكوين جديدة: مركز التكوين المهني و التمهين بأهل القصر ذات طاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي، معهد التعليم المهني بمقر الولاية ذات طاقة استيعابية قدرها 1000 مقعد بيداغوجي. معهد و طني متخصص في التكوين المهني في شعبة البناء والأشغال العمومية بامشدالة بطاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي.

أما باقي المشاريع التي يقوم بها القطاع فهي كلها قيد الإنجاز بنسب متقدمة تتراوح ما بين 40% و 90% تم استلامها في الثلاثي الرابع من سنة 2016 و هي كالتالي: انجاز و تجهيز معهد وطني متخصص في التكوين المهني عين بسام بمبلغ رخصة

برنامج المقدر بـ000 000 273 دج، بسعة 300 منصب تكويني/120 سرير و الذي بلغت فيه نسبة تقدم الأشغال 35%، متابعة توسعة و تجهيز ملحقة برج أخريص (ورشتين و قاعتي دراسة+ملعب) بمبلغ رخصة برنامج المقدر ب 000 000 145 دج ، التي بلغت فيها نسبة تقدم الشغال 90%. إعادة تأهيل و تهيئة كل من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالبويرة و مركز التكوين المهني بحيزر بمبلغ رخصة برنامج المقدر ب000 000 75 دج التي بلغت فيها نسبة الأشغال حوالي 65 %.

❖ **قطاع الصحة** [clv] : لقد استفاد قطاع الصحة كغيره من القطاعات على مجموعة من المشاريع في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 فمنها ما تعلق بالإنجاز، التهيئة و التجهيز.

الجدول رقم: 15 **قطاع الصحة لولاية البويرة بين الفترة2001 – 2015**

2009-2001 بمبلغ 1 307 000000 دج	2014-2010 بمبلغ 15 629 000 000 دج	سنة 2015
– إنجاز 21 قاعة علاج و تهيئة 45 قاعة علاج. اقتناء العتاد الطبي و الشبه الطبي. – تهيئة و تجهيز 3 وحدات لتصفية الدم (عين بسام، الأخضرية وأحنيف). – تهيئة مقر مديرية الصحة و السكن	– انجاز مستشفى الأمراض النفسية 80 سرير بسور الغزلان. – انجاز مستشفى 80 سرير برج أخريص و مزال في طور الأشغال بنسبة 15%. انجاز عيادة متعددة الخدمات في بلدية بشلول. – إنجاز مراكز صحية في بلدية تاغزوث، واد البردي، مسدور، دشمية و أث منصور. – انجاز و تجهيز مركز تصفية الدم بسور الغزلان ، اقتناء 20 سيارة إسعاف. – انجاز مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 6 قاعات عمليات في الأخضرية و مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 2 قاعة عمليات في عين بسام. – انجاز ملحق لمعهد باستور بسور الغزلان، و عيادة متعددة الخدمات في عين بسام و أخرى في أهل لقصر. – انجاز وتجهيز مدرسة تكوين شبه الطبي 300 مقعد و 150 سرير في بلدية البويرة.	– استلام تجهيزات طبية خاصة بجناح العمليات بمستشفى محمد بوضياف بالبويرة. – اقتناء 4 سيارات إسعاف. – إعادة فتح جناح العمليات (6 قاعات) بمستشفى محمد بوضياف. – الانطلاق في إنجاز مستشفى 120 سرير في عين بسام، و مستشفى 80 سرير في برج أخريص.

و في الأخير قدرت الحوصلة العامة لولاية البويرة من 5 مؤسسات عمومية إستشفائية بسعة 1086 سرير، 34 عيادة متعددة الخدمات و 134 قاعة علاج موزعة على 5 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

2 -قطاع الموارد المائية و السكن :

❖ **الموارد المائية** : يبلغ عدد السكان الموصولين بشبكة المياه الصالحة للشرب 753.000 نسمة بنسبة ربط 96.5 % من خلال المشاريع الكبرى في إطار التحويلات من سدي كودية أسردون و تلسديت تم: التزويد من نظام سد كودية أسردون (26 بلدية): تم ربط و تزويد 19 بلدية، 05 بلديات الأشغال في طور الإنجاز وبلديتي الحاكمية، الحجرة الزرقاء الأشغال قيد الانطلاق.

التزويد من نظام سد تلسديت (16 بلدية): تم ربط و تزويد 11 بلدية، 04 بلديات الأشغال في طور الإنجاز ، كما تم استلام خلال سنة 2015 مشاريع الإيصال والتزويد بالمياه الصالحة للشرب من نظام سد كودية أسردون لكل من بلديات:عمر (المنطقة الطرفية)– المجمعات السكنية لبلدية بودربالة – سوق الخميس–المقراني– الأخضرية – و الهاشمية.

كما تم تسجيل 02 عمليتين خلال سنة 2015 متعلقين بالتزويد من نظام سد كدية أسردون و تلسديت عن طريق إنجاز قنوات، لكل من بلديات: حيزر، قلتة زرقاء و بلقاسمي (بلدية سور الغزلان)، منطقتي سيدي يحي و الروابح (بلدية عين بسام)، المناطق الريفية لبلدية الهاشمية ، في نفس السياق تم ربط خزانات المياه بمحطات إعادة الضخ و اقتناء ووضع القنوات لكل من بلديات: الحاكمية، الحجرة الزرقاء، الطائشة،الزاوية.حيث تم اقتناء ووضع 127 كلم من القنوات(قنوات تزويد 33 كلم، شبكة توزيع 94 كلم)، إنجاز 10 محطات للضخ، بناء 10 خزانات بسعة إجمالية7800م^3.

❖ **السكن** : استفادت ولاية البويرة خلال الخماسي الأول والثاني (2005-2009)، (2010-2014) وإلى غاية يومنا هذا من 82.251 وحدة سكنية من مختلف أنماط السكن (السكن الريفي –السكن العمومي الايجاري – السكن التساهمي والمدعم – السكن البيع بالإيجار – السكن الترقوي العمومي – سكنات FNPOS).

3 -قطاع الأشغال العمومية، النقل : إن تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين يتطلب فك العزلة عن المناطق التي يقطنون بها من خلال مد الطرقات إليهم، توفير النقل و تزويدهم باحتياجاتهم .

❖ **الأشغال العمومية** : لقد استفادت ولاية البويرة في مجال الأشغال العمومية من المشاريع التالية:

الجدول رقم: 16 المشاريع المركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة2005-2014

	العمليات المبرمجة		العمليات المنتهية		العمليات في طور الانجاز	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
PCSC	55	9 917 322	52	8 047 256	03	1 870 066
PHP	20	2 316 293	18	1 587 477	02	458 816
PCCE	32	9 744 560	05	237 297	27	9 507 263

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

الجدول رقم: 17 المشاريع اللامركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة2005-2014

	العمليات المبرمجة		العمليات المنتهية		العمليات في طور الانجاز	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
PCSC	27	3 465 350	13	1 780 825	14	1 684 525
PCCE	13	3 483 272	04	398 100	09	3 085 172

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

❖ **النقل** : تم تعزيز قطاع النقل في إطار البرامج الاستثمارية التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001-2014 والذي جعل لولاية البويرة نصيب منها خلال برنامجين استثماريين فقط هما على التوالي:

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: استفاد قطاع النقل لولاية البويرة من أربع مشاريع سلمت معظمها في 2010 وتتمثل في إنجاز و استلام محطتين لنقل المسافرين في كل من بلدية البويرة و سور الغزلان بغلاف مالي قدره 394 777 000 دج و 120 000 000 دج على الترتيب .

الفترة الممتدة من 2010-2014: استفاد القطاع خلال هذه الفترة بثلاث مشاريع بقيمة إجمالية تقدر ب 000 896 58 دج و تضم المشاريع التالية: إنجاز مشروع محطة لنقل المسافرين في كل من الأخضرية و عين بسام، و 6 محطات حضرية بكل من البويرة، الأخضرية، عين بسام، سور الغزلان، قادرية و بشلول و ذلك بغلاف مالي قدره 000 896 28 دج ، وصلت نسبة إنجاز هذه المحطات 80%، مشروع مخطط السير لمدينة البويرة الذي خصص له غلاف مالي قدره 000 000 10 دج، و قد تم إنجازه بنسبة 100%. إنجاز مشروع مركزين لامتحانات رخص السياقة بالبويرة و الأخضرية بغلاف مالي قدره000 000 20 دج.

كما استفاد قطاع النقل لولاية البويرة في مجال المشاريع المركز من مشروع إنجاز الخط المزدوج المكهرب للسكة الحديدة الثنية برج بوعريريج بقيمة 711 799 837 161 دج منها 672 153 860 أورو، يكون هذا الخط على مسافة 175 كلم بسرعة سير مرجعية تقدر بـ160 كلم/سا مع إنجاز محطة عصرية بالبويرة و بحركة نقل مختلطة (المسافرين و البضائع) مع تسيج طول المسار، غير أن هذا المشروع لم يتم تجسيده حتى الأن رغم انطلاق دراسته بتاريخ 2009/07/18.

كما أنه في إطار هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تسجيل مطار بالولاية و الذي سيربط ولاية البويرة بالولايات الأخرى عن طريق النقل الجوي، و قد تم اختيار الوعاء العقاري المناسب لهذا المشروع التي انطلقت فيه الدراسة غير أن في الواقع لم يظهر لم يحدد أي غلاف مالي له. أما فيما يخص كل من سنة 2015 و 2016 لم يستفد القطاع من أي مشروع.

ثالثا: تقييم الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

إن المتتبع لتطور الصفقات العمومية في الجزائر يلاحظ أنها تطورت ليس فقط على المستوى الوطني و إنما على المستويات المحلية ، حيث سعت الجزائر إلى الاهتمام و ترقية هذا النوع من العقود ليسمح لها بتحقيق الأهداف التنموية.

1 - واقع الصفقات العمومية في ولاية البويرة [clvi] : إن الاهتمام الكبير الذي أولته الولاية لقطاع الصفقات و خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر انعكس إيجابا على تطورها، و الذي شمل مختلف الأقاليم الجغرافية و النشاطات.

فعلى عكس السنوات الماضية شهدت ولاية البويرة نقلة اجتماعية و اقتصادية كبرى، حيث يتأكد لدى الزائر لها تغير بحكم عماراتها الجديدة ورحابة شوارعها، كما يتأكد أن سكانها انخرطوا في اهتمامات جديدة و آفاق أخرى و ديناميكية تنموية أملا في اللحاق بركب كبريات الولايات الجزائرية، حيث عرفت الولاية اهتماما معتبرا من قبل مسؤولي مختلف القطاعات الوزارية خلال السنوات الماضية في إطار ميزانية التجهيز، أين استفادت الولاية من خلالها من 609 مخطط للتنمية و 731 برنامج قطاعي، منها 172 برنامجا يدخل في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCSC) مع التكميلي و 53 برنامجا في إطار برنامج الضاب العليا (PHP) و 498 برنامجا في إطار برنامج التوطيد الاقتصادي(PCCE) 2010-2014 تنوعت بين العمران، التعليم، صحة، الصرف الصحي ... منها 279 مشروعا دخل حيز التشغيل، في حين بلغ عدد المشاريع في طور الانجاز 402، أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي50 مشروع.

هذا التحول الذي عرفته الولاية في الآونة الأخيرة ساعدها على التحول الكبير في كافة المجالات، و خير دليل على ذلك أن البويرة أصبحت ورشة مفتوحة بفضل استفادتها من برامج و هياكل قاعدية و هذا راجع إلى جهود الدولة و السلطات للنهوض بالولايات التي كانت في وقت سابق لا تعرف معنى التطور.

إلا أن هذه المشاريع تخللتها عدة عراقيل و مشاكل أعاقت تنفيذها مثل المخطط العمراني لمشروع بناء 3.372 وحدة سكنية و21 مرفقا عموميا لم يتبع فيه قواعد بناء المدن التي تقتضي بناء شوارع واسعة تتوسطها المساحات الخضراء و المرافق العمومية و فق نسيج عمراني محدد مما أدى إلى إعادة الدراسة الفنية من جديد. كما نجد الطرق الحديثة التي أنجزت يعاد تعبيد معظمها بعد سنة واحدة من شقها، مثل الطريق الذي يربط بالمخطط العمراني سالف الذكر و غابة الريش حيث وضع بساطه أثناء انجازه فوق التراب مباشرة و لم

يصمد إلا أسابيع قليلة، ثم أوكلت مهمة إعادة تهيئته لمؤسسة أخرى ، ، علما أن الكثير من الطرق التي وضع بها البساط خلال السنوات الأخيرة غزتها الحفر و التشققات و هي اليوم في أمس الحاجة لإعادة تهيئتها بمبالغ مالية إضافية، و هنا يبقى السؤال مطروحا عن سبب غياب أعين الرقابة .

فضلا عن توقف أشغال بناء مستشفى برج أخريص الذي سجل منذ 2006 لأسباب قيل أنها تعود إلى عدم وجود مقاولين أكفاء لإنجازه مما دفع الولاية إلى التعهد عن طريق التراضي مع كوسيدار لإنجازه و وصل إلى حد الأن نسبة أشغاله 15% بينما غلافه المالي تضاعف مقارنة بالمبلغ الذي سجل به.

و بالإضافة إلى عامل سوء التخطيط و التسيير لبعض المشاريع، يضاف مشكل تأخر الانجاز رغم توفر الاعتمادات المالية، فالعديد من المشاريع بقيت تراوح مكانها لسنوات عديدة و ذلك لأسباب قد تعود لخلل في الدراسة التقنية،وأخرى لسوء اختيار المقاولين، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تهيئة غابة الريش و تحويلها إلى غابة للنزهة و للتسلية التي لم ينجز منها إلا الملعب المعشوشب اصطناعيا رغم تجاوز المقاول المكلف بالإنجاز المهلة المحددة له لشهور عديدة، ، فضلا على إنفاق الملايير على نافورات لم يسل ماؤها إلا يوم تدشينها أو أثناء زيارات أعضاء الحكومة.

و لا يسعنا إنكار حقيقة مشروع انجاز القطب الجامعي على حساب مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية (أكثر من 20 هكتار) من جهة، و موقعها غير الملائم كونه يقابل الملعب الأولمبي و مؤسسة تعليمية (متوسطة) و الدرك الوطني من جهة أخرى، فأين هي الدراسة التقنية و اختيار موقع بناء المشروع، كما أن لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة تداعياته في المستقبل، حيث سيأتي يوما وينفذ مخزون البترول و نحاول العودة للنشاط الزراعي فلا نجد مكانا له.

أما قطاع الصحة الذي يشغل بال كل سكان الولاية، فهو لا يزال مريضا حيث لم تتعدى نسبة استغلاله للغلاف المالي الذي خصص له 24,33%، بدليل أنه يتميز بنقص التغطية الصحية فمثلا نجد قاعة إنعاش واحدة على مستوى الولاية و 284 طبيب مختص و 153 طبيب عام، و لعل ذلك ما يفسر سبب نقل المرضى أثناء الحالات الخطيرة إلى مستشفيات الولايات المجاورة بذريعة نقص مستخدمي شبه الطبي و الأطباء المختصين و الأجهزة، كما يلاحظ نفور الأطباء المختصين عن العمل بهذه الولاية و عدم تحفيزهم على العمل بالمؤسسات الاستشفائية العمومية من خلال توفير السكن الوظيفي...

أما فيما يخص الأزمة التي تعاني منها الجزائر في وقتنا الحاضر دفع بها إلى تجميد العديد من المشاريع في مختلف الولايات ، و كانت ولاية البويرة من بينها و ذلك بناءا على مراسلة من المديرية العامة للميزانية تحت رقم 3752 المؤرخة في 2015/07/13 والقطاعات التي مستها هي كالتالي: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمشروع واحد (ديرة، الهاشمية، عين بسام، الأسنام ومشدالة)، قطاع الغابات بـ 23 مشروع، قطاع التربية بـ 38 مشروع، قطاع الشباب و الرياضة بـ 35 مشروع، قطاع الصحة 5 مشاريع، قطاع الشؤون الدينية بمشروعين، 3 مشاريع لكل من قطاع التخزين و التوزيع و قطاع البيئة، قطاع المنشآت الإدارية بـ 4 مشاريع، ومشروع واحد لكل من قطاع الري والتعليم العالي والتكوين المهني و الثقافة.

فرغم تبني الدولة لمشاريع تنموية كبيرة تستهدف النهوض بالقطاعات المختلفة و استغلال توفر المقومات الأساسية من ثروة مادية ورأسمال بشري في سبيل تجسيد الاستثمارات العمومية في مختلف مناطق الجزائر خاصة الداخلية منها مثل ولاية البويرة، نلاحظ أن كل المجهودات المبذولة لم تحقق النتيجة المرغوبة في سيرورة عجلة التنمية مما أدى إلى تعطل وتيرتها.

2 -**العراقيل التي تواجه الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية** : رغم الأهمية البالغة للصفقات العمومية تبقى في مواجهة جملة من العراقيل تحد من مساهمتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من بين هذه العراقيل نذكر منها:

- ❖ **عراقيل متعلقة بالإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية** : سنحاول في هذا الجزء نقد و تمحيص الإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية و ذلك من زاوية الشفافية والسرعة.

- ✓ **عنصر الشفافية في إدارة الصفقة العمومية** : الشفافية هي أساس المنافسة بين المتعاملين التي تؤدي بدورها إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة و التكلفة، و قد حث المرسوم الرئاسي 15-247 على ضرورة احترام مبدأ الشفافية، وذلك ما تضمنته المادة 05 منه، و إذا بحثنا عن العامل الحاسم للحكم على مدى وجود الشفافية من عدمها لوجدناه يتمثل في المعلومة، فهذه الأخيرة يجب أن تكون متاحة لجميع المتعاملين و في الوقت الحقيقي حتى تسمح لهم بمعرفة وجود الصفقة وإجراءات المشاركة فيها، و يتوقف مدى توفر المعلومة لدى المتعاملين على نظام الإشهار الذي ينص عليه القانون في المادة 61 و 65 من المرسوم الرئاسي 15-247 .
- ✓ **السرعة في إتمام الصفقة العمومية** : يعتبر عامل السرعة في إنجاز مختلف المشاريع من صميم المعايير التي تحدد مدى فعالية نظام الصفقات العمومية، فلا يعقل أن يكون هذا النظام سببا في تأخر إتمام المنشآت في حدود الآجال المخطط لها، و بالتالي إعاقة البرامج التنموية و تراكم التأخرات و تداخل المخططات المتعاقبة ، حسب وجهة نظرنا ، تتوقف خاصية السرعة في إنجاز موضوع الصفقة العمومية على مجموعة من العوامل و هي توفر وانتقال المعلومة، سرعة الإجراءات الرقابية، نظام تسديد المستحقات المالية للمتعاملين المتعاقدين.

❖ **عراقيل متعلقة بالإدارة المحلية :**

- ✓ **المشاكل المالية** : ما يلاحظ في الحياة التطبيقية أن جهود الولايات و البلديات و مساعيها نحو بسط كامل سيطرتها على ما لديها من موارد مالية و كذا العمل على استغلالها ليس بالأمر السهل و اليسير، و ذلك بالنظر إلى حقيقة الواقع الذي تعيشه الولاية و بلديتها حاليا و الذي يمتاز أساسا بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها و لا سيما المادية منها والبشرية و عدم استطاعتها الوصول إلى تحقيق الملائمة و التكافؤ بينهما و بين حجم الحاجيات و المتطلبات و قلة الموارد المالية، الأمر الذي يجعل طرق تسيير و استغلال مواردها لا تصل إلى تحقيق النتائج المرجوة التي يقع الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين خدمات المرافق المقدمة لهم.[clvii]
- ✓ **المشاكل الإدارية** : في غالب الأحيان يصل على رأس البلدية عن طريق الانتخاب أشخاص من مستويات مختلفة، فنجد مثلا أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا بدون ثقافة و لا دراية بعالم البلدية، كما نجد أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا و يملكون تكوينا عاليا وثقافة عامة و لا يفقهون في عالم تسيير البلدية شيء، و الحقيقة هذه القضية أكبر ما يؤخذ به على الديمقراطية على المستوى المحلي، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل العلم و التجربة و القدرة على التكفل بهذه المسؤولية، فالشعبية تحل محل البرامج، و الإخلاص يحل محل العلم، والأخلاق تحل محل القدرة، و كأن البلدية أصبحت منصة يصل إليها من هو أكثر الناس شعبية و ليس من هو أقدرهم لاستيعاب البعد الحقيقي لوظيفة البلدية.[clviii]

إنها في الحقيقة وقائع لا يمكن نكرانها و لا تغطيتها بل يجب التشهير بها لمحاربتها و العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل الولاية و البلدية إطارا محليا لتجسيد الاستثمارات العمومية.

❖ **عراقيل أخرى** : يعتبر الفساد من أكثر الظواهر الإنسانية خطورة على المجتمعات نظرا للآثار السلبية التي يخلفها في شتى المجالات و على مختلف المستويات، و الجزائر كغيرها من الدول تعاني من انتشار فضيع و كبير للرشوة باعتبارها من أهم مظاهر الفساد، فالفساد لا يسمح في البداية بسير عملية التخطيط للمشاريع و البرامج التنموية بطريقة سليمة و علمية باعتبار تدخل ذوي المصالح ومحاولتهم لتوجيه القرار لمصلحتهم، و كذا فإن إسناد المشاريع والبرامج وفقا لنظرة العشائرية و الشخصية يساهم في هذا الإطار بتعميق الفساد و فشل المشاريع باعتبار غياب الكفاءة في إسناد البرامج و المشاريع التنموية[clix].

خاتمة :

لقد حظيت الصفقات العمومية باهتمام الدولة باعتبار القدرة التي تملكها في تجسيد الاستثمارات العمومية،وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها، و نظرا لجملة العراقيل التي تواجهها يستدعى الأمر وضع سبل لتفعيل قدرتها في تحقيق الاستثمارات العمومية، و من هذه السبل نجد:

1. تدعيم آليات الرقابة الحالية بمراقبي الميدان المستقلين الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة و المفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين،
2. يجب أن تكون أولى أولويات المسؤولين أن يسعون جاهدين بالاهتمام بالموارد البشرية و الاستثمار في هذا العنصر كونه الحجر الأساس في تسيير زمام الأمور، من خلال التحفيزات و الزيادة في الأجور، التعويضات، المنح، وسط ملائم للعمل، توظيف الإطارات... بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين والأعوان العموميين في تحضير و تنفيذ و مراقبة الصفقات العمومية، من خلال دورات تحسين المستوى و تجديد المعارف،و الذي نص عليه المرسوم الرئاسي 15-247 من خلال مادتيه 211 و 212،
3. إمكانية الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن مرفق عام القيام بتفويض تسيير هذا المرفق إلى مفوض له، و ذلك ما لم يوجد حكم تشريعي مخالف، و التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من استغلال المرفق العام، و يمكن أن يأخذ هذا المرفق العام حسب مستوى التفويض، و الخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة شكل الامتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو التسيير، [clx]
4. إذا كان ضعف الولاية في انجاز الصفقات العمومية مرتبط إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية، فلابد من العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية، و أهم هذه الإصلاحات، منح الولاية و البلدية استقلالية مالية أوسع و حصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتجسيد الاستثمارات العمومية،

[cxxxiv] قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق البلدية، المواد 106،97.

[cxxxv] نفس المرجع، المواد: 88، 103، 109، 110، 137، 136.

[cxxxvi] قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، المواد 60، 64، 63.

[cxxxvii] نفس المرجع، المواد 66-69.

[cxxxviii] مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعدديةالسياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه دولة في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006، ص 207.

[cxxxix] bilan Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, Appui à la relance de la production , , p16 - 27.

[cxl] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة العادية 25،صص 81 - 84.

[cxli] bilan de programme de soutien de la relance économique…,op-cit , p6.

[cxlii] IBID, pp 6 - 7.

[cxliii] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة26، جويلية 2005، ص61.

[cxliv] bilan de programme de soutien de la relance économique…,op -cit , p8.

[cxlv] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014/2013، ص89.

[cxlvi] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[cxlvii] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص90-91.

[cxlviii] هشام التركيني، أدوار الصفقات العمومية بين الإطار النظري و التطبيقي، المحمل من الموقع: http: www.maghress.com/almassae/164834، تاريخ التحميل : 03-03-2015.

[cxlix] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، علوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص 205.

[cl] تعليمة الوزير الأول، بخصوص تدابير التوازنات الداخلية و الخارجية، المؤرخة في 25-12-2014.

[cli] يوسفي نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2009-2010، ص 190.

[clii] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، صص 128-131.

[cliii] وثائق مقدمة من طرف الإدارة المركزية للجامعة و مديرية التجهيز.

[cliv] مديرية التكوين المهني لولاية البويرة.

[clv] مديرية الصحة و السكن لولاية البويرة

[clvi] معلومات متحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

[clvii] شباب سيهام، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، صص 221-222.

[clviii] المرجع السابق، صص 90-93.

[clix] عادل إنزارن، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، المداخلة الثالثة حول الفساد في الصفقات العمومية و تأثيره على حماية المال العام في الجزائر، 20 ماي 2013، جامعة يحي فارس، المدية، صص 6-9.

[clx] للتوسع أكثر أنظر المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مرجع سبق ذكره، المواد 207، 208 و 209.

La communication digitale : Quel impact sur la notoriété et la rentabilité de l'entreprise ?

Doctorante : Waffa HALLIL Epse AMALOU
Ecole: HEC Alger

Résumé :
Le présent article reflète l'importance de la présence d'une entreprise (Djezzy, Mobilis et Ooredoo dans le cas présent) sur les médias sociaux ainsi que l'impact de l'utilisation de ce nouveau canal sur sa rentabilité et sa notoriété.Pour cela, nous avons effectuédes entretiens avec les cummunity-managers de chaque opérateur dans le but d'avoir leurs axes stratégiques, puis un questionnaire a été adresséaux consommateurs afin d'avoir leur feed-back concernant les stratégies digitales de leurs opérateurs ainsi que l'impact de la communication via les médias sociaux sur leur comportement.

Mots clés :
Communication digitale, médias sociaux, web 2.0, TIC, community management, internet.

Abstract :
This article reflects the importance of the presence of a company (Djezzy, Mobilis and Ooredoo in this case) on social media and the impact of the use of this new channel on itsprofitability and notoriety. To this end, weconducted interviews with the cummunity managers of eachoperator in order to have theirstrategic axes, then a questionnaire was sent to the consumers in order to get feedback on the digital strategies of theiroperators and Than the impact of communication via social media on theirbehavior.

Key word :
Digital communication, social media, web 2.0, ICT, community management, internet.

Introduction :

Le passage du marketing traditionnel à celui dit 2.0 a signifié la fin d'une communication unidirectionnelle de l'entreprise vers ses consommateurs en faveur d'une communication digitale qui favorise le dialogue avec et surtout entre les consommateurs et qui dicte de nouveaux usages, de nouvelles façons de « consommer » l'information et les contenus publicitaires.

Les médias sociaux sont un processus récent mais qui a pris une ampleur sans précédent avec l'avènement des outils du Web 2.0 permettant à tout un chacun de créer et publier du contenu sur ces nouveaux espaces d'échange.

Les marques, au cœur de ces échanges, comprennent la nécessité d'utiliser à bon escient les capacités des médias sociaux dans leurs stratégies de communication.

Pour illustrer l'impact de ce nouveau média sur les consommateurs, nous avons opté pour les trois opérateurs téléphoniques : Ooredoo, Mobilis et Djezzy pour l'importance croissante des TIC dans le secteur des télécommunications.

I. la digitalisation des entreprises via les TIC

Les technologies digitales transforment en profondeur le paysage media actuel avec l'apparition de nouveaux supports et de nouveaux enjeux pour l'entreprise et la marque.

1. Evolution du web

Depuis le déploiement des Technologies de l'Information et de la communication (TIC), le web a connu une évolution majeure.

Selon l'OCDE (l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques)[clxi], les TIC comprennent toutes les activités qui permettent de produire, traiter et transformer l'information et la communication, en utilisant un procédé électronique. En conséquence, le secteur TIC rassemble les entreprises qui contribuent à produire et/ou

distribuer ces technologies, ainsi que celles qui proposent des services facilitant leur mise en œuvre par les citoyens ou les organisations.[clxii]

Avant d'illustrer l'évolution du web, il est nécessaire de comprendre la différence qui existe entre le web et Internet.
Internet est un réseau informatique mondial constitué d'un ensemble de réseaux nationaux, régionaux et privés. L'ensemble utilise un même protocole de communication : TCP/IP, (Transmission Control Protocol / Internet Protocol).[clxiii]
Internet propose trois types de services fondamentaux :

- Le courrier électronique (e-mail) ;
- Le Web (les pages avec liens et contenus multimédia de ses sites Web) ;
- L'échange de fichiers par FTP (File Transfer Protocol).

Le Web n'est qu'une des applications d'Internet ; distincte d'autres applications comme le courrier électronique, la messagerie instantanée, et le partage de fichiers en pair à pair.[clxiv]
Le web a connu une évolution importante :
Le web 1.0, encore appelé web traditionnel, est avant tout un web statique, centré sur la distribution d'informations. Il se caractérise par des sites orientés produits, qui sollicitent peu l'intervention des utilisateurs.
Le web 2.0 marque une évolution du Web vers plus de simplicité et d'interactivité. Il repose sur des technologies permettant de placer l'internaute au centre des processus de création et de partage de l'information à travers un lien social établi. L'expression Web 2.0 marque le symbole d'un «nouveau» Web, collaboratif et participatif (LANNOO et ANKRI, 2009).

Le web 3.0 va bientôt faire son apparition. Dans cette nouvelle version du Web, Internet se connectera à tous les aspects de la vie numérique. Il sera présent partout et à tout moment, connecté à notre quotidien grâce à des capteurs miniaturisés et omniprésents (PISANI et PIOTET, 2008). Il est fréquent d'entendre parler de Web sémantique pour définir cette nouvelle évolution d'Internet ; il s'agit d'un ensemble de technologies visant à rendre le contenu des ressources du Web accessible et utilisable par les programmes et les logiciels (MAYOL, 2011).

Le web 4.0, évoqué par certains comme le web intelligent, vise à immerger l'individu dans un environnement de plus en plus prégnant. Il pousse à son paroxysme la voie de la personnalisation ouverte par le web 3.0 mais pose par la même occasion de nombreuses questions quant à la protection de la vie privée, au contrôle des données, etc. (BRESSOLES, 2012).

2. Données chiffrées sur la consommation digitale des internautes

We Are Social[clxv] a créé un annuaire numérique pour 2016, qui fournit des statistiques numériques clés pour 232 pays à travers le monde :

Pour le contexte, en janvier 2016, la population mondiale totale est de 7,3 milliards :

- L'Internet a 3.17 milliards d'utilisateurs.
- Il y a 2,3 milliards d'utilisateurs de médias sociaux actifs
- 91% des marques de détail utilisentdeux ou plusieurs canaux de médias sociaux
- les utilisateurs d'Internet ont une moyenne de 5,54 comptes de médias sociaux
- Les utilisateurs de médias sociaux ont augmenté de 176 millions l'an dernier
- 1 million de nouveaux utilisateurs mobiles sociaux actifs sont ajoutés tous les jours.
- chaque seconde Il y a 1,65 milliards de comptes sociaux mobiles actifs à l'échelle mondiale
- Facebook ajoute 500.000 nouveaux utilisateurs chaque jour; 6 nouveaux profils à chaque seconde
- Le nombre moyen (moyenne) d'amis est de 338
- La moitié des utilisateurs d'Internet qui n'utilisent pas Facebook vivent avec quelqu'un qui le fait
- Il y a un 81 millions de faux profil estimés sur Facebook
- La page la plus populaire est Facebook pour chaque téléphone, avec 509,772,152 aime
- Il y a 40 millions de pages activesde petites entreprises mais seules 2 millions de ces entreprises paient pour la publicité
- Google traite 100 milliards de recherches par mois. Cela représente une moyenne de 40 000 requêtes chaque seconde
- 89,3% de toutes les recherches sur Internet sont effectués par Google; ces recherches sont effectuées par 1,17 milliard d'utilisateurs uniques
- 300 heures de vidéo sont téléchargées sur Youtube chaque minute
- Il y a 3,25 milliards d'heures de vidéos regardées chaque mois ; Plus de la moitié des vues sur YouTubeproviennent de dispositifs mobiles
- La session moyenne de visualisations mobiles dure plus de 40 minutes

II. La communication digitale à l'ère de l'entreprise 2.0

La révolution du Net, le développement fulgurant des nouvelles technologies, la prise de conscience environnementale et la crise économique ont fondamentalement modifié les comportements d'achat. Cette mutation sociétale explique l'échec des méthodes classiques et nous impose de nouvelles règles.

1. Les leviers de la communication digitale

La communication digitale est définie (OUALIDI, 2013) comme :« *une nouvelle discipline de la communication mais aussi du marketing. Le terme désigne l'ensemble des actions (de communication et de marketing) visant à faire la promotion de produits et de services par le biais d'un média ou d'un canal de communication digital, dans le but d'atteindre les consommateurs d'une manière personnelle, ultra ciblée et interactive* ». L'objectif nouveau des entreprises est donc de cibler leurs consommateurs non plus seulement sur le web mais à travers l'ensemble des médias digitaux

Évoluer dans l'univers du marketing digital, c'est être confronté en permanence aux spécificités (SCHEID, 2012) de ce canal telles que :

- Multiplicité et additivité des actions
- Une évolution rapide
- Un canal « hypermesurable »

La conception de sites internet, le référencement, l'e-mailing, l'affiliation et la publicité en ligne sont les leviers les plus importants de la communication digitale et permettent de générer un maximum de trafic pour la marque.

1.1. Conception d'un site internet

La mise en place d'un projet de création de site Web fait intervenir un client et un ou des prestataires techniques. On distingue trois grands types de prestataires techniques : les agences interactives ; les SSII (Le sociétés de services et d'ingénierie informatique) et les intégrateurs (SCHEID, idem).

L'ergonomie d'un site Internet est sa capacité à rendre facile la recherche et l'accès à l'information, à transmettre un message, à remplir ses objectifs, à répondre aux attentes et besoins des internautes... et ce de manière pratique et agréable.[clxvii]

1.2. Le référencement naturel

Cette méthode de référencement permet au site Internet d'être affiché par un moteur de recherche lorsque celui-ci considère le site comme pertinent vis-à-vis de la requête saisie par les internautes en utilisant les techniques d'optimisation SEO (SearchEngineOptimization).

1.3. Référencement payant & liens sponsorisés (SearchEngineAdvertising)

Ce sont principalement des publicités textuelles présentes en haut et à droite sur les pages de résultats des moteurs de recherche. Ces publicités s'affichent en complément des résultats dits « naturels » du moteur de recherche lorsque l'on saisit une requête dans la barre de saisie.

1.4. L'e-mailing

L'e-mailing consiste en l'utilisation du canal e-mail[clxviii] pour effectuer des opérations marketing de conquête ou de fidélisation.

Une campagne d'e-mailing se déroule en des étapes qui font appel à plusieurs métiers et nécessite des connaissances techniques spécifiques pour la réalisation d'un e-mail performant.

1.5. L'affiliation

L'affiliation est une technique qui consiste à mettre en relation, souvent à partir de plateformes d'affiliation, les marchands avec des sites affiliés. Les affiliés amènent du trafic, vers un site, qui générera des ventes. L'affiliation repose sur un système de rémunération à la performance (DECAUDIN, 2011).

1.6. La publicité en ligne (Display)

Le display est un mode de publicité reposant sur la mise en relation d'éditeurs, mettant à la vente des encarts publicitaires, et des annonceurs, souhaitant communiquer (LENDREVIE et al, 2011) ; Les annonceurs peuvent acheter des espaces via des intermédiaires, agences média, ou plus rarement en direct. Une des tendances actuelles

du marché est à l'automatisation de la mise en relation éditeur-annonceur grâce aux places de marché appelées « adexchanges ».

2. Les médias sociaux et leur mécanisme

Les médias sociaux sont l'ensemble des technologies du Web 2.0 qui vont permettre la création, l'échange, l'enrichissement des contenus générés par les utilisateurs. Ces outils en ligne permettent à tout un chacun de créer de l'intelligence collective et de produire de manière collaborative.

Selon Antoine Dupin (DUPIN, 2010): « *Les medias sociaux peuvent se définir comme l'ensemble des plateformes en ligne créant une interaction sociale entre différents utilisateurs autour de contenus numériques (photos, textes, vidéos) et selon divers degrés d'affinités. Ils sont au centre de toutes les attentions, leur audience ne cesse de croitre, et ils bénéficient d'un engouement de plus en plus fort de la part des entreprises ou des institutions. Ils représentent un tournant dans la diffusion d'information et répondent à de nouveaux mécanismes de marketing et de communication* ».

Bien que les frontières entre ces catégories soient assez floues et en perpétuel mouvement, les plus importantes sont :

2.1. Les réseaux sociaux

Il s'agit d'espaces de partage de l'information entre « amis ». Ils sont professionnels (LinkedIn, Viadeo…) ou non professionnels (Facebook, Copains d'avant…) ;même si cette différentiation tend à s'estomper de plus en plus avec les possibilités de segmentation des « amis » offertes (BLOCH, 2012)

2.2. Les réseaux de partage de médias

L'objectif de ces sites est essentiellement l'échange de médias : photos (Instagram, Webshots, Photobucket…etc.) et films (YouTube, Dailymotion, SlideShare, Metacafe, Vimeo…etc.) principalement.

2.3. Le crowdsourcing

Ce sont les sites dont l'efficacité repose sur la participation des internautes qui les enrichissent: Wikipedia, AgoraVox, 4chan… mais également les sites de notation tels que tripadvisor.fr dans le tourisme, testntrust.com ou ciao.fr pour les produits ou les services.

2.4. Les blogs

Les blogs sont à l'heure actuelle le meilleur moyen de parler de grandes idées qui s'accompagnent d'explications détaillées (O'BRIEN, 2010).

Pour tenir un bon blog, son contenu doit être très original et aider à résoudre des problèmes.

2.5. Les miniblogs

Il s'agit de tout ce qui est trop court pour un blog mais trop long pour un tweet. Photos, clips vidéo, citations, articles de blog courts, actualités, diagrammes… On se sert des miniblogs pour partager idées, opinions, liens et images humoristiques.

Les deux principaux sites de miniblogging à l'heure actuelle sont Tumblr et Posterous (O'BRIEN,Op.cit,).

2.6. Les réseaux de micro blogging

Il s'agit principalement de Twitter. Dans certains cas, sont également inclus des sites de partage de marque-pages internet tels que Delicious, Digg (O'BRIEN, id)

Son fonctionnement favorise trois critères fondamentaux dans la propagation de crise : la simplification, l'urgence et la dissémination.

2.7. Les sites de partage de signets

Sur les sites de partage de signets, les gens postent des liens classés par catégories et assortis d'un petit commentaire. Le seul contenu publiable sur ces sites consiste en des liens vers d'autres contenus. La plupart des sites disposent d'un système de vote (O'BRIEN, id) : les liens les plus populaires surnagent au-dessus du lot. Plus son contenu aura de votes, plus la marque sera populaire sur le site.

2.8. Les flux RSS (Real Simple Syndication)

Ce sont un fil d'information que l'on peut lire à l'aide d'une application prévue à cet effet. Il permet de savoir quand une mise à jour est effectuée sur un média en diffusant son contenu (PONCIER, 2011).

2.9. La radio sur Internet (podcasts)

Les podcasts sont un très bon moyen de faire vivre sa marque et de toucher son public cible. Une bonne stratégie podcast permet à l'entreprise (ou à la personne) de dialoguer en direct avec les consommateurs et de séduire de nouveaux clients.

2.10. Les sites marchands et les sites d'avis de consommateurs

Les recommandations jouent un très grand rôle sur ce genre de sites. Il s'agit également de la meilleure manière pour une entreprise de convaincre les consommateurs d'essayer ses produits ou services.

Exemples : Ebay, Amazon, Yelp, Etsy…etc.

2.11. Les sites de questions-réponses

Les questions posées par les utilisateurs peuvent donner à l'entreprise des idées pour écrire des articles sur son blog. Ces sites permettent de voir à quelles questions les internautes n'arrivent pas à trouver réponse sur les moteurs de recherche.

2.12. Les sites d'organisation d'événements

Ils permettent d'indiquer à quels événements l'on va participer, que ceux-ci soient virtuels (séminaires Web) ou réels (fêtes, soirées networking, conférences, séminaires). Ils sont très utiles pour savoir quels membres de son réseau social l'on va y croiser.

3. Le R.O.I (Return On Investment) de la communication digitale

Il est inutile de mettre en place une stratégie en médias sociaux si c'est pour ne pas mesurer les résultats. Selon une enquête réalisée en août 2009 (O'BIEN, Op.cit,), 86 % des professionnels sont présents sur les médias sociaux mais seuls 16 % d'entre eux mesurent leur RSI, retour sur investissement. 40 % disent même ne pas savoir qu'il était possible de le faire, ce qui semble indiquer que le RSI des médias sociaux est encore mal compris par les professionnels.

Une mesure ne fait sens qu'en fonction d'un objectif. Certains de ces derniers seront faciles à mesurer. Mesurer l'assistance clients, par exemple, est simple (O'BRIEN, id) : il s'agit du nombre de problèmes résolus en l'espace d'une période définie, ainsi que du degré de satisfaction du client vis-à-vis de la solution proposée. Le succès de la gestion des prospects dépend du nombre de contacts qualifiés que l'entreprise obtient et qui deviennent ensuite des clients uniques ou fidèles.

Certains objectifs sont plus difficiles : notoriété de la marque, leadership en innovation, fidélisation…etc. Parce que ce n'est plus simplement une question de chiffres, mais

également de degré d'engagement. Les données seront plutôt qualitatives, et donc plus difficiles à mesurer, mais aussi à comprendre.
Les catégories impliquant une mesure qualitative sont au nombre de trois : engagement, sentiment et influence. Leur mesure ne peut être une science exacte, mais on peut tout de même créer et mesurer des indicateurs clés de performance (ICP) en fonction des objectifs de l'entreprise.
Pour mieux mesurer le ROI d'une marque et pour assurer la rentabilité de ses fans, sa présence sur les médias sociaux ne suffit pas ; elle doit avoir des personnes ayant pour mission de créer puis de gérer une communauté d'internautes autour d'un sujet commun afin d'échanger autour de ce centre d'intérêt tout en respectant la charte préalablement définie.

4. Le community management

Le community management n'est pas seulement une nouvelle discipline ou un nouveau métier. À travers lui, c'est une nouvelle manière d'appréhender la communication qui s'esquisse, de concevoir les rapports entre l'entreprise et ses clients.
Le Community Manager doit veiller à la e-réputation de l'entreprise sur différents réseaux ou communautés qu'il a identifiés. Sa mission est aussi de fédérer autour d'une entreprise, d'un produit, d'un service ou d'une marque en animant des réseaux (ROSOOR, 2012).
A l'initiative de sa création, le Community Manager fait vivre une communauté. En relayant et en assurant la visibilité de l'image sur internet dans son sens large (réseaux sociaux, forums, blogs...), son rôle est de communiquer vers le client, le groupe ou la communauté.
D'autres nouveaux métiers du digital contribuent également á la gestion de la marque sur le web tels que[clxix] : Le Consultant e-Business, Le Responsable Affiliation, Le Web Marketeur, Le Chef de Produit Web, Le Chef de Marque, Le Chef de Projet Web, Le Traffic Manager, Le Référenceur…etc.

III.L'étude empirique

Les trois opérateurs téléphoniques Djezzy, Mobilis et Ooredoo font partie des entreprises algériennes les plus actives sur les réseaux sociaux.
Afin d'étudier l'impact de leur présence sur les médias sociaux sur leur rentabilité et leur notoriété, nous avons effectué des entretiens avec les cummunity-managers de chaque opérateur dans le but d'avoir leurs axes stratégiques et nous avons établi un questionnaire aux consommateurs pour avoir leur feed-back sur la stratégie digitale[clxx] établie par leurs opérateurs.

1. Construction des formulaires

Le guide d'entretien a été divisé en deux volets principaux : le premier concerne la présence de l'opérateur sur les médias sociaux (classement des médias sociaux, degré de présence des opérateurs sur les médias sociaux, objectifs des opérateurs à travers les médias sociaux, cible, message et positionnement, le contenu partagé et ses supports, budget de communication digitale, ROI) et le deuxième englobe la communication digitale en général (la transition vers la digitalisation, l'impact de la communication digitale sur la notoriété et la rentabilité de l'entreprise, les obstacles rencontrés, le community management dans l'entreprise).

Le questionnaire est composé d'une fiche signalétique ainsi que de deux volets :
Une première partie consacrée aux réseaux sociaux en général pour savoir le degré de connaissance et d'utilisation des gens de ce nouveau média ainsi que l'impact de ce dernier sur le comportement des utilisateurs algériens.
Une deuxième partie dédiée aux avis des consommateurs par rapports à la présence et aux actions de leurs opérateurs sur les différents comptes des réseaux sociaux.

2. Résultats du questionnaire

D'après les résultats du dépouillement du questionnaire et l'essai d'interprétation des réponses, la synthèse globale peut être résumée, selon les trois volets, comme suit :

2.1Partie I :

L'échantillon est composé, majoritairement, de personnes jeunes qui font partie d'une génération digitale et connectée appelée « la génération y »
Presque tous les répondants connaissent la définition d'un réseau social et en ont au moins un (99%). Le réseau social le plus populaire est Facebook (37%) suivi de Youtube(20%) et de Twitter (13%), et l'échantillon affirme être tous les jours connecté pendant une heure à quatre heures, par jour, en moyenne (64%).
Les répondants aimeraient que leurs entreprises préférées aient des comptes sur les réseaux sociaux (98%) qu'ils sont prêts à aller visiter régulièrement et ils n'y voient pas d'inconvénients à ce que ces entreprises utilisent des données collectées de leurs comptes(64%)à condition que ce soit avec modération et qu'elles respectent la vie privée et les valeurs morales de leurs clients.

2.2Partie II :

Les répondants, sont bien équipés en matière d'appareils technologiques et s'abonnent généralement chez un seul opérateur téléphonique (58%) dont ils ont consulté, au moins une fois, le réseau social (72%).
Les clients d'Ooredoo trouvent le réseau social de leur opérateur animé(44%) alors que ceux de Mobilis et de Djezzy trouvent les réseaux sociaux de leurs opérateurs peu animés (49%) et (46%). Ils considèrent que la présence d'une marque sur les réseaux sociaux est importante et qu'elle lui permettrait d'augmenter sa notoriété et son image de marque (58%) ainsi que sa rentabilité (41%).
Malgré la dominance des réseaux sociaux, le site internet reste une interface de communication pour les clients et génère toujours du trafic en proposant des services diversifiés et intéressants (81%).

3. Suggestions:

Après avoir analysé les résultats des entretiens individuels et du questionnaire nous proposons aux opérateurs algériens ces quelques modestes suggestions :
- Prendre en compte le capital social dans la stratégie de communication de l'entreprise, et accorder autant d'importance aux relations personnelles qu'aux relations purement commerciales. Le consommateur attend des entreprises qu'elles soient prêtes au dialogue et qu'elles reconnaissent le consommateur en tant que personne même si celui-ci appartient à une communauté virtuelle.

- L'heure n'est plus à la segmentation mais à la personnalisation, et les entreprises se doivent de comprendre qui est l'internaute d'aujourd'hui au sein des communautés pour bien communiquer avec lui.
- Se pencher avant tout sur les besoins et motivations des internautes sur les médias sociaux et sur leur engagement auprès de la marque.
- Trouver le juste milieu entre diffuser des contenus intéressants aux consommateurs pour les inciter à rejoindre leur communauté sans toutefois les inonder de messages marketing.
- Identifier les influenceurs et s'entourer de personnalités et de médias influents car ces derniers ont la possibilité de changer le comportement des autres acteurs. Le rapport entreprises-influenceurs s'est inversé sur les médias sociaux, les influenceurs deviennent de vraies marques à part entière, avec leur propre audience et degré d'influence, alors que la marque tend à devenir un individu, une « personnalité unique »de l'entreprise.
- Mesurer et contrôler l'image de marque de l'entreprise sur les médias sociaux : Avant toute action de contrôle sur son e-réputation, l'entreprise doit pouvoir être en mesure d'évaluer ce qui se dit sur elle, si les contenus publiés dans les médias traditionnels et les médias sociaux sont bénéfiques pour l'image de l'entreprise, ou si au contraire ils pourraient être néfastes à sa réputation.
- Recruter des community manager, responsable de la veille sur internet, de l'animation des communautés, de la rédaction de billets sur des blogs et sur les réseaux sociaux, et des relations avec les influenceurs sur internet pour que les entreprises mettent toutes les chances de leurs côtés pour réussir à converser efficacement avec les consommateurs sur les médias sociaux.
-former les équipes de community-management à l'audimat, un outil de mesure de l'audience sur les médias sociaux ainsi qu'à d'autre logiciel de mesure du ROI de ces médias.
- Plutôt que de vouloir se focaliser exclusivement sur un ROI, difficilement transposable aux actions réalisées sur les médias sociaux, il est plutôt préférable de vouloir mesurer le Social ROI, c'est à dire la dimension sociale des actions menées sur les médias sociaux, permettant d'évaluer l'efficacité, la performance et la rentabilité.
-Bien qu'une présence d'une équipe interne dédiée aux médias sociaux soit nécessaire, des outils technologiques peuvent être mis en place en support ou complément de cette veille humaine.
- Satisfaire les besoins d'information et offrir des incitatifs financiers aux consommateurs sur les médias sociaux représente le meilleur moyen pour les inciter à devenir membres de la communauté de marque qui saura satisfaire ces besoins.
-Multiplier les canaux de présence, tout en veillant à leur cohérence. Sinon, il vaut mieux concentrer ses efforts sur un petit nombre de canaux bien maîtrisés, permettant une forte proximité avec les utilisateurs tout en offrant des moyens de capitaliser sur les échanges avec ces derniers.
-Synchroniser les actions de l'entreprise sur les médias traditionnels (télévision, presse…etc.) et numériques (sites internet, newsletters, médias sociaux).

- Accentuer la création de contenu et mettre en place des stratégies de contenu pour véhiculer les bons messages : blog, vidéos, publicité…
- Mettre en place des campagnes originales afin d'accentuer le partage.
- Donner la possibilité aux employés de communiquer librement sur les médias sociaux, tout en respectant certaines règles qui pourraient être inscrites dans des chartes d'utilisation des médias sociaux, puisque les internautes ont davantage confiance en leur propos qu'aux messages institutionnels de la marque. D'autant plus qu'ils sont plus enclins à relayer et commenter des informations si celles-ci proviennent directement des employés de la marque.
- Ne pas négliger le pouvoir des autres consommateurs qui émettent des avis et des commentaires sur les produits et services des marques sur les médias sociaux, en ce sens qu'ils sont également acteurs de la stratégie de communication des marques. Tout l'enjeu est donc de transformer ces consommateurs pour en faire des ambassadeurs de la marque susceptibles de publier du contenu positif sur la marque et les communiquer au plus grand nombre.
-Initier des campagnes virales ponctuelles et particulièrement ciblées.
- Proposer des expériences digitales ludiques pour attirer le plus grand nombre de prospects.
- Elaborer des sondages pour mieux cerner les attentes des clients par rapport au canal utilisé,
- Répondre rapidement aux requêtes clients et établir des FAQ (Foire aux questions) sur la page d'accueil de l'entreprise afin d'éviter que les mêmes questions soient toujours reposées, et d'avoir à y répondre constamment.
- Créer des applications dédiées aux services après-vente pour mieux accompagner le client après son acte d'achat.
- Impliquer personnellement les consommateurs pour obtenir leur attention car même s'ils sont toujours connectés, ils ne sont pas souvent joignables pour les marques.

La transparence de l'information et le fait que celle-ci perdure dans le temps ainsi que la confiance sont autant de caractéristiques importantes sur les médias sociaux. Passer au digital doit contraindre les entreprises à renoncer à tout vouloir contrôler, ce qui contribue à améliorer la transparence et ouvre des nouvelles pistes d'engagement client

Conclusion :

Si l'avenir d'Internet et du marketing digital n'est pas écrit, leurs fondations sont, quant à elles, solides. C'est ce que nous indique le nombre impressionnant et toujours croissant d'internautes, la croissance continue du commerce électronique, la part des budgets marketing dédiée au digital, l'émergence confirmée de l'Internet mobile, mais aussi et surtout le développement de nouveaux services en ligne et de nouveaux usages dont beaucoup n'imagineraient plus pouvoir se passer.

Grâce en particulier à sa population jeune et dynamique, le potentiel que peut retirer l'Algérie d'un déploiement rationnel d'Internet et des nouvelles technologies est énorme. Par ailleurs, la plupart de nos secteurs économiques et sociaux restent encore largement sous équipés en termes de nouvelles technologies.

En effet, les marques algériennes utilisent les médias sociaux d'une manière très timide malgré la croissance de leur utilisation par les internautes. Et pour celles qui ont fait recours à ce nouveau canal, elles l'emploient d'une façon plus ou moins anarchique.
D'après les résultats de notre enquête auprès des consommateurs algériens sur l'impact de la communication digitale sur leur comportement et leurs habitudes d'achat, et d'après le guide d'entretien établi pour les community managers des trois opérateurs téléphoniques, nous pouvons constater que la mise en place d'une stratégie de communication digitale a un impact sur la notoriété et la rentabilité d'une entreprise.
Le sujet traité est un sujet vaste, en permanente évolution et nécessite du temps et du recul pour pouvoir en tirer des conclusions pertinentes.
Les idées présentées dans cet article restent ouvertes a d'autres explorations et d'autres travaux de recherches afin de perfectionner ou de compléter ce modeste travail.

Bibliographie

- ✓ **Ouvrages :**

- BLOCH Emmanuel, *Communication de crise et médias sociaux : Anticiper et prévenir les risques d'opinion, protéger sa e-réputation, gérer les crises*, édition Dunod, Paris, 2012
- BRESSOLES Grégory, *L'E-Marketing*, édition Dunod, Paris, 2012
- DECAUDIN Jean-Marc, *e-Publicité : Les fondamentaux*, édition Dunod, Paris, 2011

- DUPIN Antoine, *Communiquer sur les réseaux sociaux : guide pratique*, édition FYP, Paris, 2010

- LANNOO Pascal et ANKRI Corinne, *e-marketing & e-commerce*, 3ème édition, édition Vuibert, Paris, 2009
- LENDREVIE Antoine et autres, *Le web marketing*, édition Dunod, Paris, 2011
- MAYOL Samuel, *Le marketing 3.0*, édition Dunod, Paris, 2011
- O'BRIEN Monica, *Pollinisation Sociale : Les médias sociaux au service de votre entreprise*, édition Les Editions Diateino, Paris, 2010
- OUALIDI Habib, *Les outils de la communication digitale - 10 clés pour maîtriser le web marketing*, édition Eyrolles, Paris, 2013
- PISANI Francis et PIOTET Dominique, *comment le web change le monde : l'alchimie des multitudes*, édition PEARSON EDUCATION, Paris, 2008
- PONCIER Anthony, *Les réseaux sociaux d'entreprise : 101 questions*, édition Les Editions Diateino, Paris, 2011
- ROSOOR Benjamin, *Agir sur l'e-réputation de l'entreprise - Développer et défendre son identité numérique*, édition Eyrolles, Paris, 2012
- SCHEID François, *Le marketing digital : Développer sa stratégie à l'ère numérique*, édition Eyrolles, Paris, 2012

- ✓ **Sites web :**

- http://www.awt.be/web/dem/index.aspx?page=dem,fr,tic,100,020
- http://www.futura-sciences.com/magazines/high-tech/infos/dico/d/internet-internet-3983/
- http://home.web.cern.ch/fr/about/birth-web

- http://cybermarketing.pagesperso-orange.fr/Ergonomie.htm

- ✓ **Guides et Revues:**

- SUP de PUB, guide des métiers de la communication,2013, INSEEC, Paris

- ✓ **Rapports et Etudes:**

WE ARE SOCIAL, 2016 Digital Yearbook

[clxi] La mission de l'OCDE est de promouvoir les politiques qui amélioreront le bien-être économique et social partout dans le monde. Elle offre aux gouvernements un forum où ils peuvent conjuguer leurs efforts, partager leurs expériences et chercher des solutions à des problèmes communs

[clxii] http://www.awt.be/web/dem/index.aspx?page=dem,fr,tic,100,020, (03/10/2013 à11h50)

[clxiii] http://www.futura-sciences.com/magazines/high-tech/infos/dico/d/internet-internet-3983/, (26/11/2013 à 00h05)

[clxiv] http://home.web.cern.ch/fr/about/birth-web, (25/10/2013 à 22h25)

[clxv] Chaque année, l'agence *We Are Social* publie une étude de référence sur l'usage des nouvelles technologies dans le monde.

[clxvi] we are social, 2016 Digital Yearbook

[clxvii] http://cybermarketing.pagesperso-orange.fr/Ergonomie.htm, (16/12/2013 à 23h20)

[clxviii] courrier électronique, courriel ou messagerie électronique.

[clxix] SUP de PUB, guide des métiers de la communication,2013, INSEEC, Paris

[clxx] Une stratégie digitale n'est pas la somme des actions réalisées sur Internet. C'est l'intégration native d'Internet en amont de la réflexion au niveau même de la stratégie de l'entreprise, et l'identification des axes de présence et d'action au sein de chaque fonction/métier à l'égal des autres leviers et moyens

L'impact de la mise à niveau sur la situation économique des PME de la wilaya d'Oran

Mme. Nassima Bouri [clxxi]
nassimabouri@rocketmail.com

Résumé

L'article constitue l'instrument empirique permettant d'apporter des déclinations opérationnelles sur la mise à niveau des PME en Algérie. Il s'attache à savoir l'impact du processus de mise à niveau sur le renforcement de la situation économique des entreprises ayant subi ce traitement. Afin d'aborder cette question, et sur la base d'un échantillon de 20 PME de la wilaya d'Oran appartenant au secteur des Industries Manufacturières bénéficiaires du programme (EDPME), nous avons effectué une analyse comparative dont les données de ces dernières ont été collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la finalisation de mise en place du programme de mise niveau.

Mots clés : PME, mise à niveau, PME Algérienne, PME de la wilaya d'Oran, programme ED PME, Industries Manufacturières, indicateurs de compétitivité.

Abstract

The article constitutes the empirical instrument making it possible to bring operational slopes on the upgrade of SME to Algeria. It attempts to know the impact of the process of upgrade about the reinforcement of the economic situation of the companies having undergone this treatment. In order to tackle this question, and on the basis of sample of 20 SME of the wilaya of Oran pertaining to the sector of profit Manufacturing industries of program (EDPME), we carried out a comparative analysis of which the data of these last were collected for the year 2005 and 2009 thus presenting their situations before and after the installation of the program of setting level.

Keywords: SME, upgrade, Algerian SME, SME of the wilaya of Oran, program ED SME, Manufacturing industries, indicators of competitiveness.

Introduction

Le champ spatial de cette étude empirique couvre un groupe composé de 20 PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau Euro Développement PME (ED PME), et partagées selon deux états différents, dont les données de ces dernières sont collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la finalisation de mise en place du programme. Ainsi, avant de procéder à l'analyse économique, et pour pouvoir mieux interpréter les résultats trouvés ultérieurement, nous allons présenter une description de l'échantillon d'entreprises enquêtées. Dans cette optique, la présente section se construit en trois étapes :

- *Fondement du programme Euro Développement PME (ED-PME)*
- *Sources de données et définition des variables*
- *Présentation et analyse des données*

1. Fondement du programme Euro Développement PME (ED-PME)

L'ouverture du marché conduit l'Etat à améliorer l'environnement macroéconomique et à donner aux entreprises les moyens de lutter contre la concurrence étrangère en les, incitant à se mettre

à niveau, à développer et à diversifier leurs activités. Pour cela le programme Euro Développement PME (ED-PME) a été mis en œuvre. En effet, *quel est le fondement de ce programme ?*

1.1. Définition du programme

Le programme Euro Développement PME (ED-PME) s'inscrit dans le cadre du programme d'appui au développement des PME/PMI privées algériennes (MEDAI) qui a fait l'objet d'une convention de financement entre le Gouvernement algérien et la Commission européenne signée le 14 Septembre 1999. Ce programme a pour but d'anticiper sur l'entrée en vigueur de l'accord d'association, et de faire en sorte que le programme d'appui au développement des PME/PMI privées algériennes vise essentiellement le renforcement de la compétitivité des entreprises industrielles en s'alignant sur les standards internationaux d'organisation et de gestion, et l'évolution du comportement managérial de l'entrepreneur, vis-à-vis du marché, et en particulier de l'émergence d'un marché euro-méditerranéen, ainsi des bonnes pratiques de gestion. En effet, ce programme s'étalait sur une durée de cinq ans, (démarré en Juillet 2002 et s'est achevé le 31 Décembre 2007), avec " un budget de 63[clxxii] millions d'euros qui comprend 57 millions d'euros en provenance de la Commission Européenne, 3,4 millions d'euros en provenance de l'Etat algérien (Ministère de la PME et de l'Artisanat) et le reste constitue la participation des entreprises à leurs propres actions ".

1.2. Les objectifs du programme

Selon ses concepteurs, et en conformité avec l'Accord d'association, le programme ED-PME vise à aider les PME/PMI algériennes à :

- Revoir leurs méthodes de management ;
- Développer leur connaissance du marché ;
- Renforcer leur compétitivité pour faire face à l'ouverture du marché algérien à la concurrence et l'émergence d'un vaste marché euro méditerranéen ;
- Augmenter l'efficacité et la rentabilité du plus grand nombre de PME/PMI et de favoriser l'émergence de conditions favorables au développement de l'entreprise.

2. Sources de données

2.1. Présentation des PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau (EDPME)

Ainsi, le champ spatial de cette étude empirique couvre un groupe composé de 20 PME[clxxiv] Oranaises du secteur des *industries manufacturières bénéficiaires du* ***programme de mise niveau « EDPME ».***

En effet, elles sont partagées selon deux états différents, dont les données de ces dernières sont collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la mise en place du programme. Le tableau suivant présente le nombre des PME Oranaises bénéficiaires de ce programme par secteur d'activité :

Tableau (1.) : Le nombre des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité selon la Direction des PME

Secteur d'activité	Nombre de PME
B.T.P.H	1

Agriculture & Pêche	0
AGRO Alimentaire	8
Chimie & Plastique	3
Commerce Multiple	0
Cuirs, Peaux & Chaussures	1
Electricité & électronique	1
Hôtellerie & Restauration	0
Import&Export	0
Industrie Chimie -Pharmacie & cosmétique	2
Industrie de bois & papier	1
Maintenance & Réparation	0
Matériaux de Construction	2
Matériel Médical	1
Métallurgie	3
Services Fournis aux Collectivité	0
service fournis aux entreprises	0
Textiles	2
Transport & Communication	0
pétrochimie et hydrocarbures	0
Industries diverses	0
Total	**25**

Source : Document interne de la Direction de la PME et de la Promotion de l'Investissement d'Oran, [2011].

Tableau (2.) : La répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité

Secteur	Nombre de PME	En pourcentage %
Services	**0**	**0%**
BTP	**1**	**4%**
Industries Manufacturières	**24**	**96%**
Agriculture et pêche	**0**	**0%**
Services liés aux industries	**0**	**0%**
Total	**25**	**100%**

Source : Confection Personnelle.

Figure (1.) : La répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité

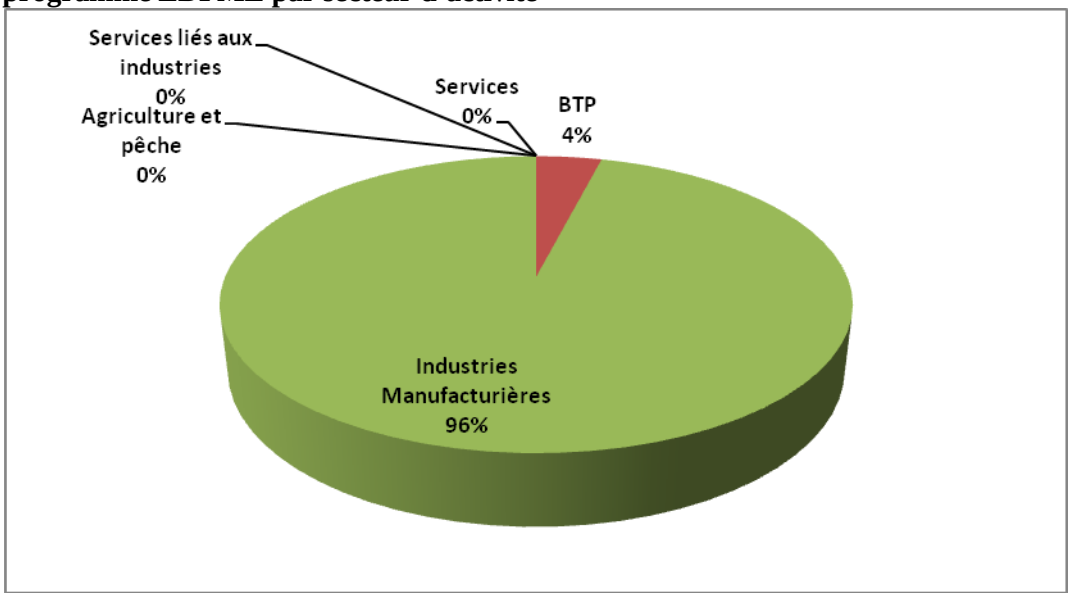

Source : Figure établie à partir du tableau (2.).

Concernant la répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau (programme EDPME) par secteur d'activité, et qui est ainsi relatée par les deux premiers tableaux (1.) et (2.), il est à signaler que le secteur des Industries manufacturières présentant notre contexte d'analyse englobe presque la totalité des PME bénéficiaires du programme, (soit 24 entreprises des 25 PME représentant 96% de la totalité de la population enquêtée) et dont le secteur des Bâtiments et Travaux Publics (BTP) demeure au deuxième rang avec une seule entreprise, soit 4% de la totalité recensée.

Dans cette optique, il est à préciser que, le secteur agroalimentaire enregistre le volume le plus important par rapport aux autres secteurs, soit 8 entreprises bénéficiaires de ce programme, ainsi le secteur Chimie, Plastique et Pharmacie demeure au deuxième rang avec 5 entreprises, soit 2 activant dans l'industrie Chimie-Pharmacie, ainsi les industries Sidérurgiques, Métalliques, Mécaniques et Electroniques (ISMME), soit 4 PME, dont 3 activant dans « la branche Métallurgie », alors l'industrie des matériaux de Construction est présente avec 2 entreprises bénéficiaires de la totalité enquêtées, et soit 2 au secteur du textile. Toutefois, les autres secteurs enregistrent une présence timide de PME (soit une 1 seule entreprise) tels que, les Industries de bois & papier, et Cuirs, Peaux & Chaussures et matériel médical.

1.2. Caractéristiques de l'échantillon

Nous avons choisi un échantillon d'entreprises qui répond aux critères suivants :

- Entreprises appartenant aux industries manufacturières. Ce choix est expliqué par une plus grande exposition de ces industries à la concurrence étrangère suite à la mise en place d'une zone de libre échange d'ici 2017 avec l'UE ;
- Entreprises ayant un effectif salarié < 250 ;

En effet, le choix de l'échantillon couvre les différents types de secteurs des industries manufacturières à savoir l'agroalimentaire, le textile habillement et cuirs et Chaussures, la chimie, la mécanique et électrique, les matériaux de construction, ainsi que les industries du Bois et Papiers.

1.3. Description de l'échantillon

Vu la difficulté de disposer les données concernant les 24 PME activant dans le secteur industriel et présentant ainsi presque la totalité de la population enquêtée, notre échantillon est composé de 20 PME partagées sur sept (7) secteurs industriels ; le secteur Agroalimentaire, Chimie & plastique et Pharmacie, Textiles, Industries de bois et papier, Cuirs, peaux & chaussures, le secteur des ISMMEE, et les matériaux de construction. En effet, elles sont présentées et réparties comme suit :

Tableau (3.) : La répartition des 20 PME enquêtées par secteur d'activité

Secteur des Industries Manufacturières	Nombre de PME
AGRO Alimentaire	8
Chimie & Plastique et Pharmacie	4
Textiles	2
Industrie de bois & papier	1
Cuirs, Peaux & Chaussures	1
ISMMEE	3
Matériaux de Construction	1
Total	**20**

Source : Confection personnelle.

3. Définition des variables

Nous disposons d'une observation de ces 20 PME pour les variables disponibles avant la mise en œuvre des actions de mise à niveau, soit l'année 2005, ainsi qu'une observation après la finalisation du processus de mise à niveau, à savoir l'année 2009. En effet, les indicateurs exploités concernent également le niveau des ventes, de l'investissement, le chiffre d'affaires, et la valeur ajoutée. On retrouve également le nombre d'employés, ainsi que la structure des dettes.

Dans cette acception, il est à préciser que, nous avons pu collecter les données nécessaires[clxxvi] permettant de calculer la liste des variables (indicateurs)[clxxvii] de compétitivité concernant chaque entreprise de notre échantillon, et sur lesquels le test statistique, de vérification de l'effet positif de la mise à niveau sur la compétitivité des entreprises sera mis en évidence. Et comme le montre le tableau présenté ci-après (les hypothèses de Megginson et all, [1994]), ces indicateurs sont calculés comme suit :

- ***Indicateurs de structure***

- ✓ ***Évolution des fonds propres***
- ✓ ***Emploi total*** (EMPL) = Nombre total d'employés
- ✓ ***Investissement*** *(INVES)= Investissement / CA*

- ***Indicateurs de fonctionnement***

- ✓ ***Taux d'endettement*** *(ENDET)= ∑ Dettes / Actifs*
- ✓ ***Structure de la dette*** *= DLT / DCT*
- ✓ ***Ventes*** *= chiffres d'affaires (CA)*

- ***Indicateurs de performance***

- ✓ ***Évolution du résultat net***
- ✓ ***Taux de valeur ajoutée =*** *Valeur ajoutée / Chiffre d'affaires*
- ✓ ***La rentabilité des Fonds Propres*** *(RFP) = Fonds propres / Résultat Net*
- ✓ ***La productivité*** *(PROD) = Valeur Ajoutée / Nombre d'employés*
- ✓ ***La productivité de la valeur*** *(PRN) = Résultat Net / Nombre d'employés*
- ✓ ***La Productivité des ventes*** *(PVENTES) = Ventes / Nombre d'employés*

3. Présentation et analyse des données

Les figures suivantes nous renseignent sur la situation financière de chaque firme de l'échantillon qui s'est inscrite dans ce processus de mise à niveau, en termes de 9 variables (Fonds Propres (FP), Investissements (INV), Résultat Net (RN), Actifs, Dettes à Long Terme (DLT), Dettes à Court Terme (DCT), Effectifs (EFFE), Valeur Ajoutée (VA), et Chiffre d'Affaires (CA)). Elles portent sur une présentation détaillée concernant les 20 PME enquêtées en 2005, ainsi que leurs situations après la finalisation du processus de mise à niveau mis en œuvre (en 2009) :

Figure (2.) : La situation des Fonds Propres des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

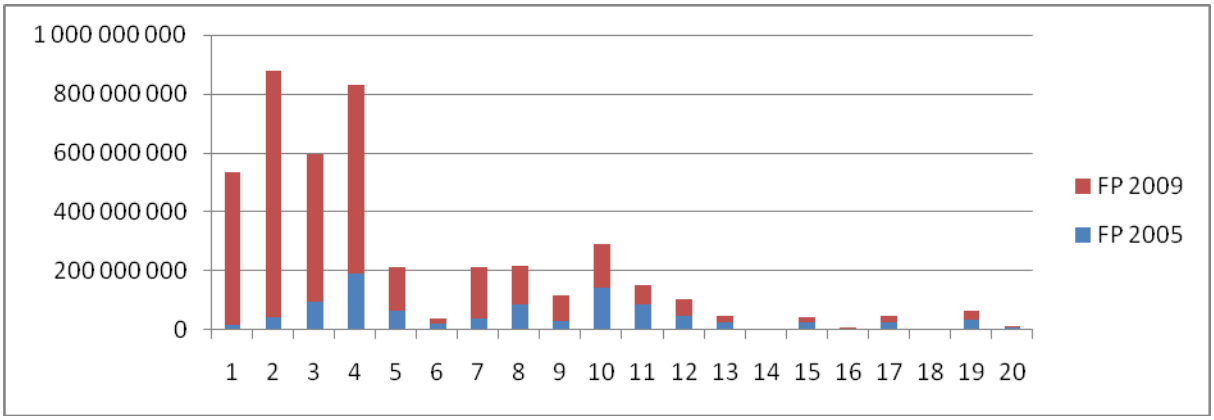

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

La figure dégage une progression marquée des Fonds Propres en 2009, en enregistrant une croissance totale de 2 497 600 604 DA, soit presque quatre (4) fois le montant généré en 2005. La majorité des PME (15) ont suivi la même logique, et cela s'explique par un renforcement de la structure de la classe « 1 : Fonds Propres » du bilan après la mise en œuvre de la mise à niveau, dont l'augmentation arrive à 76,44%. Il est à signaler par ailleurs qu'une faible évolution de cette variable a été remarquée pour 5 entreprises sur 20, représentant ainsi 25% de la totalité des PME enquêtées, et dont la diminution arrive à 28,30% après leurs mise à niveau, comme l'indique ainsi le deuxième tableau.

En effet, les capitaux propres correspondent aux ressources à long terme dont dispose l'entreprise sans faire appel à l'emprunt à long terme auprès de tiers (banques, dettes fournisseurs etc.).

À cet égard, toute fluctuation des Fonds Propres peut être expliquée par un changement au niveau de ses composantes présentées ainsi : le capital social, les réserves, dites réserves légales, qui s'imposent comme réserve de sécurité équivalente à 5% du résultat net, le report à nouveau, désignant les résultats cumulés non distribués aux actionnaires, le résultat net de l'exercice correspondant aux pertes ou aux bénéfices de l'exercice, ainsi que les provisions[clxxviii] à caractère purement fiscal que les entreprises ont la possibilité de constituer dans certains cas.

Figure (3.) : La situation de l'Investissement des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

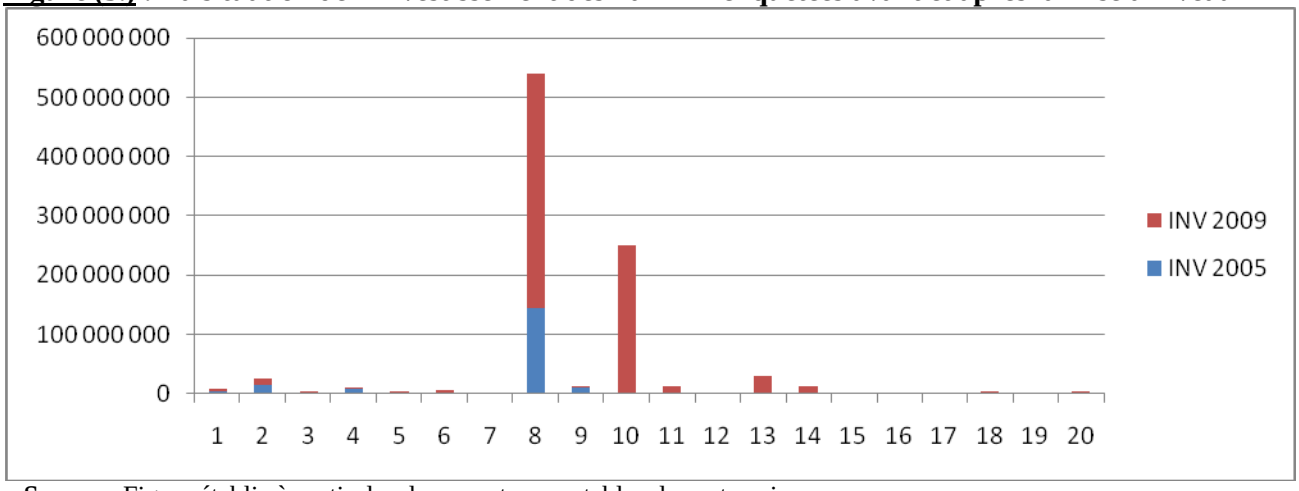

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les investissements[clxxix] d'une entreprise représentent la valeur des biens durables acquis par les unités de production pour être utilisés pendant au moins un an dans leur processus de production. Ce sont des biens ou valeurs destinées à rester durablement sous la même forme dans l'entreprise. Elles sont susceptibles d'être assorties d'amortissement pour dépréciation d'élément d'actif.

En effet, l'amortissement représente la constatation comptable d'un amoindrissement de la valeur d'un élément d'actif[clxxx]. Cette variable recouvre ainsi :

- Les immobilisations incorporelles correspondent au fonds de commerce, au droit au bail, aux brevets, licences et marques, etc.
- Les immobilisations corporelles correspondent aux terrains, construction, installation techniques, matériels et outillages etc.

La figure indique clairement une progression de valeurs comptables nettes des investissements acquis au niveau de notre échantillon, et dont l'augmentation globale, soit de 748 479 572 DA en 2009, après 231 364 456 DA en 2005. La majorité des entreprises ont suivi la même logique, dont l'augmentation de cette variable est peut probablement être expliquée par l'acquisition de nouveaux investissements durant la période de mise à niveau. En revanche, les entreprises (2, 4, 9, 15, et 16) n'ont pas réagi de manière forte pour accroître leur niveau d'investissement. En effet, elles ont enregistré des baisses au niveau de la Valeur Comptable Nette de leurs investissements. D'autre part, cette régression peut être probablement expliquée par des cessions d'actifs, et/ou par l'amoindrissement irréversible des valeurs de leurs investissements.

Figure (4.) : La situation du Résultat Net des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

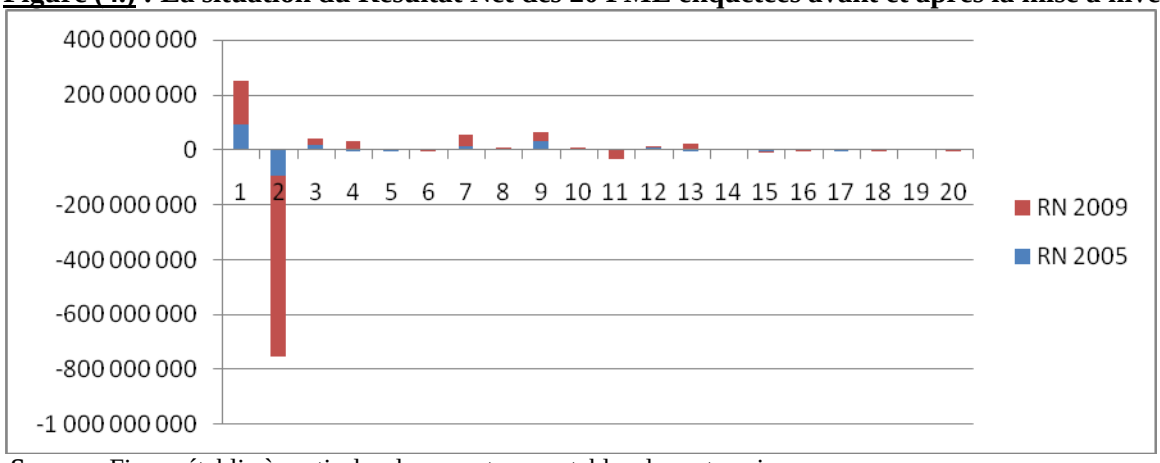

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les informations sur le résultat net sont à prendre avec beaucoup de précaution, car les données présentées reflètent clairement une forte diminution du résultat net, en dégageant ainsi un montant négatif, soit (-366 391 089 DA) comme un déficit dégagé en 2009, après 75 074 251 DA, comme un bénéfice créé par la totalité de notre échantillon avant la mise en œuvre du programme de mise à niveau. D'après ces résultats, il est vraisemblable que la majorité des firmes (13 PME, présentant ainsi 65% de la totalité recensée) engagées dans ce processus, étaient capables d'améliorer sensiblement leurs résultats d'exercice. Les entreprises (2, 6, et 11), avec soit respectivement (-656 762 647 DA, -1 709 505 DA, et -32 609 524 DA) ont cependant réalisé des résultats obtenus ainsi contraires à ce qui est attendu avec un signe plutôt négatif et significatif. En effet, cette observation nécessite d'être confortée par d'autres études afin de mieux comprendre le degré de résistance des firmes aux futurs chocs.

Figure (5.) : La situation des Actifs des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

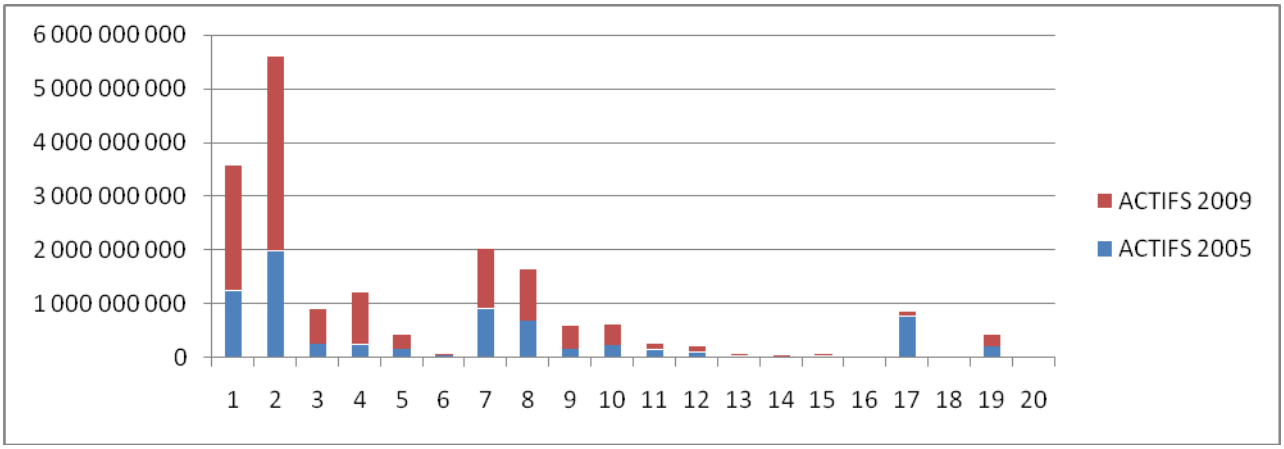

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Le bilan est un document de synthèse dans lequel sont regroupés. À une date donnée, l'ensemble des ressources dont dispose l'entreprise et l'ensemble des emplois qu'elle en a fait. Autrement dit, il s'agit d'une «photographie» du patrimoine de l'entreprise à un moment précis. Cette dernière correspond à la «date d'inventaire» ou à celle de «clôture de l'exercice». En effet, le total d'actifs représente le total du bilan en fin d'exercice. Cette variable a enregistré une progression arrivant à 11 251 265 684 DA en 2009, après 7 317 568 509 DA en 2005, englobant ainsi l'ensemble des entreprises enquêtées, et dont 15 PME ont suivi cette logique.

Cependant, les entreprises (6, 11, 16, 17 et 20) ont connu des baisses du total des actifs, et cela peut être expliqué par la baisse de l'une et/ou de la majorité des composantes du bilan figurant au niveau de l'actif (investissements, stocks, créances), et logiquement au niveau du passif. L'entreprise (16) a enregistré des baisses au niveau de son total d'actif et de ses investissements (13 275 000 DA en 2005 et 5 643 532 DA en 2009).

Figure (6.) : La situation des Dette à Long Terme des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

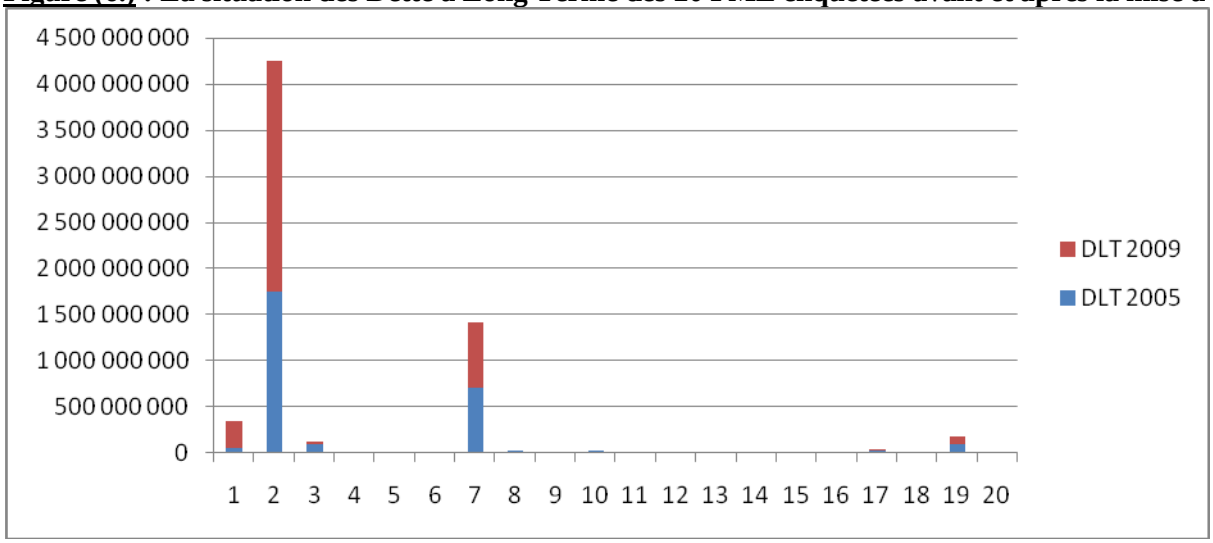

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les dettes à long terme comprennent tous les emprunts auprès des tiers, dont l'échéance est supérieure à un an. En fait, ces dettes sont composées des emprunts (y compris les découverts bancaires ou concours bancaires). La figure nous renseigne sur l'évolution globale de cette variable, englobant ainsi la totalité des entreprises recensées après la mise en œuvre du processus de mise à niveau, soit une progression de 35% en 2009 par rapport à l'année de base. Les entreprises (4, 6, 9, 11,

13, et 18) affichent des montants nuls, exprimant ainsi l'inexistence des dettes à long terme, ainsi une stagnation est marquée concernant l'entreprise (20).

Dans cette acception, il est possible d'affirmer probablement l'existence des dettes familiales finançant ainsi les opérations financières des entreprises, et plus particulièrement celles relatives à l'acquisition des investissements. Par ailleurs, les entreprises (8 et 10) ont présenté une disparition des dettes après deux ans de finalisation du processus de mise à niveau.

Entre autre, les entreprises (1, 2, 5, 7, 12, 19) n'ont pas suivi la même logique des précédents, elles ont cependant connu une progression importante de cette variable, soit une augmentation de 60% en 2009 par rapport à 2005.

Figure (7.) : La situation des Dette à Court Terme des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

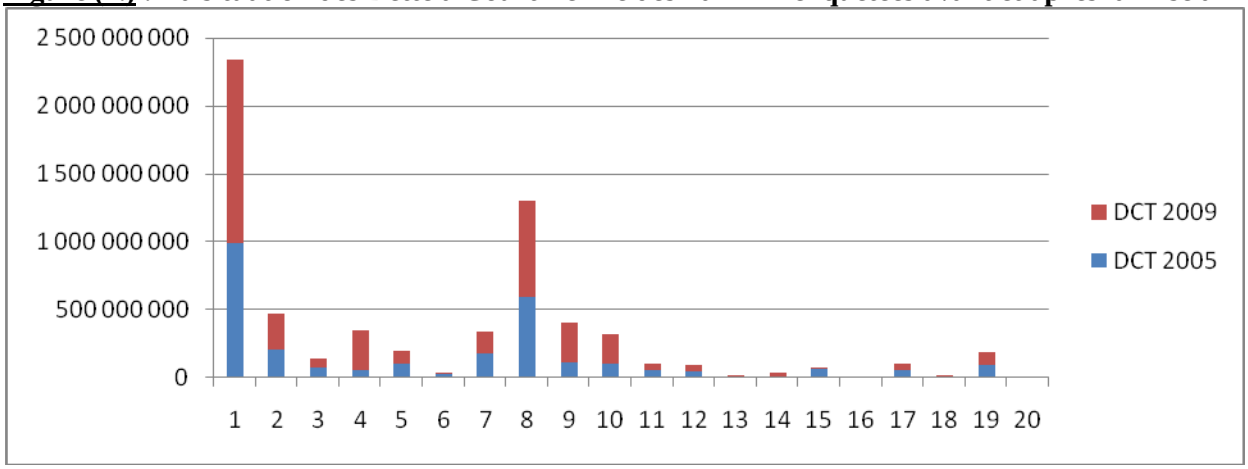

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les dettes à court terme forment les ressources à court terme destinées à financer les emplois à court terme (éléments d'actifs à moins d'un an). La figure dégage une progression marquée des Dettes à Court Terme en 2009, en enregistrant une croissance totale de 3 726 050 533 DA, soit presque 35,63% par rapport à 2005. La moitié des PME (10) ont suivi la même logique, et cela s'explique par un renforcement de la structure des dettes d'exploitation du bilan après deux (2) ans de mise en œuvre d'une mise à niveau. Il est à signaler par ailleurs une régression de cette variable a été marquée sur les 10 entreprises restantes.

Figure (8.) : La situation des Effectifs des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

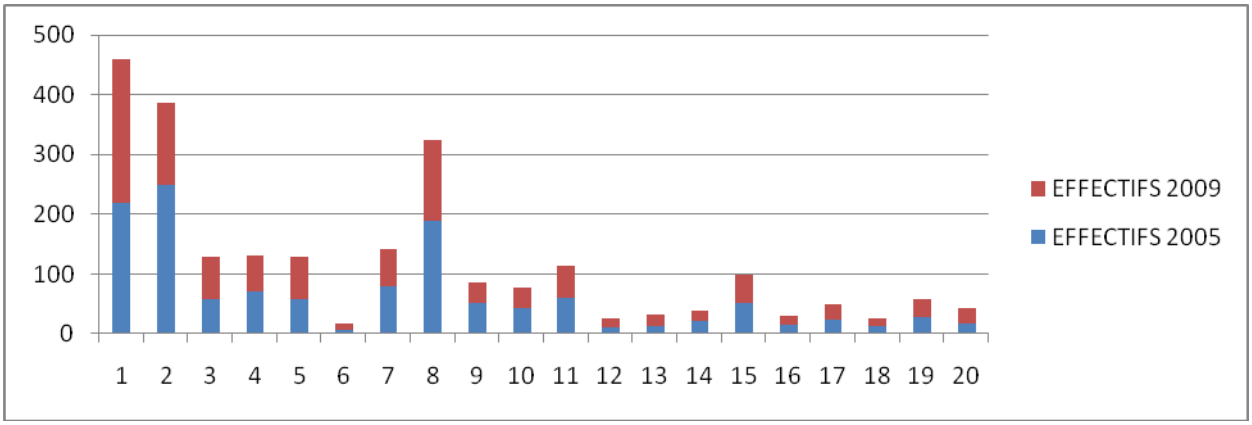

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

La figure affiche une régression timide du nombre d'employés après deux ans de finalisation du processus de mise à niveau de 155 salariés, présentant soit une baisse de presque 5% de la totalité des entreprises recensées par rapport à l'année de base (2005). Dans cette optique, il est impératif de signaler que, cette régression est en effet expliquée par la forte baisse des emplois, dégagée ainsi par les entreprises (2 et 8), soit respectivement de 109 et 53 comme pertes d'emplois affichées en 2009.

Figure (9.) : La situation du Chiffre d'Affaire des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

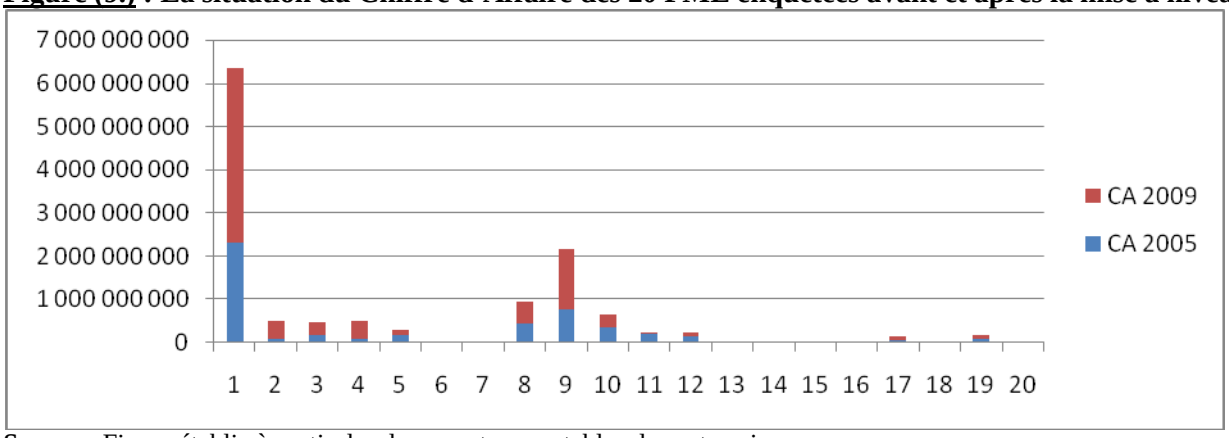

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Le chiffre d'affaires (CA) est la somme des ventes de biens et de prestations de services relevant de l'exploitation habituelle de l'entreprise. Ce montant ne comprend ni la TVA ni les autres impôts liés directement au Chiffre d'Affaires. Les réductions commerciales (remises, ristournes, rabais) sont à déduire du Chiffre d'Affaires pour obtenir le Chiffre d'Affaires[clxxxi]. En effet, la figure ci-dessus indique une augmentation globale des ventes enregistrée en 2009 présentant ainsi 7 844 508 734 DA, après 5 044 192 300 DA comme un Chiffre d'Affaires généré avant la mise en œuvre du processus de mise à niveau. La majorité des entreprises enquêtées (13 PME) ont suivi la même logique, expliquée ainsi par l'augmentation des quantités vendues ou des prix de ventes, et/ou des coûts unitaires des productions vendues. En outre, les entreprises (5, 6, 10, 12, 14, 19, et 20) ont connu des baisses des ventes après leur mise à niveau.

Figure (10.) : La situation de la Valeur Ajoutée des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

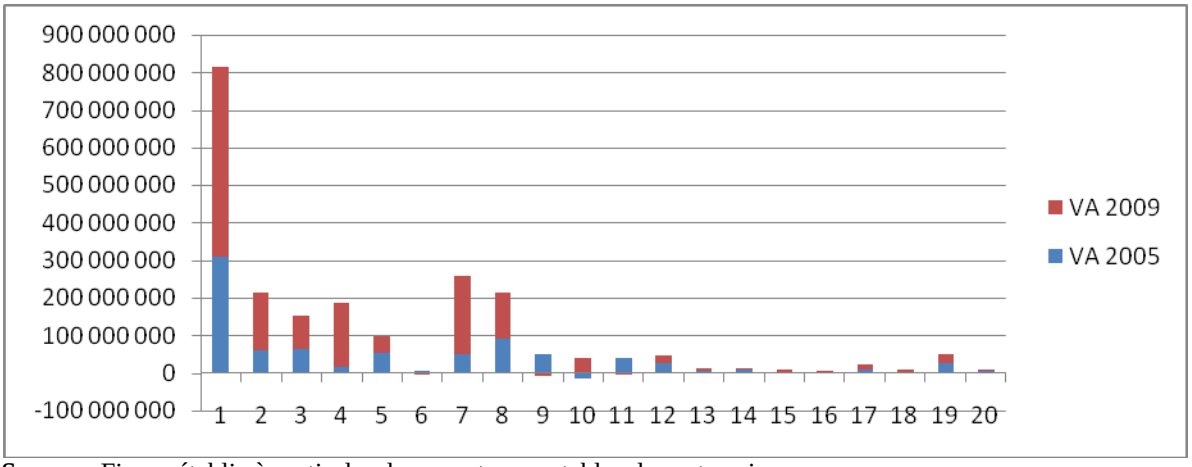

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Tableau (4.) : Indice annuel des prix à la production des Industries Manufacturières (Prix TTC) « Secteur Privé »

Année	2005	2006	2007	2008	2009
Indice	**414,8**	422,5	430,7	436,6	**443,0**

Source : ONS, [2010].

Tableau (5.) : Effet prix sur l'évolution du Chiffre d'affaires et la Valeur ajoutée

- En Dinars algérien (DA) -

Année	2005	2009		
VA	**811 120 634**	**Effet Prix « VA » = VA 2009 / (IPP[clxxxii] 2009 / IPP 2005)**	**1 321 644 706**	**Augmentation réelle de la VA**
CA	**5 044 192 300**	**Effet Prix « CA » = CA 2009 / (IPP 2009 / IPP 2005)**	**7 345 151 745**	**Augmentation réelle du CA**

Source : Nos calculs.

L'analyse de la valeur ajoutée est utilisée dans une multitude de domaines à diverses fins. Dans le domaine de la gestion et de la consultation, le concept de la valeur ajoutée est surtout utilisé afin d'identifier des solutions aux problèmes d'inefficacité des entreprises. L'idée de base est que les entreprises ont intérêt à concentrer leurs efforts et ressources sur les activités qui rehaussent la valeur de l'entreprise, et à minimiser, voire éliminer les autres. La vision de l'entreprise, ses objectifs et les besoins de ses clients serviront de points de repère pour évaluer la contribution des activités à la création de valeur (Willis. J.F, et Paré. G, [2002]). La valeur ajoutée est la différence entre la production et les consommations intermédiaires[clxxxiii].

Cette valeur ajoutée sert à rémunérer les agents économiques qui concourent au fonctionnement de l'entreprise.

- Les salariés (paiement des salaires).
- Les apporteurs de capitaux (versement de dividendes aux actionnaires, versement d'intérêts aux créanciers sur les prêts accordés).
- Les administrations (Impôts « impôts sur les bénéfices », taxes « taxes d'apprentissage... », et cotisations sociales « sécurité sociale, assurance chômage, et assurance vieillesse...»).
- L'entreprise elle-même : partie de la valeur ajoutée non distribuée : bénéfice, réserves indispensables aux futurs investissements.

En effet, la figure dégage une progression globale de la valeur ajoutée remarquable après la finalisation du processus de mise à niveau [2009], soit une différence totale de 600 375 520 DA, avec une évolution de 75% par rapport à l'année de base [2005], dont le taux de valeur ajoutée représente 16,08% et presque 18% respectivement avant et après la mise à niveau par rapport à la totalité recensée. Le tableau (4.) présente l'Indice annuel des prix à la production des Industries Manufacturières qui arrive à 443,0 en 2009 après 414,8 en 2005. Et en présentant l'effet prix sur l'évolution du Chiffre d'affaires et la Valeur ajoutée, le tableau (5.) démontre l'augmentation réelle des

ventes ainsi que de la valeur ajoutée justifiée par la supériorité de ces indicateurs en 2009 aux prix de 2005, par rapport à ceux de 2005.

Ultérieurement, la majorité des PME (14 entreprises) ont suivi la même logique, et présentant ainsi une augmentation au niveau de leurs valeurs ajoutées. Outre, le nombre restant de PME (6 entreprises) a connu de fortes baisses et même négatives (les entreprises 6, 9, et 11). Concernant les entreprises ; 6,11, 14, et 20 la régression marquée au niveau de leurs valeurs ajoutées, après la mise à niveau est ainsi expliquée par des baisses importantes au niveau de leurs chiffres d'affaires en enregistrant des baisses au niveau du taux de valeur ajoutée arrivant à 855,96%, et 37,46% respectivement chez les entreprises (6 et 11).

Conclusion

Les tableaux et figures ci-dessus ont présenté les situations financières et économiques des 20 PME de la wilaya d'Oran enquêtées avant et après la mise en place du programme de mise à niveau ED-PME. Ils ont dégagé clairement une forte croissance globale des fonds propres arrivant à 267,51% après la mise en place du processus de mise à niveau, en enregistrant une croissance totale de 2 497 600 604 DA, soit presque quatre (4) fois le montant généré en 2005. En effet, la majorité des PME (15) ont suivi la même logique, avec une augmentation de 76,44% après la mise en place de la mise à niveau. Les investissements à leur tour, ont enregistré clairement une progression de leurs valeurs comptables nettes, arrivant à 748 479 572 DA en 2009, avec un taux de croissance de 223,50%. Aussi, les indicateurs de fonctionnement ainsi que les actifs, ont suivi la même logique, soit une progression qui varie entre 35% et 55%. Alors une progression réelle du taux de valeur ajoutée de 1,91% justifiée par la supériorité de ces deux indicateurs en 2009 aux prix de 2005, par rapport à ceux de 2005. En outre, le taux du résultat net est à prendre avec précaution, car les données présentées reflètent nettement une forte diminution, en dégageant ainsi un taux négatif, soit (-388,04%), ainsi, la majorité des firmes engagées dans ce processus (13 PME) était capable d'améliorer sensiblement leurs résultats d'exercice.

Bien que le Programme de Mise à Niveau fasse référence à l'amélioration de l'environnement macro-économique et l'environnement méso-économique de l'entreprise, et malgré les insuffisances de notre enquête, l'échantillon étudié nous a permis de constater que la mise à niveau des PME algériennes n'a pas été engagée avec beaucoup de conviction, ainsi que les actions menées sur l'environnement macro–économique (environnement institutionnel, banques, infrastructures, services,…) sont loin d'atteindre leurs objectifs.

En effet, l'administration dans son ensemble, ainsi que le secteur bancaire demeurent tributaires de l'influence de la culture héritée des années du centralisme économique. Conséquemment, ces entités se trouvent toujours aux prises avec une culture non favorable à l'initiative et au développement des affaires (Joyal. A, [2010]).

Enfin, les conclusions de notre étude nous ont permis de constater que, la mise à niveau des PME algériennes ne réponde nullement aux exigences vérifiées. C'est pourquoi Madoui. M et Boukrif. M, [2009] recommandent la mise à niveau réelle de l'ensemble des structures et institutions qui composent l'environnement des PME, ce qui peut entraîner à éradiquer la culture héritée des années du dirigisme.

Bibliographie

Abdlehadi. Z, (2009), « Les PME algériennes face à la mondialisation : s'adapter ou disparaître ? », La tribune d'Algérie, Algérie, 2 Mars.

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Kherbachi Hamid, (2013), «L'entreprenariat en Algérie 2011», Global Entrepreneurship Monitor (GEM), GIZ (Allemagne) CREAD (Alger), Janvier, 125 pages.

Aissani. Nadjet, (2005), « La politique de soutien des PME et leur rôle dans le développement économique en Algérie » Mémoire de Magister en Sciences économiques, Université d'Oran.
Bouri. N, (2012), « Compétitivité et mise à niveau des PME : Logique et résultats ? », Mémoire de Magister en Économie et Management.
Joyal A, M Sabeg et O Torres (direction), (2010), «La PME Algérienne et le défi à l'internationalisation» : Expériences étrangères, L'Harmattan, Paris.
Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissement, (2008), « Projet de stratégie et politiques de mise à niveau », document interne, Novembre.
Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement - ANDPME, (2011), « la nomenclature des dépenses : Les Aides Financières relatives au programme national de mise à niveau», Document interne, P 1-3.
Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, (2012), « Bulletin d'information statistique de la PME, N° 21 ».
Ministère de la PME et de l'Artisanat (MPMEA), (2009), « Bulletin d'information économique, DSIS, N° 16 ».
Ministère des Participations et la Promotion des Investissements, (2007), « Stratégie et politiques de relance et de développement industriels », Imprimerie Officielle, Alger.
Miraoui. Abdlekrim, (2009), « Les leçons susceptibles d'être tirées de l'expérience de mise à niveau des entreprises menées en Tunisie et au Maroc pour la mise à niveau des entreprises en Algérie ». In « Entreprenariat et mise à niveau des entreprises en Algérie », (Coordination par Miraoui. Abdelkrim et Toubach. Ali), LAMEOR, LAREGE, Université d'Oran, P 436.

[clxxi] Enseignant -chercheur – Université d'Oran 2.

[clxxii] De Velp. O, « Il ya un engagement pour la mise à niveau », PME Magazine d'Algérie, N° 35, Février, 2006.

[clxxiii] MIPI, [2008].

[clxxiv] Il est à signaler à cet égard que, le total des PME Oranaises bénéficiaires de ce programme de tous secteurs confondus arrive à 25 entreprises, et présentant ainsi la population de notre échantillon, c'est ce qui est présenté en bas.

[clxxv] Comme nous l'avons déjà mentionné, le Programme ED-PME est présenté comme ayant eu plus de succès du fait du nombre d'entreprises qui ont été adhéré. C'est ce qui justifie le choix de notre champ d'étude.

[clxxvi] Ces données sont exploitées à partir des bilans, et des Tableaux des Comptes des Résultats de ces entreprises, et cela concernant les deux périodes (31/12/2005) et (31/12/2009). Elles concernant ainsi, les variables suivantes : Les Fonds Propres (FP), la Valeur Ajoutée (VA), les Investissements, le Résultat Net (RN), le Chiffre d'Affaires (CA), les Actifs, les Dettes à Long Terme (DLT), les Dettes à Court Terme (DCT), et l'Effectifs.

[clxxvii] Nous n'avons pas pu avoir les données concernant les Exportations des PME enquêtées. Pour cela, l'indicateur relatif à l'exportation (EXPORT), et qui présente la deuxième variable définissant ainsi la troisième hypothèse (P 3 Output) n'est pas inclus dans notre analyse.

[clxxviii] Si on les retrouve en capitaux propres, c'est par ce qu'elles représentent une forme de réserve en franchise totale ou partielle d'impôts.

[clxxix] Il est à signaler que, les montants recensés des investissements (la classe 2) représentent les Valeurs Comptables Nets (VCN) exploitées à partir des bilans des entreprises enquêtées.

[clxxx] Il est à noter à cet égard que, la différence qui existe entre les amortissements et les provisions relève du caractère irréversible de l'amortissement contrairement à l'aspect incertain de la provision.

[clxxxi] Il est à signaler dans cette optique que, le chiffre d'affaires est exploité à partir des Tableaux des comptes des résultats (TCR) des entreprises enquêtées.

[clxxxii] (IPP) : Indice des Prix à la Production.

[clxxxiii] Les consommations intermédiaires : tous les achats faits par l'entreprise pour réaliser sa production, sa consommation en biens et services (matières premières, fournitures...).